حجية السماع

بين المبرد وجمهور النحاة

إعداد الدكتورة

فايزة شعبان محمد عبدالله

مدرس اللغويات في كلية الدراسات الإسلامية

والعربية بنات - بني سويف

حجية السماع بين المبرد وجمهور النحاة

فايزة شعبان محمد عبدالله

قسم اللغويات في كلية الدراسات الإسلامية والعربية بنات . بني سويف.

الملخص :

يدور موضوع البحث حول حجية الشاهد النحوي الوارد عن العرب بين المبرد وجمهور النحاة، حيث أبرز البحث نظرة المبرد للسماع الوارد عن العرب ومدى اعتماده عليه قبولا أو ردًا، ومدى تأثير ذلك في موافقته للجمهور أو مخالفته لهم في المسائل النحوية، حيث كان المبرد مسرفًا في إنكار السماع الوارد عن العرب؛ مما كان له أكبر الأثر في تفرده في آرائه ومخالفته لجمهور النحاة، وقد اتبعت المنهج الوصفي في هذه الدراسة .

أما عن خطة البحث فقد اشتمل على مقدمة وفصلين وخاتمة تضمنت أهم النتائج والتوصيات

حيث انتظم في مقدمة مشتملة على الغرض من البحث، وخطته، والمنهج المتبع فيه.

يليها فصلان، وهما كالآتي:

الفصل الأول: ضمنته التعريف بالمبرد، ومنزلته العلمية، وأقوال العلماء فيه.

والفصل الثاني: وهو عبارة عن دراسة وصفية لبعض المسائل التي جاء فيها رأي المبرد متضمنًا الحكم على الشاهد النحوي قبولًا وردًّا، وقد قمت من خلاله بوقفة نقدية مع طريقة المبرد في تناول الشاهد النحوي، وموقفه من

السماع، والقياس، ومدى اتباعه للأصول النحوية، وقد قمت بترتيب المسائل داخل هذا الفصل في ثلاثة مباحث على النحو التالي :

المبحث الأول / المسائل المتعلقة بالأسماء، والمبحث الثاني /المسائل المتعلقة بالأفعال، والمبحث الثالث / المسائل المتعلقة بالحروف .

ثم أتبعت هذا بخاتمة تتضمن أهم النتائج والتوصيات التي توصلت إليها الباحثة، من خلال معايشتها لهذا الموضوع، والتي قد تفيد من يتعامل مع هذا البحث قراءة أو اطلاعًا، أو من يريد عمل بحث أو دراسة تتعلق بهذا الموضوع من جوانب أخرى، ويلي الخاتمة فهرس المصادر والمراجع، وفهرس المحتويات

الكلمات المفتاحية : حجية ـ السماع . العرب . المبرد . جمهور النحاة .

Authentic hearing between Al-Mubarrad and the grammarians

Dr. Faiza Shaaban Mohammed Abdullah

Department of Linguistics at the Faculty of Islamic and Arab Studies Girls of Beni Suef

Abstract :

The topic of the research revolves around the authenticity of the grammatical witness reported from the Arabs between Al-Mubarrad and the grammarians' audience. the study .

As for the research plan, it included an introduction, two chapters, and a conclusion that included the most important results and recommendations

It began with an introduction that included the purpose of the research, its plan, and the method used in it.

It is followed by two chapters, which are as follows:

The first chapter: included the definition of the coolant, its scientific status, and the sayings of scientists about it.

And the second chapter: It is a descriptive study of some of the issues in which Al-Mubarrad's opinion came, including judging the grammatical witness acceptance and response. I made a critical pause with Al-Mubarrad's method in dealing with the grammatical witness, his position on listening, analogy, and the extent to which he follows the grammatical principles.

I have arranged the issues in this chapter into three sections as follows:

The first topic / issues related to nouns, the second topic / issues related to verbs, and the third topic / issues related to letters.

Then I followed this with a conclusion that includes the most important findings and recommendations reached by the researcher, through her experience of this topic, which may benefit whoever deals with this research reading or perusal, or who wants to do research or study related to this topic from other aspects.

Keywords: authentic methods. Arabs. radiator. Grammar audience.

The conclusion is followed by a list of sources and references.

المقدمة

الشكر لله العليّ القدير، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين أما بعد،،،

فللشاهد أهمية كبيرة في علم النحو، فقد اعتمد عليه النحاة في إقامة القواعد والأصول النحوية، وقد أخضع العلماء الشاهد لضوابط وشروط يجب توافرها ممَّا يتعلق بالزمان، والمكان، وفصاحة القائل، والناقل، فبالرغم من أهمية الشاهد النحوي في التقعيد، فقد اختلفت طريقة النحاة في تناوله والتعامل معه، فقد يُطعَن في صحته، فيوصف بالقلة والندرة والضرورة، ممَّا يؤدِّي إلى نقض القاعدة المبنية عليه.

وهذا هو هدف هذا البحث الموسوم بـ (حُجِّية السماع بين المبرد وجمهور النحاة)، حيث أردت –من خلال هذا البحث– إلقاء الضوء على الطريقة التي اتبعها المبرد في الحكم على الشاهد النحوي قبولًا وردًّا، وتحليل الشاهد النحوي من وجهة نظر المبرد، ومدى تأثير ذلك على تفرده ومخالفته لجمهور النحاة في كثير من المسائل النحوية .

وقد كان سبب اختياري لموضوع البحث ما يلي :

أنَّ المبرد كان ذا شخصية بارزة، وحضور متميز في كثير من القضايا النحويَّة، فقد كانت له مواقف صريحة في ردّ روايات القراء، وأشعار العرب التي تتعارض مع مذهبه، فكان لا يُبالي بمخالفة إجماع النحاة حين يحكم بصحة ما يراه راجحًا.

الدراسات السابقة التي قامت حول المبرد ونتاجه النحوي:

بداية لا أدَّعي أن هذه الدراسة هي الدراسة الأولى التي تناولت شخصية المبرد، فقد تناولها بالدراسة كثير من الباحثين، ولكن من زوايا مختلفة، ومن الجدير بالذكر أن أغلب الدراسات السابقة لم تركز بحثها على إسراف المبرد في رد وإنكار كثير من الروايات المسموعة مما كان له أكبر الأثر في تفرده بالرأي في هذه المسائل، فعلى سبيل المثال منها:

١ـ بحث بعنوان /آراء المبرد الواردة في شرح ابن عقيل، للباحث/ أبي بكر أحمد عيسى،جامعة القرآن الكريم، مجلة جامعة بحري للآداب والعلوم الإنسانية، العدد الثامن ،٢٠١٥ م .

٢ـ بحث بعنوان /آراء المبرد النحوية في الشواهد النحوية في خزانة الأدب للبغدادي، للباحث/ عبد الرؤوف خريوش، الناشر / المجلس الأعلى للغة العربية، العدد ٣٥ ،٢٠١٦ .

٣ ـ رسالة ماجستير بعنوان / الشواهد القرآنية في كتاب المقتضب للمبرد دراسة نحوية تطبيقية في الأسماء والأفعال والحروف ، الباحث/ بدوي محمد حامد .

٤ـ رسالة ماجستير بعنوان/ الشواهد الشعرية في كتاب المقتضب للمبرد دراسة نحوية تحليلية، للباحث/ محمد عثمان فتح الرحمن ، جامعة أم درمان الإسلامية ، ٢٠٠٣ م.

٥ ـ رسالة ماجستير بعنوان/ الشاذ والضرورة في كتاب المقتضب للمبرد دراسة وصفية تحليلية للباحث/ يحيى عبد المجيد عبدالله أبو مهادي ، الجامعة الإسلامية بغزة ـ كلية الآداب .

٦ ـ بحث بعنوان/ التعليل النحوي عند المبرد ، للباحث/ أحمد إسماعيل عبد الكريم ، مجلة آفاق الثقافة والتراث، العدد ٨٧ ، الطبعة ١٤٣٥هـ ـ ٢٠١٤م .

٧ـ أبو العباس وأثره في علوم العربية، تأليف / محمد عبد الخالق عضيمة، مكتبة الرشد ـ الرياض ، الطبعة الأولى ـ ١٤٠٥ .

وقد اتبعت المنهج الوصفي في هذه الدراسة، فجاء البحث عبارة عن تتبع لبعض آراء المبرد التي اعتمد فيها على الشاهد النحوي، وتحليل استخدامه له كحجة في إثبات القاعدة النحوية، أو تفنيد رأي وإظهار ضعفه.

وأما خطة البحث فهي كالآتي:

انتظم البحث في مقدمة مشتملة على الغرض من البحث، وخطته، والمنهج المتبع فيه.

يعقبها فصلان، وهما كالآتي:

الفصل الأول: التعريف بالمبرد، ومنزلته العلمية، وأقوال العلماء فيه.

الفصل الثاني: دراسة وصفية لبعض المسائل التي جاء فيها رأي المبرد متضمنًا الحكم على الشاهد النحوي قبولًا وردًّا، وقد قمت من خلاله بوقفة نقدية مع طريقة المبرد في تناول الشاهد النحوي، وموقفه من السماع، والقياس، ومدى اتباعه للأصول النحوية، وقد قمت بترتيب المسائل داخل هذا الفصل في ثلاثة مباحث على النحو التالي :

المبحث الأول / المسائل التي تتعلق بالأسماء، والمبحث الثاني /المسائل التي تتعلق بالأفعال، والمبحث الثالث / المسائل التي تتعلق بالحروف .

ثم أتبعت هذا بخاتمة تتضمن أهم النتائج والتوصيات، ثم ثبت للمصادر والمراجع، وفهرس للمحتويات .

هذا، وقد اختلفت طريقة المبرد في تناول الشاهد النحوي، تارة وسيلة وحجة لتقرير القاعدة النحوية، وإثبات صحة مذهبه، وتارة يستخدمه لتفنيد رأي، والاعتراض عليه، وإثبات ضعفه، وتارة أخرى يطعن في صحته لحد يصل لإنكار وروده عن العرب، أو يروي رواية أخرى له، أو يحمله على الشذوذ؛ فينقض القاعدة المبنية عليه.

وتقوم هذه الدراسة على تتبع الأقوال النحوية التي خالف المبرد فيها جمهور النحاة اعتمادًا على الشاهد النحوي قبولًا أو ردًّا.

وقد اعتمدت في نسبة الآراء للمبرد –ما استطعت– على كتابه المقتضب، حيث تضمَّن أغلب آرائه.

وقد واجهتني بعض الصعاب في سبيل إتمام هذا البحث، ومنها كثرة آراء المبرد وتناثرها في كتب النحو، وتعدد الآراء المنسوبة له في المسألة الواحدة، وصعوبة التوثيق لهذه الآراء من كتبه، وخاصة أنَّ الغرض من البحث هو إلقاء الضوء على آراء المبرد التي قام فيها بردِّ قول وارد عن العرب أو تقويته، والاستدلال به.

الفصل الأول

أبو العباس المبرد في سطور

اسمه ونسبه:

محمد بن يزيد بن عبد الأكبر بن عمير بن حسَّان بن سليم بن عبد الله بن يزيد بن مالك بن الحارث بن عامر بن عبد الله.

قيل: إنَّه لُقِّب بالمبرِّد لأنَّه لمَّا صنَّف المازني كتاب (الألف واللام) سأله عن دقيقه وعويصه، فأجابه بأحسن جواب، فقال له المازني: قم فأنت المبرِّد؛ أي: المثبت للحق [١].

كما روي (المُبَرَّد) بضم الميم وفتح الباء الموحدة والراء المشددة وبعدها دال مهملة، وهو لقب عرف به، واختلف العلماء في سبب تلقيبه بذلك[٢].

نشأته:

ولد المبرد في البصرة يوم الاثنين من ذي الحجة سنة ٢١٠هـ، نشأ بالبصرة، وكان الناس بالبصرة يقولون: ما رأى المبرد مثل نفسه[٣].

---

[١] ينظر الفهرست لابن النديم صـ٨٢، ، معجم الأدباء ٢٦٧٩/٦، الوافي بالوفيات ١٤١/٥، بغية الوعاة ٢٦٩/١.

[٢] وفيات الأعيان لابن خلكان ٣٢١/٤ .

[٣] ينظر معجم الأدباء ٢٦٧٩/٦، بغية الوعاة ٢٦٩/١.

شيوخه، وتلاميذه:

أخذ عن كثير من علماء عصره؛ حيث أخذ عن أبي عمر الجرمي، والمازني، وأبي حاتم السجستاني[١]، كما تتلمذ عليه الكثير من العلماء، ومنهم: أبو بكر محمد بن يحيي الصولي، ونفطويه، وأبو علي الطوماري، وغيرهم[٢]

منزلته العلمية، وثناء العلماء عليه :

كان المبرد إمام العربية ببغداد في زمانه[٣]، وإليه انتهى علمها بعد طبقة الجرمي والمازني، وكان حسن المحاضرة، فصيحًا، بليغًا، مليح الأخبار، ثقة فيما يرويه، كثير النوادر، فيه ظرافة ولباقة[٤].

يقول عنه السيرافي: " انتهى علم النحو بعد طبقة الجرمي والمازني إلى أبي العباس محمد بن يزيد الأزدي"[٥].

كما قال عنه نفطويه: " ما رأيت أحفظ للأخبار بغير أسانيد منه"[٦].

ومما قيل فيه أيضًا على لسان ابن جني: " يعد جيلًا في العلم، وإليه أفضت مقالات أصحابنا، وهو الذي نقلها وقرَّرها، وأجرى الفروع والعلل والمقاييس عليها"[٧].

---

[١] ينظر أخبار النحويين البصريين صـ٧٥، ٧٦، معجم الأدباء ٢٦٧٩/٦، الوافي الوفيات ١٤١/٥، بغية الوعاة ٢٦٩/١.

[٢] معجم الأدباء ٢٦٧٩/٦.

[٣] بغية الوعاة ٢٦٩/١.

[٤] ينظر معجم الوفيات ٢٦٧٩/٦، الوافي بالوفيات ١٤١/٥.

[٥] أخبار النحويين البصريين صـ٧٣.

[٦] ينظر أخبار النحويين البصريين صـ٧٧، معجم الأدباء ٢٦٧٩/٦، بغية الوعاة ٢٧٠/١.

[٧] سر صناعة الإعراب ١٢٩/١، ١٣٠.

ووصفه السيوطي بأنَّه: " كان فصيحًا، بليغًا، مُفوَّهًا، صاحب نوادر وظرافة"[١].

فهذه شهادات من أعلام أجلّاء تدُلّ على مكانته، وعلو كعبه في علم النحو، وطول باعه في العلم والأدب.

مؤلفاته:

كان المبرد من أوسع الناس تصنيفًا، فله من التصانيف: معاني القرآن، والكامل، وهو أشهر كتبه، والمقتضب، والروضة، والمقصور والممدود، والاشتقاق، والقوافي، والأنواء والأزمنة، وإعراب القرآن، ونسب عدنان وقحطان، والرد على سيبويه، وشرح شواهد الكتاب، وضرورة الشعر، والعروض، وما اتفق لفظه واختلف معناه، وطبقات النحاة البصريين، ومعنى كتاب سيبويه، وكتاب الحروف، والمدخل في النحو، وكتاب القوافي، وكتاب البلاغة، والرسالة الكاملة، وكتاب أسماء الدواهي عند العرب، والتصريف، والكافي في الأخبار، وغير ذلك[٢].

وفاته:

تُوفي أبو العباس في شوال سنة خمس وثمانين ومائتين ببغداد، ودفن بمقابر الكوفة[٣].

---

[١] بغية الوعاة ٢٦٩/١.

[٢] ينظر معجم الأدباء ٢٦٨٤/٦، الوافي بالوفيات ١٤١/٥، ١٤٢، بغية الوعاة ٢٧٠/١.

[٣] ينظر معجم الأدباء ٢٦٨٣/٦، الوافي بالوفيات ١٤١/٥، بغية الوعاة ٢٧١/١.

الفصل الثاني

دراسة وصفية لبعض المسائل النحوية المتعلقة بموضوع البحث

ويتضمن ثلاثة مباحث

المبحث الأول / المسائل التي تتعلق بالأسماء .

المبحث الثاني /المسائل التي تتعلق بالأفعال .

المبحث الثالث / المسائل التي تتعلق بالحروف .

المبحث الأول

المسائل المتعلقة بالأسماء

وقوع الضمير المتصل بعد (لولا) .
وقوع الضمير المتصل بعد (إلا) .
أسماء الأيام بين التعريف والتنكير.
رتبة المضاف إلى معرفة .
مجيء المصدر حالًا .
حكم تقديم التمييز على عامله .
حركة المنادى الموصوف بابن مضافًا إلى علم .
ترخيم المنادى النكرة .
ترخيم غير المنادى .
مجيء صلة الموصول جملة إنشائية .

وقوع الضمير المتصل **بعد** (**لولا**)

هناك العديد من الأساليب التي ورد السماع بها على خلاف المشهور والغالب فيها، ومن تلك الأساليب الضمير الواقع بعد (لولا)، فالمشهور كونه أحد المضمرات المرفوعة المنفصلة؛ لأنه في موضع ابتداء، وبذلك ورد السماع المتمثل في القرآن الكريم، كما في قوله تعالى : ﴿ لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴾[1]، ولكن ورد السماع المتمثل في الشعر الوارد على ألسنة بعض الفصحاء بوقوع الضمير المتصل بعد (لولا)، فقيل : لولاك، ولولاه ، ولولاي؛ مما جعل النحاة يختلفون حول صحة ورود هذا الأسلوب عن العرب، وحول حقيقة (لولا)، وموقع الضمير بعدها من الإعراب، ولكن محور الدراسة هنا هو مدى صحة ورود ذلك عن العرب؛ حيث ورد فيه الخلاف الآتي :

المذهب الأول: وهو مذهب سيبويه، وجمهور النحاة من البصريين والكوفيين[2]:

أن الضمير قد ورد متصلًا بعد (لولا)، وإن اختلفوا فيما بينهم في حقيقة (لولا)، وفي موقع الضمير الواقع بعدها من الإعراب، وفي ذلك يقول سيبويه:" هذا باب ما يكون فيه الاسم متحولًا عن حاله إذا ظهر بعده الاسم، وذلك : لولاك ، ولولاي ، إذا أضمرت الاسم جُرَّ، وإذا أظهرت رُفع، ولو

---

(1) سبأ / الآية ٣١ .

(2) ينظر الكتاب لسيبويه ٣٧٣/٢ ، معاني القرآن للفراء ٨٥/٢ ، شرح أبيات سيبويه للسيرافي ١٨٩/٢ ، الإنصاف ٥٦٤/٢ ، الأمالي لابن الحاجب ٤٨٨/٢ ، شرح التسهيل لابن مالك ١٨٥/٣ ، شرح الكافية الشافية ٧٨٧/٢ ، الجنى الداني صـ ٦٠٣ ، تمهيد القواعد ٦/ ٣٠٥٢ ، المقاصد النحوية ١٢٠٩/٣ .

جاءت علامة الإضمار على القياس لقلت : لولا أنت؛ كما قال سبحانه :" لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ "، ولكنهم جعلوه مضمرًا مجرورًا " [١]

فهذا نص سيبويه من كتابه يقر فيه بحقيقة الأسلوب "لولاي ، ولولاك"، وإن كان خارجًا عن القياس عنده، إلا أنه يروي لنا السماع الوارد به، ومنه قول الشاعر[٢]:

وكَمْ موطنٍ لولايَ طِحتَ كما هَوَى بأجْرامه من قُلّةِ النّيقِ مُنهَوي

وهذا بالإضافة لما أنشده الفراء من قول الشاعر[٣] :

أتُطْمِعُ فِينَا مَنْ أرَاقَ دِمَاءَنَا ولولاك لم يَعْرِضْ لأحْسَابِنَا حَسَنْ

ومما ورد من ذلك أيضًا قول الشاعر[٤] :

أوْمَتْ بكَفَّيْهَا من الهَوْدَجِ لولاكَ هَذا العَام لم أحْجُجِ

---

[١] الكتاب ٣٧٣/٢ .

[٢] البيت من الطويل ، وهو ليزيد بن الحكم بن العاص .

ينظر البيت منسوبًا له في الكتاب ٣٧٤/٢ ، شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٣٥/٣ ، شرح أبيات سيبويه ١٨٨/٢ ، المفصل صـ ١٧٤ ، المقاصد النحوية ١٢٠٨/٣ .

[٣] البيت من الطويل ، وهو لعمرو بن العاص .

ينظر البيت بلا نسبة في شرح كتاب سيبويه للسيراقي ١٣٧/٣ ، الإنصاف ٥٦٩/٢ ، شرح التسهيل لابن مالك ١٨٥/٣ ، وبنسبة في المقاصد النحوية ١٢٠٧/٣ .

[٤] البيت من السريع ، ، وهو لعمر بن أبي ربيعة .

ينظرالديوان صـ ٩٢ ، شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٣٧/٣ ،التعليقة على كتاب سيبويه ٨٩/٢ ، المفصل في صنعة الإعراب صـ ١٧٥ ، الإنصاف ٥٦٩/٢ ، التذييل ٣٠٩/١١ .

وكذلك قول رؤبة [١]: لولاكُمَا لخَرَجَتْ نفْسَاهُمَا

من خلال ما تقدم نجد أن جمهور النحاة من البصريين والكوفيين قد أيدوا السماع الوارد عن العرب بهذا الأسلوب، كما أن الأشعار المتقدمة تقوي ما أقروه وأيدوه .

المذهب الثاني : وهو مذهب المبرد [٢] :

إنكار ورود الضمير المتصل بعد (لولا)؛ حيث ذكر أن هذا الأسلوب خطأ، ولم يرد عن العرب، وفي ذلك يقول بعد تعرضه للخلاف الوارد بين النحاة في موقع الضمير بعد (لولا) :" والذي أقوله أن هذا خطأ لا يصلح، إلا أن تقول : لولا أنت، كما قال ـ عز وجل ـ ﴿ لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴾"، ومن خالفنا فهو لابد يزعم أن الذي قلناه أجود

ويدَّعي الوجه الآخر فيجيزه على بعد"[٣].

وقال أيضًا: " وكذلك قول الأخفش : وافق ضمير الخفض ضمير الرفع في (لولاي)، فليس هذا القول بشيء، ولا قول : أنا كأنت، ولا : أنت كأنا ـ بشيء، ولا يجوز هذا، إنما يتفق ضمير النصب وضمير الخفض كاستوائهما في التثنية والجمع، وفي حمل المخفوض الذي لا يجري على

---

[١] البيت من الرجز .

ينظر بلا نسبة في النجم الثاقب للمهدي الزيدي ٦٣٦/٢ ، وبنسبة في التذييل ٣٠٨/١١، وخزانة الأدب ٣٤١/٥ .

[٢] ينظر الكامل للمبرد ٢٤٧/٣ ، الأمالي لابن الشجري ٢٧٧/١ ، التذييل ٣٠٨/١١ ، النجم الثاقب ٦٣٦/٢ ، خزانة الأدب ٣٤٠/٥ .

[٣] الكامل ٢٤٧/٣ .

لفظ النصب، مثل قولك : مررت بعمر، استوى فيه الخفض والنصب، وأدخلت الخفض على النصب، كما أدخلت النصب

على الخفض، فهذان متواخيان والرفع بائن منهما"[١].

من خلال النصين السابقين للمبرد نستخلص الآتي :

١ـ إنكاره السماع الوارد بنحو : لولاي ، ولولاك، بل والحكم عليه بأنه خطأ .

٢ـ رده ما ورد عن الأخفش من وقوع ضمير النصب والخفض موضع ضمير الرفع، فلا يصح عنده ذلك مطلقًا؛ للتباين بينهما .

وحجته على ذلك ما يأتي :

١. أن في القصيدة التي منها قول الشاعر :

وكَمْ موطنٍ لولايَ طِحتَ كما هَوَى.....

شذوذًا في مواضع، وخروجًا عن القياس، فلا معرّج على هذا البيت[٢] .

٢ . أن هذا الأسلوب لم يرد به القرآن الكريم[٣]، ولم يرد به سماع عن العرب، وفي ذلك ينقل عنه صاحب الخزانة قوله:" وحدثت أن أبا عمرو اجتهد في طلب مثل لولاك، ولولاي بيتًا يصدقه أو كلامًا مأثورًا عن العرب فلم يجده"[٤].

---

(١) الأمالي لابن الشجري ١/ ٢٧٧.

(٢) الأمالي لابن الشجري ١/ ٢٧٧

(٣) الكامل ٣ / ٢٤٧ .

(٤) الخزانة ٥ / ٣٤٠ .

كما ذكر عنه أن السماع الوارد ببيت يزيد بن الحكم مدفوع لم يأت عن ثقة، ويزيد ابن الحكم ليس بالفصيح.[١]

الجواب عن أدلة المبرد

١ . أما إنكاره السماع الوارد وحكمه على (يزيد بن الحكم) بأنه غير ثقة فقد رده ابن الشجري بأن الحرف الشاذ أو الحرفين أو الثلاثة، إذا وقع ذلك في قصيدة من الشعر القديم لم يكن قادحًا في قائلها، ولا دافعًا للاحتجاج بشعره"[٢].

وبالإضافة لما ذكره ابن الشجري نجد أن (يزيد بن الحكم) من فصحاء الشعراء كما ذكر الذهبي في ترجمته[٣]، ومن أعيان الطبقات، ومع ذلك هو من شعراء العصر الأموي، وهو عصر قد صح الاحتجاج بشعره فلا مجال لإنكار الشعر الوارد فضلاً عن ورود ما يعضده من أشعار أخرى ـ كما أوردتُ ـ قد جاءت بهذا الأسلوب الذي أنكره، ومنها قول رؤبة وهو من الفصاحة بمكان، وذلك بالإضافة لما ذكره الزمخشري من أن هذا الأسلوب قد رواه الثقات عن العرب يعني إنشاد سيبويه والفراء[٤] .

وإذا نظرنا إلى تحقيق الشيخ عضيمة على المقتضب نجده قد وضع عنوانًا خاصًا بردِّ المبرد للسماع الوارد عن العرب وهو :" إسراف المبرد في رد الروايات " وقال تحت هذا العنوان : أن المبرد كانت له رغبة ملحة في أن تجري المسائل على نظام مستقيم، وقياس مطرد، فدفعه ذلك إلى أن ينكر

---

(١) خزانة الأدب ٥ / ٣٤٠ .

(٢) الآمالي ١ / ٢٧٧ .

(٣) سير أعلام النبلاء ٤/ ٥١٩ .

(٤) ينظر المفصل ١٧٤ .

بعض الروايات التي تخالف القياس العام، واستكثر من ذلك حتى عَرَّض نفسه لأن يقول فيه عليّ بن حمزة في كتابه (التنبيهات على أغاليط الرواة):" ولو تشاغل أبو العباس بمُلح الأشعار ونتف الأخبار، وما يعرفه من النحو لكان خيرًا له من القطع على كلام العرب، وأن يقول : ليس هذا من كلامهم، فلهذا رجال غيره، وياليتهم أيضًا يسلمون"(١) .

كما أورد قوله أيضًا :" القياس المطرد لا تعترض عليه الرواية الضعيفة" (٢).

وبذلك يتضح لنا أن المبرد قد خالف جمهور النحاة في الإقرار بصحة السماع الوارد بنحو : لولاي، ولولاك، طاعنًا في الشعر الوارد بذلك، وهذا يكاد يكون خروجًا عن الإجماع، فضلاً عن إنكار السماع الوارد حتى وإن كان قليلاً كما ذكر العيني(٣) .

وخارجًا عن القياس كما ذكر سيبويه (٤) .

وهو خلاف المشهور والفصيح إلا أنه لا يمكن إنكاره والتشكيك في قائله، ولا يحتج بأنه لم يرد في القرآن الكريم، لأنه لا شك في أن القرآن قد ورد بالفصيح من اللغات فلا يعد عدم ورود غير الفصيح دليلاً على عدم وجوده مطلقًا بل المعروف تعدد اللغات وأن منها الفصيح والأفصح والقليل والنادر وكلها من كلام العرب.

---

(١) المقتضب ١/١١٧ ، وينظر المدارس النحوية ١٣١ .

(٢) المقتضب ١/ ١١٥ .

(٣) المقاصد النحوية ٣/ ١٢٠٨ .

(٤) الكتاب ٢ / ٣٧٣ .

وكما قال ابن جني :" واعلم أنك إذا أداك القياس إلى شيء ما ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره فدع ما كنت عليه إلى ما هم عليه" [١] .

وقال أبو سعيد السيرافي : " وما كان لأبي العباس أن يسقط الاستشهاد بشعر رجل من العرب قد روى قصيدته النحويون وغيرهم، واستشهدوا بهذا البيت وغيره من القصيدة، ولا أن ينكر ما أجمع الجماعة على روايته عن العرب " [٢].

وقوع الضمير المتصل بعد (إلا)

هناك اتفاق على أن الضمير المنفصل يأتي في بداية الكلام، كما أنه يقع بعد (إلا)، أما الضمير المتصل فلا يفتتح النطق به، ولا يقع بعد (إلا) إلا بشرطين:

أحدهما : أن يكون بلفظ المنصوب لا المرفوع .

والآخر : كون ذلك في الشعر [٣].

وهناك خلاف في الشرط الثاني، وهو وقوع الضمير المتصل بعد (إلا)في الشعر للضرورة، وهذا الخلاف كالآتي :

---

(١) الخصائص ١ / ١٢٦ .

(٢) شرح كتاب سيبويه للسيرافي٣/١٣٧ .

(٣) تخليص الشواهد صـ ٨١ .

ذهب جمهور النحاة إلى أن الضمير المتصل لا يقع بعد (إلا) في الاختيار، وإنما يقع في الضرورة [١] .

قال السيرافي : " وقد يضطر الشاعر، فيضع الضمير المتصل في موضع المنفصل، أنشد أحمد بن يحيى ثعلب [٢]:

وَمَا نُبَالِي إِذَا مَا كُنْتِ جَارَتِنَا أَنْ لا يُجَاوِرُنَا إِلَّاكِ دَيَّارُ " [٣] .

وقال المرادي :" منع المبرد وقوع الضمير المتصل بعد (إلا) مطلقًا، وأنشد : " سواك ديار"، وأنكر رواية (إلاك)، وأجازه ابن الأنباري مطلقًا، وكلام الناظم هنا موافق لمذهب الجمهور في كون وقوع المتصل بعد (إلا) ضرورة " [٤] .

وقال الشهاب الخفاجي :" ويقولون : جاءني القوم إلاك وإلاه، فيوقعون الضمير المتصل بعد (إلا)، كما يوقع بعد (غير)، فيوهمون نفيه، هذا مذهب كثير من النحاة، وفي شرح التسهيل أن ابن الأنباري قال: إن مثله مسموع من العرب مقيس عليه، فيقال عنده قياسًا: إلاك، وحتاك"[٥].

---

[١] ينظرشرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٢٣/٣، توجيه اللمع صـ ٣٠٩، شرح التسهيل لابن مالك ١٥٢/١، توضيح المقاصد والمسالك ٣٦١/١ ، شرح درة الغواص للشهاب الخفاجي صـ ٤١٩

[٢] البيت من البسيط ، وقائله مجهول .

ينظر المفصل صـ ١٦٨ ، توجيه اللمع صـ ٣٠٩ ، شرح التسهيل لابن مالك ١٥٢/١ ، المقاصد النحوية ٢٦٩/١ ، شرح شواهد المغني للسيوطي ٨٤٥/٢ .

[٣] شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٢٣/٣ .

[٤] توضيح المقاصد والمسالك ٣٦١/١ .

[٥] شرح درة الغواص للشهاب الخفاجي صـ ٤١٩ .

وقد ورد السماع بوقوع الضمير المتصل بعد (إلا) في الشعر، وخرجه الجمهور على أنه ضرورة، ولا يجوز مثله في الاختيار، وإنما قصروا وروده على ضرورة الشعر، ومن ذلك قوله:

وَمَا نُبَالِي إِذَا مَا كُنْتِ جَارَتَنَا أن لاَ يُجَاوِرَنَا إِلاَّكِ دَيَّارُ

وقوله [1]:

أَعُوذُ بِرَبِّ العَرْشِ مِنْ فِئَةٍ بَغَتْ عَلَيَّ فَمَا لِي عَوْضٌ إِلَّاهُ نَاصِرُ

بينما ذكر ابن مالك أنه لا ضرورة في البيتين السابقين؛ لتمكن الأول من أن يقول :

وما أُبَالِي إِذَا ما كُنْتِ جَارَتَنَا أَلَّا يكونَ لنَا خِل ولا جَارُ

ولتمكن الثاني من قول :

أَعُوذُ بربِّ العَرْشِ من فِئةٍ بغَتْ عَليّ فمَا لي غَيرُه عِوضُ نَاصِرُ [2] " .

وذكر أبو حيان: أن ابن مالك قد نص في باب المضمر علي أن " إلاك" شاذ، وأما "إلاه ناصر" فقد خرجه على أنه لا يتعين أن يكون ضمير نصب، بل يجوز أن يكون ضمير رفع حذف منه الواو[3].

وقد رد أبو حيان قول ابن مالك بأنه لا ضرورة في البيتين بقوله : " وأما قوله : وليس هذا بضرورة إلى آخره، فهذا ليس بشيء؛ لأنه ليس من

---

(1) البيت من الطويل ، وقائله مجهول .

ينظر شرح التسهيل ٢٧٦/٢ ، المقاصد النحوية ٢٧٠/١ ،التصريح ٩٨/١ .

(2) شرح التسهيل ٢ / ٢٧٦ .

(3) التذييل ١٩٨/٨ .

ضرورة إلا ويتمكن الشاعر من أن يبدلها بنظم ، فعلى هذا يستحيل أن توجد ضرورة ، فالمصنف لا يفهم معنى الضرورة "[١] .

وذكر ناظر الجيش أن الأكثرين على أن الاتصال فيه لم يستبح إلا لضرورة؛ لأن حق الضمير بعد (إلا)الانفصال اعتبارًا بأن (إلا) غير عاملة، ومن حكم على (إلا) بأنها عاملة لم يعد هذه الأبيات من قبيل الضرورة، بل جعله مراجعة لأصل متروك، واعتذر عن مثل : قاموا إلاك، بكون الاستعمال استمر بالانفصال، والأولى به الاتصال [٢] .

وقد ذكر الشاطبي أنه ضرورة قياسية؛ أي : إذا اضطر شاعر متأخر جاز له القياس على ما سمع، كما يجوز ذلك في الشعر مع (لولا) [٣] .

وذكر ابن هشام أن الذي سهل وقوعه في الضرورة ثلاثة أمور :

أحدها: أن الأصل في الضمير الاتصال .

والثاني : أن الأصل في الحرف الناصب للضمير أن يتصل به نحو : إنك، ولعلك.

والثالث : إجراء (إلا) مجرى أختها (غير)، كما أجريت مجراها في الوصف بها[٤].

---

(١) التذييل ٨ /١٩٩ .

(٢) تمهيد القواعد ٥٢٩/١ .

(٣) المقاصد الشافية ٢٦٢/١ .

(٤) تخليص الشواهد صـ٨٢ .

ورد على ابن مالك مفهومه للضرورة بأنه إذا فتح هذا الباب لم يبق في الوجود ضرورة، وإنما الضرورة عبارة عما أتى في الشعر خلاف ما عليه النثر، وإنما كان كذلك لوجهين :

أحدهما : أن أكثر أشعار العرب كانت تقع من غير روية، فقد لا يتمكنون من تخير الوجه الذي لا ضرورة فيه .

والثاني : أن الشعر كان مظنة الضرورة استباحوا فيه ما لم يضطروا إليه، كما أبيح القصر في السفر؛ لكونه مظنة المشقة مع أنها قد تنتفي مع بقاء الرخصة [١] .

هذا، وقد ذهب المبرد إلى أن الضمير المتصل لا يقع بعد (إلا) مطلقا لا في الاختيار ولا في الضرورة [٢] .

قال المرادي :" منع المبرد وقوع المتصل بعد (إلا) مطلقًا، وأنشد : "سواك ديار "، وأنكر رواية (إلاك) "[٣] .

وبالرجوع للمقتضب وجدت قول المبرد"في باب: هذا تكرير الاستثناء بغير عطف:

---

[١] تخليص الشواهد صـ ٨٣ .

[٢] ينظر توضيح المقاصد ٣٦١/١، المقاصد النحوية ٢٧١/١ ، شرح شواهد المغني للسيوطي ٨٤٥/٢ .

[٣] توضيح المقاصد ٣٦١/١ ، ونسب للمبرد ذلك العيني ينظر المقاصد النحوية ٢٧١/١ ، والبغدادي في شرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي ٣٣٥/٦ .

ومن ذلك قول[1]:

فماليَ إلاَّ اللهَ لَا شيءَ غيرُه وَمَالِي إلاَّ اللهَ غيرَك ناصرُ

كأنه قال: إلا إياك"[2] .

وتعليق المبرد عليه قائلًا : " كأنه قال: إلا إياك " قد يوحي برأيه في المسألة حيث ذكر التقدير في البيت بذكر الضمير منفصلًا بعد (إلا) .

خلاصة ما تقدم : أن الضمير المتصل لا يقع بعد (إلا) إلا في ضرورة الشعر عند الجمهور خلافًا للمبرد .

وهنا المبرد لم يعتد بالشعر الوارد عن العرب، ولم يحمله على الضرورة كالجمهور، ولكن أنكر الرواية كما نسب إليه، وعلى ذلك فالقول قول الجمهور، ويعضده ما يأتي:

ـ كثيرًا ما وردت الضرورة الشعرية بما يخالف القاعدة النحوية، وحمله النحاة على الضرورة، وخصوه بها دون غيره، وهذا أحد المواضع .

ـ أن الجميع قد روى البيتين الواردين بمجيء الضمير المتصل بعد (إلا)، ولم يروه أحد بمثل ما نسب للمبرد، فهنا كالإجماع على الرواية الواردة عن العرب .

ـ رغم قلة الوارد بذلك إلا أن الجمهور لم يعتمد عليه في إقرار قاعدة مخالفة للقياس، وإنما غاية القول أنهم خصوه بالضرورة دون الاختيار.

---

(1) البيت من الطويل ، وهو للكميت .

ينظر البيت في الديوان ١/ ١٦٧ ، وهو منسوب في الكتاب لسيبويه ٢/ ٣٣٩ ، وتمهيد القواعد ٥/٢١٧٩ ، وبلا نسبة في المقتضب ٤ /٤٢٤

(2) المقتضب ٤/٤٢٤ .

أسماء الأيام بين التعريف والتنكير

اختلف النحاة في أسماء الأيام من حيث التعريف والتنكير، وهل هي أعلام دخلت عليها (أل)؛ لتوهم الصفة أم أن أسماء الأيام نكرات تعرفت بالألف واللام .

وهذا الخلاف كالآتي :

ذهب جمهور النحاة إلى : أن أسماء الأيام أعلام، ولكن توهمت فيها الصفة، فدخلت عليها (أل) كالحارث، ثم غلبت فصارت كالدبران [١] .

وفي ذلك يقول سيبويه في باب الأحيان في الانصراف وغير الانصراف:" اعلم أن (غدوة)، و(بكرة) جعلت كل واحدة منهما اسمًا للحين ، كما جعلوا (أم حيين) اسمًا للدابة معرفة، فمثل ذلك قول العرب : هذا يوم اثنين مباركًا فيه، وأتيتك يوم اثنين مباركًا فيه، فجعل (اثنين) اسمًا له معرفة، كما تجعله اسمًا لرجل " [٢] .

وقال الفارسي :" ومن ذلك قولهم في اسم اليوم :الاثنان، لما جرى مجرى العلم، استجيز حذف اللام فيه، كما استجازوا حذف اللام من النابغة، وذلك فيما حكاه سيبويه من قولهم : هذا يوم اثنين مباركًا فيه " [٣] .

---

[١] ينظر الكتاب ٢٩٣/٣ ، شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٦٠/٤ ، ارتشاف الضرب ٩٦٧/٢ ، التذييل ٣٢١/٢ ، التصريح ١٨٨/١ .

[٢] الكتاب ٢٩٣/٣ .

[٣] الحجة للقراء السبعة ٣٤٣/٣ .

وذكر أيضًا في الحلبيات : أن أسماء الأيام مما تعاقب عليه ضربان من التعريف مختلفان : أي : الألف واللام والعلمية [١] .

وقد ذكر ابن مالك أن حذف اللام من أسماء الأيام قليل [٢] .

من خلال ما تقدم يتبين مذهب الجمهور في تعريف أسماء الأيام؛ حيث ذكروا أنها أعلام معرفة، ومعرفتها من غير الألف واللام، ودليل ذلك ما ورد عن العرب من مجيء الحال منها، وهي بغير (أل)، والحال لا تأتي إلا من معرفة .

بينما ذهب المبرد إلى أن أسماء الأيام معرفة بالألف واللام، فإذا حذفت منها (أل) أصبحت نكرات [٣] .

وفي ذلك يقول : " وكذلك لزوم الألف واللام لهذه الأيام، كما يلزم : النجم والدبران؛لأنهما معرفة، وقد أبان ذلك :الأحد والاثنان؛ لأنه على وجهه "[٤] .

وقد ذكر السيرافي أن مذهب المبرد أن (اثنين) اسم ليوم لا يكون معرفة أبدًا إلا بالألف واللام، وأن قولهم : "مباركًا فيه" على الحال من النكرة [٥] .

ومعلوم أن الأصل في صاحب الحال أن يكون معرفة فحمل الوارد على ذلك أولى .

---

(١) الحلبيات صـ ٢٨٧ .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ١٧٦/١ .

(٣) ينظر المقتضب ٣٨٢/٣، شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٦٠/٤ ، ارتشاف الضرب ٩٦٧/٢ ، التذييل ٢/ ٣٢١ .

(٤) المقتضب ٣٨٢/٣ .

(٥) شرح كتاب سيبويه ٦٠/٤ .

ورده أبوحيان قائلًا :"خلافًا لأبي العباس ومذهبه باطل بما حكى سيبويه مما قدمناه من مجيء الحال منه "[١].

وقال المرادي معقبًا على مذهب المبرد :"ومجيء الحال منه في الفصيح يوضح فساد قول المبرد في جعله (أل) في الاثنين وسائر الأيام للتعريف، فإذا زالت صارت نكرات "[٢] .

وبهذا يتبين أن قول الجمهور يؤيده السماع الوارد عن العرب، فالسماع عن العرب أصل يستند عليه ويحتكم إليه خاصة إذا لم يوجد في موضع الخلاف دليل غيره، فيصبح الاعتماد عليه والاستناد إليه، واللغة إنما تؤخذ بالسماع، فضلًا عن أن قول الجمهور مع ورود السماع المؤيد له عن العرب يعد كالإجماع، وهذا دليل ثان، كما أن السماع الوارد يدل على بطلان مذهب المبرد الذي بنى مذهبه على التأويل لهذا السماع بما يخالف القاعدة النحوية.

---

[١] التذييل ٣٢١/٢ .

[٢] توضيح المقاصد والمسالك ٤٦٩/١ .

رتبة المضاف إلى معرفة

نظرًا لكون المضاف لا يستقل بأداء المعنى المفيد إلا بما يضاف إليه، كان للمضاف إليه قوة التأثير في المضاف من حيث الإعراب والرتبة في التعريف والتنكير، لهذا اتفق النحاة على أنواع المعارف، إلا أنهم اختلفوا في أيها أعرف من الآخر، ومما وقع فيه خلاف بين النحاة المعرف بالألف واللام، والإضافة، حيث وقع الخلاف بينهم في أيها أعرف .

ويتمثل الخلاف في رتبة المضاف في المذاهب الآتية :

المذهب الأول : أن المضاف في رتبة المضاف إليه مطلقًا فما أضيف إلى مضمر أعرف مما أضيف إلى العلم، وما أضيف إلى العلم أعرف مما أضيف إلى المبهم، وما أضيف إلى المبهم أعرف مما أضيف إلى ما فيه الألف واللام [١] .

قال الزمخشري : " فالمعرفة ما دل على شيء بعينه، وهي على خمسة أضرب : العلم الخاص، والمضمر، والمبهم، وهو شيئان : أسماء الإشارة والموصولات، والداخل عليه حرف التعريف، والمضاف إلى أحد هؤلاء إضافة حقيقية، وأعرفها: المضمر، ثم العلم، ثم المبهم، ثم الداخل عليه حرف التعريف، وأما المضاف فيعتبر أمره بما يضاف إليه " [٢]

---

[١] ينظر المفصل للزمخشري صـ ١٩٧ ، التخمير للخوارزمي ٢ / ١٠٠ ، شرح المفصل لابن يعيش ٥ / ٨٧ ،التذييل ٢ / ١١٨ ، تمهيد القواعد صـ ٤٣٥ ، الهمع ١ / ١٨٨ ، ١٨٩ .

[٢] المفصل في علم العربية صـ ١٩٧ .

وقد اختار هذا المذهب: الأنباري، والزمخشري، والخوارزمي، وابن مالك، والرضي[١].

كما نسب لسيبويه، وابن طاهر، وابن خروف [٢]، والجدير بالذكر هنا أن هناك اضطرابًا في أقوال النحاة فيما نسبوه لسيبويه، ولتوضيح ذلك أذكر ما نسبه إليه العلماء كالتالي:

نسب إليه ابن عصفور، والأزهري أن المضاف دون المضاف إليه في التعريف إلا المضاف إلى مضمر [٣] .

بينما نسب إليه الرضي أن تعريف المضاف مثل تعريف المضاف إليه مطلقًا [٤] .

وقد نص أبو حيان على هذه النسبة مشيرًا إلى أن النحاة قد فهموا ذلك من كلام سيبويه، فتبعوه في قوله؛ حيث قال نقلاً عن الإفصاح: " اختلفوا في المضاف: فمنهم من جعله بمنزلة المضاف إليه في كل شيء اعتمادًا على قول سيبويه فيما أضيف إلى اللام [٥] .

---

[١] ينظر: الإنصاف صـ ٥٦٩، المفصل للزمخشري صـ ١٩٧ ،التخمير للخوارزمي ٢/ ١٠٠ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ١١٥ ، ١١٧ ، شرح الكافية للرضي ٢ / ٣١٢ ، ٣١٣ .

[٢] ينظر شرح الكافية للرضى ٢ / ٣١٣ ، الهمع ١ / ١٨٩ .

[٣] ينظر شرح الجمل لابن عصفور ١ / ١٥٣ ، التصريح بمضمون التوضيح للأزهري ١ / ١٥٣ .

[٤] شرح الكافية للرضي ٢ / ٣١٣ .

[٥] التذييل والتكميل ٢ / ١١٨ .

وقد نُسب إليه في الإفصاح: أن المعرف بالإضافة دون ما أضيف إليه إلا المضاف لذي اللام [١] .

وبالرجوع لما قاله سيبويه في كتابه لتحقيق صحة أي من هذه الأقوال المنسوبة إليه وجدته يقول :" واعلم أن العلم الخاص من الأسماء يوصف بثلاثة أشياء: بالمضاف إلى مثله، وبالألف واللام، وبالأسماء المبهمة، فأما المضاف فنحو: مررت بزيدٍ أخيك، والألف واللام نحو قولك: مررت بزيدٍ الطويل، وما أشبه هذا من الإضافة والألف واللام، وأما المبهمة فنحو: مررت بزيد هذا وبعمرو ذاك.

والمضاف إلى المعرفة يوصف بثلاثة أشياء :

بما أضيف كإضافته، وبالألف واللام، والأسماء المبهمة، وذلك: مررت بصاحبك أخي زيد، ومررت بصاحبك الطويل، ومررت بصاحبك هذا .

فأما الألف واللام فتوصف بالألف واللام، وبما أضيف إلى الألف واللام؛ لأن ما أضيف إلى الألف واللام بمنزلة الألف واللام فصار نعتًا "[٢] .

وقال أيضًا في موضع بعده: " وإنما منع (أخاك) أن يكون صفة الطويل، أن (الأخ) إذا أضيف كان أخص؛ لأنه مضاف إلى الخاص وإلى إضماره، فإنما ينبغي لك أن تبدأ به، وإن لم تكتف بذلك زدت من المعرفة ماتزداد به معرفة "[٣] .

---

[١] التذييل والتكميل ٢ / ١١٩ .

[٢] الكتاب ٢ / ٦ ، ٧ .

[٣] السابق ٢ / ٧ .

وقد أطلت في عرض نصوص الكتاب لما يترتب عليه من استنباط مذهبه في المسألة .

ومن خلال النصوص السابقة يتضح التالي :

أولاً : أنه ذكر فيما ينعت به العلم: المضاف إلى مثله، ومَثَّل له بنحو : مررت بزيد أخيك، فهنا المضاف(أخيك) مضاف إلى الضمير، ومع ذلك فهو في رتبة المضاف إليه، وهو العلم، بدليل النعت به، والنعت يكون مساويًا للمنعوت أو دونه، فيكون المضاف إلى الضمير أقل رتبة في التعريف من المضمر؛ لأنه بمنزلة العلم .

ثانيًا : ذكر سيبويه أن الألف واللام توصف بالألف واللام، وبما أضيف إلى الألف واللام، وقوله: " أما الألف واللام " يظهر لنا أن المضاف إلى ما فيه الألف واللام يأخذ حكمًا غير ما تقدم؛ وتعليل ذلك أنه لا يوجد أقل مرتبة في التعريف من الألف واللام حتى ننعت به المعرف بالألف واللام .

ثالثًا: قوله: " وإنما منع (أخاك) أن يكون صفة للطويل...، حيث ذكر أن المضاف للضمير لا يصح أن ينعت به ذو الألف واللام؛ لأنه أعرف منه؛ فينبغي أن يعكس الوضع بأن يتقدم (أخاك) المضاف للضمير، وينعت بذي اللام؛ لأنه أقل منه رتبة، وهذا جائز بخلاف الأول، أو نزيد من تعريف ذي اللام حتى يكون في مرتبة يصح معها بازدياده من المعرفة أن ينعت بالمضاف إلى الضمير .

وهذه النتائج المستفادة من النظر في عبارات سيبويه يثبت من خلالها أن مذهب سيبويه أن المضاف مرتبته دون ما أضيف إليه، إلا المضاف إلى الألف واللام ، فإنه في رتبة المعرف بالألف واللام، وهذا ما نسبه له هشام

الخضراوي صاحب الإفصاح ، كما نقله عنه أبو حيان؛ حيث قال : " والذي عندي أن سيبويه لم يطلق التسوية إلا في اللام، ويمكن أن تكون تختص بهذا؛ لأنها أقل وجوه التعريف، فلا انحطاط بعدها " [١] .

وقد استدل أصحاب هذا المذهب بما يأتي :

أن تعريف المضاف من غيره، وهو المضاف إليه، فيكون تعريفه على قدر ما يضاف إليه[٢].

أن المضاف قد اكتسب التعريف من المضاف إليه، فصار مثله في المعرفة[٣] .

ويلزم على هذا المذهب أن تكون الأعلام بمنزلة المضمرات؛ لأنهم أجازوا في الصفة: " مررت بزيد أخيك "، فإذا كان المضاف إلى الضمير مثله في التعريف، وقد وُصف به العلم، فلا أقل من أن يكون مساويًا له [٤] .

المذهب الثاني : وهو مذهب المبرد، واختاره ابن خروف، والنجراني[٥]، والصبان[٦]: أن المضاف دون المضاف إليه مطلقًا في التعريف .

---

(١) التذييل والتكميل ٢ / ١١٩ .

(٢) الإنصاف صـ ٥٦٩ .

(٣) الهمع ١ / ١٨٨، ١٨٩ .

(٤) التذييل ٢ / ١١٨ .

(٥) الأسرار الصافية ٢ / ١١٧ .

(٦) ينظر المقتضب ٤ / ٢٨٢ ، شرح الجمل لابن خروف ١ / ٣١١ ، حاشية الصبان ١ / ١٨٥ ، وينظر هذا المذهب في التذييل والتكميل ٢ / ١١٧ ، تمهيد القواعد صـ ٤٣٥ ، التصريح بمضمون التوضيح ١ / ٩٦ ، الهمع ١ / ١٨٩ .

قال ابن خروف : " وسائر المضافات تابعة لما أضيفت إليه في الدرجة الثانية منه"[١] .

وقد أشار الصبان إلى ذلك معبرًا عن اختياره قائلاً : " والأظهر عندي أن المضاف دون المضاف إليه مطلقًا، كما ذهب إليه المبرد؛ لاكتسابه التعريف منه " [٢] .

وقد قاس هؤلاء مذهبهم في كون المضاف دون المضاف إليه على المضاف إلى المضمر فإنه دونه عند من قال بذلك [٣] .

وقد رد هذا المذهب بما يأتي :

١ . قوله تعالى :﴿ وَوَاعَدْنَاكُمْ جَانِبَ الطُّورِ الْأَيْمَنَ ﴾[٤]

٢ . قول الشاعر [٥]:

كَتيَسِ الظِّبَاءِ الأَعْفَرِ انْضَرَجَتْ لَهُ عِقَاب تَدَلَّتْ مِنْ شَمَارِيخَ نَهْلانِ

---

[١] شرح الجمل لابن خروف ١ / ٣١١ .

[٢] حاشية الصبان على شرح الأشموني ١ / ١٨٥ .

[٣] ينظر شرح الجمل لان عصفور ١ / ١٥٤ ، التذييل والتكميل ٢ / ١١٧ ، الهمع ١ / ١٨٩ .

[٤] طه / الآية ٨٠ .

[٥] البيت من الطويل ، وهو لامريء القيس .

ينظر ديوان امريء القيس صـ ٤٩٢ ، وهو منسوب له في لسان العرب ٢ / ٣١٤ ، ، وتاج العروس ٦ / ٧٨ . وبلا نسبة في التذييل والتكميل ٢ / ١١٧ ، تمهيد القواعد ١ / ٤٣٩ ، شرح شواهد المغني للسيوطي ١ / ٣٧٥ .

ووجه الدلالة من هذه الشواهد كالآتي :

أنه قد تقرر أن النعت يكون إما مساويًا للمنعوت في التعريف أو أقل منه تعريفًا، وإذا كان كذلك فقد وصف المضاف إلى ما فيه الألف واللام بما فيه الألف واللام، فإن (الأيمن) صفة لـ(جانب الطور)، و(الأعفر) صفة لـ(تيس الظباء)، فكان يلزم من هذا المذهب أن يكون النعت أعرف من المنعوت، وذلك لا يجوز [١] .

وقد رد الصبان ما اعترض به على هذا المذهب بما يأتي :

أن قولهم إن الصفة أعرف ممنوع؛ لأنه إذا كان المقصود من الصفة إيضاح الموصوف، فأي مانع من كونها أعرف؟ لا يقال: المانع أن التابع لا يفضل المتبوع؛ لأنه منقوض بجواز إبدال المعرفة من النكرة، ويقوي ذلك أنه يقال: جاء الرجل الذي قام أبوه، والظاهر أن الموصول فيه نعت، وذكر أيضًا أن كون النعت لا يكون أعرف من المنعوت مذهب الأكثرين، أما على مذهب غيرهم فيجوز كون النعت أعرف من المنعوت، فلا يكون اعتراضهم رادًا لكون المضاف دون المضاف إليه مطلقًا [٢] .

المذهب الثالث: أن المضاف في رتبة المضاف إليه إلا المضاف إلي مضمر، فإنه في رتبة العلم .

---

[١] ينظر شرح الجمل لابن عصفور ١ / ١٥٤ ، التذييل ٢ / ١١٨ .

[٢] حاشية الصبان ١ / ١٨٥ .

وقد نسبه ابن عصفور، والأزهري لسيبويه واختاره كل منهما، ونسبه السيوطي للأندلسيين، وقال: إنه عزى لسيبويه [١] .

قال ابن عصفور: " وما أضيف إلى معرفة من هذه المعارف، فهو بمنزلة ما أضيف إليه إلا المضاف إلى المضمر، فإنه في رتبة العلم، هذا مذهب سيبويه، وهو الصحيح " [٢] .

وقد استدلوا على صحة مذهبهم بما يأتي :

أنهم جعلوا المضاف إلى المضمر خاصة دونه في التعريف؛ لئلا يكون مساويًا للمضمر في التعريف، وذلك بناء على أن المضمر هو أعرف المعارف، فلو كان المضاف إليه أعرف المعارف، لكان أعرف المعارف شيئين : المضمر، والمضاف إلى المضمر، وليس بعد المضمر رتبة تليه إلا رتبة العلم، فكان في رتبة العلم في التعريف [٣] .

وهذه النسبة لسيبويه ليست صحيحة كما نبهت سابقًا، ولعل مرجعها عند من نسبها له بناء على أن مذهب سيبويه أن المضمر أعرف المعارف،ولم ينص سيبويه صراحة على أعرفها عنده، بل إنه عند ذكره أقسام المعارف بدأ بالعلم، وانتهى بالمضمر [٤] ، ولو أن المضمر أعرفها عنده لبدأ به في ذكره لأنواع المعارف، بل بدأ بالعلم مما قد يوحي بأنه أعرفها عنده، ولو أضفنا

---

[١] ينظر شرح الجمل لابن عصفور ١ / ١٥٣ ، التذييل ٢ / ١١٦ ، تمهيد القواعد صـ ٤٣٥ ، التصريح ١ / ٩٦ ، الهمع ١ / ١٨٩ .

[٢] شرح الجمل لابن عصفور ١ / ١٥٣ .

[٣] ينظر التذييل ٢ / ١١٦ ، ١١٧ ، الهمع ١ / ١٨٩ .

[٤] الكتاب ٢ / ٥ .

إلى ذلك تمثيله بما ذكرته في عبارته سابقًا بنحو: مررت بزيد أخيك[١]؛ فإنه نعت العلم بالمضاف إلى المضمر، فلو كان مذهبه أن العلم أعرف المعارف لما استقام له التمثيل بهذا المثال، فيكون المضاف إلى المضمر في مرتبة أقل من العلم في التعريف، فصح النعت به لذلك.

المذهب الرابع: أن المعرف بالإضافة دون ما أضيف إليه في التعريف إلا المضاف لذي اللام[٢]، ونسب هذا المذهب لسيبويه ابن هشام الخضراوي في الإفصاح، كما حكاه عنه أبو حيان [٣] .

وقد ذكرت النص المنقول عن الخضراوي عند تحقيق النسبة الصحيحة لسيبويه، وذكرت أن ما نسبه الخضراوي إلى سيبويه هو الأقرب لنص سيبويه، كما فهمت من تحليل ما ذكره في هذا الباب؛ ولأنه لم ينص صراحة إلا على المضاف إلى ذي اللام في أنه يوصف بما عرف بالألف واللام[٤].

وقد علل الخضراوي لاستثناء المضاف إلى ذي اللام بأنه أحط أنواع المعارف في الدرجة من حيث التعريف، فلم يوجد ما هو أقل منه، فينعت به[٥] .

---

(١) الكتاب ٢ / ٦ .

(٢) ينظر التذييل ٢ / ١١٨ ، ١١٩ ، الهمع ١ / ١٨٩ .

(٣) ينظر التذييل ٢ / ١١٩ .

(٤) الكتاب ٢ / ٧ .

(٥) التذييل ٢ / ١١٩ .

وكذلك تبع المبرد سيبويه في جواز نعت المعرف بالألف واللام بما كان فيه ألف ولام، وبما أضيف إلى الألف واللام [١] .

ولعل ذلك منه بناء على مذهبه في أن المعرف باللام أعرف من المضاف إلى ما فيه ألف ولام، وذلك لقوله: " أصل ما ذكر في الصفات أن الأخص يوصف بالأعم، وما كان معرفة بالألف واللام والأسماء المبهمة، فهو أخص مما أضيف إلى الألف واللام "[٢].

فيكون قوله هنا في استثناء ذي الألف واللام غير مناقض لمذهبه المتقدم في كون المضاف دون المضاف إليه في التعريف، بل كلاهما يعضد الآخر.

ويؤيد هذا المذهب ما ورد به السماع، كما تقدم في الأدلة المعترض بها على مذهب المبرد، حيث ورد فيها المضاف إلى ذي اللام منعوتًا بما فيه الألف واللام، وقد ورد غير ما ذكرت من الشواهد، ومن ذلك قوله[٣] :

فأدْرَكَ لم يَجْهدْ ولم يَثْنِ شأوَه يَمُرُّ كخُذرُوف الوليد المثقَّبِ

في حين لم يرد السماع بغير ذي اللام .

---

(١) المقتضب ٤ / ٢٨٣ ، ٢٨٤ .

(٢) حواشي المقتضب ٤ / ٢٨٢ .

(٣) البيت من الطويل ، وهو لامرىء القيس .

ينظر البيت في الديوان صـ ٣٩٤ ، وهو منسوب في شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٦٩ ، والمقاصد الشافية ٣ / ٥٠٧ ، وبلا نسبة في التذييل والتكميل ٩ / ١٨٢ ، و تمهيد القواعد ٥ / ٢٣٤١.

من خلال ما تقدم تتبين حقيقة الخلاف في رتبة المضاف باعتباره أحد المعارف، وهو خلاف مبني على خلاف سابق في أعرف المعارف، قد أوقع النحاة فيه اختلافهم في فهم مراد سيبويه، ومذهبه في أعرف المعارف، وتبين أن هذا الخلاف ذو بالٍ عند من اشترط كون النعت مساويًا للمنعوت في الرتبة أو أدنى منه، ولا يصح أن يكون أعرف من منعوته .

وقد علل الرضي لاشتراط كون النعت في رتبة المنعوت أو أدنى : بأن الحكمة تقتضي أن يبدأ المتكلم بما هو أخص، فإن اكتفى به المخاطب فذاك، ولم يحتج إلى نعت، وإلا زاد عليه من النعت ما يزداد به المخاطب معرفة[١] .

فعلى هذا يختص قول هؤلاء النحاة: إن الموصوف أخص أو مساوٍ بالمعرفة، فينبغي أن تُدْرَك مراتب المعارف في كون بعضها أقوى من بعض، حتى يحكم بمقتضاه عما يصح الوصف به منها وما لا يصح لكونه أعلى من المنعوت[٢] .

أما عند من لم يشترط ذلك، بل يجيز كون النعت أعرف من منعوته، وهو الفراء، والشلوبين، وابن مالك، لا يلزم تحديد مراتب المعرفة، بل يكفي مجرد العلم بكونها معرفة؛ لأنه لا يترتب عليه حكم بشيء .

---

[١] شرح الكافية للرضي ٢ / ٣١٤ .

[٢] شرح الكافية للرضى ٢ / ٣١٢ .

تعقيب :

الراجح عندي القول بأن المضاف في رتبة ما أضيف إليه، وهو مذهب الأنباري، والزمخشري، والخوارزمي، وابن يعيش، وابن مالك ، والرضي، وذلك لما يأتي :

١- أن المضاف اسم نكرة قد حَصَّل بإضافته إلى أحد هذه المعارف بعض الخواص والميزات التي وضحته وأزالت تنكيره، ورفعته إلى درجة أن يعد ضمن هذه المعارف، وعليه فقد اكتسب التعريف مطلقًا، ولا ضرورة تحتم أن يفترض فيه كونه أنقص مما أضيف إليه، ولم يرد بذلك سماع أو قياس[١].

٢-أن السماع الوارد في ما أضيف إلى ذي اللام المنعوت بالمعرف باللام يؤكد كون المضاف في رتبة المضاف إليه، ويقاس ما لم يرد به سماع على الوارد به؛ لتساوي الجميع في كون المضاف نكرة قد اكتسب التعريف مما أضيف إليه .

٣-أن المضاف لم يقتصر فيما اكتسبه من المضاف إليه على ميزة التعريف فقط بل اكتسب منه التأنيث والتذكير، كما في مثل : ذهبت بعض أصابعه، فقد أنِّث الفعل مراعاة للمضاف إليه مع أن المضاف مذكر، مما يدل على أنه اكتسب التأنيث من المضاف إليه، ومع ذلك لم يقل أحد بأن تأنيثه أقل من تأنيث ما أضيف إليه أو أنه أنقص منه، فيغلب جانب التذكير لضعف التأنيث المكتسب من المضاف إليه، بل اعتد بهذا التأنيث في تأنيث الفعل لأجله، كما في المؤنث حقيقة، فيقاس الأمر في التعريف على هذا، والله أعلم .

---

[١] شرح الكافية للرضي ٢ / ٣١٢ ، ٣١٣ .

٤-في هذا المذهب خروج من دائرة الخلاف فيما يصح النعت به وما لا يصح، فينعت بما دون المضاف إليه درجة .

٥-أن مذهب المبرد في المسألة لم يرد به سماع، وإنما قاسه على المضاف للضمير، وهذا قياس مع الفارق؛ لأن الضمير أعرف المعارف على الأصح ، ومع أنه لم يرد به سماع فقد ورد السماع بما يخالفه ويرده، ، بل احتُج بالسماع الوارد بخلاف مذهبه عليه، فهنا بنى المبرد اختياره على ما يخالف السماع الوارد عن العرب، في حين أن المذهب المرجح عندي يعضده العقل والنقل مع ما فيه من الخروج من دائرة الخلاف، فهو أولى لذلك والله أعلم .

مجيء المصدر حالًا

المصدر لفظ يدل على الحدث؛ ولذلك اختلف النحاة في جواز وقوعه حالًا؛ لأنَّ الحال خبرٌ في المعنى، وصاحبه مخبر عنه، فحق الحال أن يدُلَّ على نفس ما يدُلُّ عليه صاحبه، كخبر المبتدأ بالنسبة إلى المبتدأ، وهذا يقتضي أن لا يكون المصدر حالًا؛ لئلا يلزم الإخبار بمعنى عن جُثة، وقد ورد المصدر حالًا بكثرة، ومنه قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ ادْعُهنَّ يَأْتِينَك سَعْيًا ﴾[1]، و﴿ادْعُوهُ خَوفًا وَطَمَعًا﴾[2]، و﴿ إِنِّي دَعَوْتُهُمْ جِهَارًا ﴾[3]، وقول العرب: قَتَلْتُهُ صَبْرًا، ولَقَيْتُهُ فُجَاءَةً، ومع كثرة وروده عن العرب ، فقد ذهب أغلب النحاة إلى أنَّه لا يُقاس عليه غيره، فلا يُستعمل من هذه المصادر إلَّا ما استعملته العرب[4].

وقد ذهب سيبويه ومن تبعه من جمهور البصريين إلى أنَّها مصادر في موضع الحال، وتكون مؤولة بالمشتق، فيكون التقدير: ساعين، وخائفين، وطامعين[5].

يقول سيبويه : " هذا باب ما ينتصب من المصادر؛ لأنَّه حال وقع فيه الأمر فانتصب؛ لأنَّه موقوع فيه الأمر، وذلك قولك: قتلته صبرًا، ولقيته فُجاءة.....، وليس كل مصدر وإن كان في القياس مثل ما مضى من هذا

---

(1) البقرة / الآية ٢٦٠.

(2) الأعراف / الآية ٥٦.

(3) نوح /الآية٨ .

(4) يُنظر الارتشاف ١٥٧٠/٣، تمهيد القواعد لناظر الجيش٥/ ٢٢٦٦، الهمع ٢٢٧/٢، ٢٢٨.

(5) ينظرالارتشاف ١٥٧٠/٣، الهمع ٢٢٨/٢.

الباب يوضع هذا الموضع؛ لأنَّ المصدر ههنا في موضع فاعل إذا كان حالًا "[١].

فيقدر سيبويه هذه المصادر منصوبة بالفعل قبلها أحوالًا[٢]، فالتقدير: قتلته مصبورًا، ولقيته مفاجئًا، وهو عنده لا يُقاس عليه، بل يُقتصر على المسموع؛ لأنَّه شيء وضع في موضع غيره[٣].

فالمصدر هنا في موضع اسم الفاعل، قائم مقامه، ولكنَّه لم يقو قوته، فاقتصر فيه على ما استعملته العرب.

أمَّا المبرد فيقول في هذا الشأن: " ومن المصادر ما يقع في موضع الحال فيسد مسدَّه، فيكون حالًا؛ لأنَّه قد ناب عن اسم الفاعل، وأغنى غناءه، ..... وكذلك: جئته مشيًا؛ لأنَّ المعنى: جئته ماشيًا. فالتقدير: أمشي مشيًا؛ لأنَّ المجيء على حالات، والمصدر قد دلَّ على فعله من تلك الحال، ولو قلت: جئته إعطاءً، لم يجز؛ لأنَّ الإعطاء ليس من المجيء، ولكن جئته سعيًا، فهذا جيد؛ لأنَّ المجيء يكون سعيًا.....فهذا اختصار يدل على ما يرد ممَّا يشاكلها"[٤].

وقد نسب النحاة إلى المبرد موافقته للأخفش في أنَّ هذه المصادر مفاعيل مطلقة لفعل مُقدَّر من لفظها، وجملة الفعل مع فاعله هي الحال، فيكون التقدير في نحو: أتيته ركضًا: أتيت أركض ركضًا[٥].

---

[١] الكتاب ٣٧٠/١.

[٢] الارتشاف ١٥٧١/٣.

[٣] شرح المفصل لابن يعيش ١١/٢، ١٢

[٤] المقتضب ٢٣٤/٣.

[٥] يُنظر: الارتشاف ١٥٧١/٣، تمهيد القواعد ٢٢٦٧/٥، الهمع ٢٢٨/٢.

فقد فسَّر النحاة قوله: "فالتقدير: أمشي مشيًا" بأنَّه يُعرب المصدر مفعولًا مطلقًا لفعل محذوف، وقد قال أيضًا في موضع آخر من كتابه المقتضب: " وذلك قولك: جاء

زيد مَشْيًا. إنَّما معناه: ماشيًا؛ لأنَّ تقديره: جاء زيد يمشي مشيًا"[١].

فقد قدَّر المبرد المصدر مفعولًا لفعل محذوف من لفظه، مما جعل النحاة ينسبون له القول بأنَّ العامل في المصدر هنا فعل محذوف هو الحال[٢].

كما يدُل نصُّه على أنَّه أجاز القياس في كلّ ما دلَّ عليه الفعل، فيجوز عنده أن يُقال: (أتانا سُرعة)، ولا يُقال (أتانا ضحكة)، فالإتيان من ضروبه السرعة، والضحك ليس من ضروب الإتيان[٣].

فقد كان القياس هو مسلك المبرد في هذه المسألة، مخالفًا الجمهور، معتمدًا على ما ورد في القرآن الكريم، حيث يقول: " قال الله عزَّ وجل: ﴿ ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِيْنَكَ سَعْيًا ﴾[٤]، فهذا اختصار يدُلّ على ما يرد ممَّا يُشاكلها، ويجري مع كُلّ صنف منها"[٥].

ولكني أرى أنَّ الذي يُفهم من نص المبرد- السابق الذكر -أنَّه جعل المصدر حالًا على تأويله بمشتق، حيث جعل معنى: جئته مشيًا: جئته ماشيًا، كما أنَّه صرح بذلك في قوله: (فيكون حالًا)، كما أنَّ قوله معنونًا

---

(١) المقتضب ٣١٢/٤.

(٢) ابن مالك في تمهيد القواعد ٢٢٦٧/٥، والرضي في شرح الكافية ٣٩/٢، وأبو حيان في الارتشاف. ١٥٧١/٣.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ١١،١٢/٢.

(٤) البقرة / الآية ٢٦٠.

(٥) المقتضب ٢٣٤/٤.

للباب(هذا باب ما يكون من المصادر حالًا لموافقته الحال)[١] يدل على أنَّ المصدر عنده هو الحال.

وقد صحح ابن يعيش مذهب سيبويه، ونسبه للزجاج أيضًا، مُعلِّلًا بما يأتي:

١-أنَّ المصدر هنا قد سدَّ مسدّ الحال، فلا حاجة إلى تقدير فعل، فقول القائل : (أتانا زيدٌ مشيًا) يصح أن يكون جوابًا لـ: (كيف أتاكم زيدٌ؟).

٢- أنَّه لا يجوز أن يُقال: (أتانا زيد المشي) مُعرَّفًا، وعلى قياس قول أبي العباس يلزم أن يجوز ذلك؛ لأنَّه يكون تقديره: أتانا زيد يمشي المشي[٢].

كما ردَّ ناظر الجيش مذهب المبرد بأنَّه إن كان الدليل على الفعل المضمر لفظ المصدر المنصوب، فينبغي أن يُجيزوا ذلك في كل مصدر له فعل، ولا يقتصر على السماع، ولا يمكن أن يفسره الفعل الأول؛ لأنَّ في نحو: قتلته صبرًا، ولَقَيْتُهُ فُجَاءَةً، القتل لا يدُلّ على الصبر، واللقاء لا يدُلّ على الفجاءة[٣].

وهناك تخريجات أخرى لتلك المصادر قالها النحاة، منها أنَّها أحوال على حذف مضاف ، أي: إتيان رَكض، أو أتيته ذا ركض، وقيل مفاعيل مطلقة للأفعال السابقة، ونُسب للكوفيين[٤].

وأقول: إنَّ تفسير نص المبرد بأنه يرى أن المصدر منصوب بفعل محذوف غير صحيح -فيما أرى- فهو قد صرح بأن المصدر سد مسد الحال، وناب

---

[١] المقتضب ٣١٢/٤.

[٢] شرح المفصل لابن يعيش ١٢/٢.

[٣] تمهيد القواعد ٢٢٦٨/٥.

[٤] ينظر شرح الكافية للرضي ٣٩/٢، الارتشاف ١٥٧١/٣، الهمع ٢٢٨/٢.

عن اسم الفاعل، كما أنَّه قاسه في كل مصدر دلَّ عليه الفعل المذكور قبله، ممَّا يدلّ على أنَّه العامل فيه، وليس معمولًا لفعل محذوف [١].

فالأولى إعراب المصدر حالًا نائبًا عن المشتق، فهذا أولى من تكلف فعل محذوف عامل في المصدر المذكور.

أمَّا ما أجازه المبرد من قياسه في كل مصدر دلَّ عليه الفعل الذي يسبقه، ومخالفته الجمهور، فمعناه أن يكون لفظ المصدر دالًا على حالة من حالات الفعل السابق، وهيئة من هيئاته، لا أن يكون دالًّا على لفظه، ممَّا يُضعف اعتراض ناظر الجيش على المبرد بأنَّ القتل لا يدُلّ على الصبر، واللقاء لا يدُلّ على الفجاءة في: قتلته صبرًا، ولَقَيْتُهُ فُجَاءَةً، وقد يكون المبرِّد أجاز قياسه اعتمادًا على كثرة وروده في القرآن الكريم، وورود عن العرب، فقد كان المبرد يهتم بالقياس، يقيس على الكثير، ولا يأخذ بالقليل.

حكم تقديم التمييز على عامله

المميز نوعان: منتصب عن تمام الاسم، نحو: (أَحَدَ عَشرَ دِرْهَمًا)، وهو لا يجوز تقديمه على العامل فيه، ومنتصب عن تمام الكلام، وهو نوعان: منقول –وسيأتي الحديث عنه مفصَّلًا– وغير منقول، نحو: (مَا أَحْسَنَ زَيدًا رَجُلًا)، وهو أيضًا لا يجوز تقديمه على العامل فيه[٢].

وأمَّا المنقول: فقد اختلف النحاة في تقديم التمييز على العامل فيه على تفصيل، وهو أنَّه لا يخلو أن يكون العامل فيه فعلًا غير متصرف ، وهو لا يجوز تقديمه، نحو: (مَاأَحْسَنَ زَيْدًا عَقْلًا)، وأصله: حسُنَ عَقْلُ زَيْد، وقد

---

[١] المقتضب ٣/٢٣٣، ٢٣٤.

[٢] تمهيد القواعد ٥/٢٣٩٠.

يكون العامل في التمييز فعلًا متصرفًا شبيهًا بالجامد من حيث دلالته على المعنى، نحو: (كَفَى بِزَيْدٍ رَجُلًا)، وهو –أيضًا– لا يجوز تقديمه على العامل فيه؛. فالجامد لا يجوز تقديم التمييز عليه، فكذلك ما أشبهه في المعنى، فـ(كفى) وإن كان فعلًا متصرفًا، فهو في معنى فعل التعجب غير المتصرف؛ لأنَّ معناه: ما أكفاه رجلًا[١].

وقد أجمع النحاة على امتناع التقديم في الصور السابقة، ثم اختلفوا فيما كان العامل فيه فعلًا متصرفًا، نحو: (طَابَ زَيْدٌ نَفْسًا)، ولهم في هذه المسألة مذهبان:

الأول: ما ذهب إليه سيبويه، ومن وافقه من البصريين من امتناع التقديم مطلقًا، سواء أكان العامل في التمييز متصرفًا، أم غير متصرف[٢]، وعليه الفراء وأكثر البصريين، والكوفيين[٣].

يقول سيبويه: " وقد جاء من الفعل ما قد أنفذ إلى مفعول، ولم يقو قوة غيره ممَّا قد تعدى إلى مفعول، وذلك قولك: امتلأته ماءً، وتفقأت شحمًا، ولا تقول: امتلأته، ولا تفقأته، ولا يعمل في غيره من المعارف ، ولا يقدم المفعول فيه فتقول: ماء امتلأت، كما لا يقدم المفعول فيه في الصفة المشبهة، ولا في هذه الأسماء؛ لأنَّها ليست كالفاعل"[٤].

---

[١] ينظر شرح السيرافي ٧٨/٢، إيضاح شواهد الإيضاح لأبي علي القيسي ٢٥٠/١، تمهيد القواعد ٢٣٩٠/٥.

[٢] ينظر الكتاب ٢٠٥،٢٠٤/١، الإنصاف ٦٨٢/٢، المقاصد الشافية ٥٥٢/٣.

[٣] ينظر معاني القرآن للفراء ٧٩/١، الإنصاف٦٨٢/٢.

[٤] الكتاب ٢٠٥/٢.

وكلام ابن مالك في التسهيل يدل على أنَّه قصر الجواز على الضرورة الشعرية، وذلك اعتمادًا على الوارد عن العرب[١]، وقوله : " وعامل التمييز قدم مطلقًا" يدل على أنَّه جعل التقديم نادرًا لا يُعتبر[٢].

وقد رد أبو حيان كلام سيبويه بأنه لم ينقل المنع عن العرب، وإنما هذا من رأيه ، ولو أنه اطَّلعَ على ما قالته العرب في ذلك من التقديم لاتبعه ، لكنه لم يطلع على ذلك ، وقد جاء منه جملة في كلام العرب تبنى القواعد الكلية على مثلها ، ولم ينقل في مقابل ذلك نصًا عن العرب أنها تمنع ذلك ، فوجب القول بالجواز ، والحق أحق أن يتبع [٣] .

أدلة المانعين لتقديم التمييز على عامله :

أولًا: السماع، وذلك أنَّ التمييز كثير في كلام العرب، فلو كان التقديم مقولًا لسمع، لكنَّه لم يُسمع إلَّا نادرًا في الشعر الذي هو محل الضرورة، فدلَّ على أنَّ العرب تمتنع منه قصدًا[٤].

ثانيًا: أنَّه هو الفاعل في المعنى، والفاعل لا يُقدَّم على عامله، ففي نحو: (تصبَّب زيْدٌ عَرَقًا)، فالمنتصب وهو العرق فاعل في الأصل، وقد يضعف بجعله كبعض الفضلات، فلو قُدِّم على العامل لازداد ضعفًا على ضعفه، فمنع ذلك[٥].

---

[١] تمهيد القواعد ٥/٢٣٩٠.

[٢] المقاصد الشافية ٣/٥٥٢.

[٣] التذييل والتكميل ٩/٢٦٤ .

[٤] المقاصد ٣/٥٥٤، ٥٥٨.

[٥] ينظر الإنصاف ٢/٦٨٣، المقاصد ٣/٥٥٣.

ثالثًا: أنَّ التمييز مُفَسِّر، ومرتبة المفسر أن يقع بعد المفسَّر[١].

رابعًا: أنَّ المانع من التقديم شبهه بالنعت في أنَّه بيان لما قبله، فلا يتقدَّم كما لم يتقدَّم النعت.

خامسًا: أنَّ عامله غير متصرف، فهو منصوب عن تمام الكلام لا بالفعل المذكور.

سادسًا: أنَّ هذا الباب لا يعمل إلَّا في نكرة، فهو أضعف من باب الصفة المشبهة باسم الفاعل، فلمَّا كانت الصفة المشبهة باسم الفاعل لا يجوز تقديم ما عملت فيه عليها كان هذا أحرى بالامتناع من ذلك[٢].

سابعًا: أنَّ الأصل في الحال والتمييز امتناع التقديم لضعف العامل، لكن الحال أشبهت الظرف، فجاز تقديمها كما جاز تقديم الظرف، وبقي التمييز على أصل الامتناع.

وقد فسر السيرافي علة منع التقديم تفسيرًا حسنًا، فهو يرى أنَّ (امتلأت ماءً) معناه: امتلأ مائي، فنقل الفعل عن الثاني إلى الأول، ونزع عن الثاني، فارتفع الأول بالفعل المنقول إليه، فصار فاعلًا في اللفظ، فمنع الفعل أن يعمل في فاعله على الحقيقة فيرفعه؛ لأنَّه لا يرتفع به أكثر من واحد وتوابعه، وانتصب المنقول عنه الفعل، لذلك لا يجوز إدخال الألف واللام، ولا التقديم، ولا الإضمار في ذلك عند سيبويه[٣].

وقد ردَّ المجيزون للتقديم هذا المذهب بما يأتي:

---

[١] إيضاح شواهد الإيضاح ٢٥١/١.

[٢] شرح السيرافي ٧٨/٢.

[٣] شرح السيرافي ٧٧/٢، ٧٨,

١-أنَّه ردّ روايات واردة عن العرب بقول لا دليل عليه فلا يُلتفت إليه[١].

٢-أنَّ جعل التمييز كبعض الفضلات فيه تقوية لا توهين، فإذا حكم بعد ذلك بجواز التقديم ازدادت التقوية.

٣-أنَّ حكم النائب في حكم المنوب عنه، فالنائب عن الفاعل لا يجوز تقديمه على رافعه، مع أنَّه كان يجوز له قبل النيابة، فلم يعتبر حاله التي انتقل عنها، فلو صح اعتبار الأصالة في عمدة جعلت فضلة، لصحَّ اعتبارها في فضلة جُعلت عمدة[٢].

٤-أنَّ منع تقديم التمييز مرتب على كونه فاعلًا في الأصل، وذلك إنَّما هو في بعض الصور، وفي غيرها بخلاف ذلك، نحو: (امتلأ الكوز ماء) وفي هذا دليل على ضعف علة المنع لقصورها عن عموم جميع الصور.

٥-أنَّ نسبة العمل إلى غير الفعل مع حضوره وإمكان نسبة العمل إليه دعوى لا دليل عليها[٣].

٦-أنَّ امتناع أصالة الفاعلية في منع التقديم على العامل مطروح في نحو: (أَعْطَيْتُ زَيْدًا دِرْهَمًا)، فإنَّ (زَيْدًا) في الأصل فاعل، وبعد جعله مفعولًا لم يُغيِّر ما كان له من منع التقديم، بل أجيز فيه ما يجوز فيما لا فاعلية له في الأصل، فكذا ينبغي أن يُفعل بالتمييز[٤].

---

[١] تمهيد القواعد ٥/٢٣٩١.

[٢] تمهيد القواعد ٥/ ٢٣٩٢.

[٣] المقاصد ٣/٥٥٤.

[٤] المقاصد الشافية ٣/٥٥٧.

كما ردَّ ابن عصفور كونه منقولًا من الفاعل بأنَّه قد يكون منقولًا عن المفعول[١]، نحو قوله تعالى: ﴿ وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيونًا ﴾ [٢].

كما ردَّ تشبيهه بالنعت بأنَّه لو كان كذلك لم يجز توسطه، كما لم يجز توسط النعت[٣].

الثاني: ما ذهب إليه المبرد من جواز تقديم التمييز على عامله إذا كان فعلًا متصرفًا، وهو خلاف إجماع النحويين[٤].

وهذا هو مذهب الكسائي، والمازني، وعليه أبو حيان، وناظر الجيش أيضًا[٥].

يقول المبرد:" واعلم أنَّ التبيين إذا كان العامل فيه فعلًا جاز تقديمه لتصرف الفعل، فقلت: تفقأت شحمًا، وتصببت عرقًا، فإن شئت قدمت فقلت: شحمًا تفقأت ، وعرقًا تصببت، وهذا لا يُجيزه سيبويه؛ لأنَّه يراه كقولك: عشرون درهمًا .....وليس هذا بمنزلة ذلك؛ لأنَّ (عشرين درهمًا) إنَّما عمل في الدرهم مالم يؤخذ من الفعل، فلذلك أجزنا تقديم التمييز إذا كان العامل فعلًا، وهذا رأي أبي عثمان المازني"[٦].

---

[١] شرح الجمل لابن عصفور ٤٢٧/٢.

[٢] القمر/الآية ١٢.

[٣] شرح الجمل لابن عصفور ٤٢٨/٢.

[٤] تمهيد القواعد ٢٣٩٠/٥.

[٥] ينظر شرح السيرافي ٧٨/٢، الإنصاف ٦٨٢/٢، إيضاح شواهد الإيضاح لأبي علي القيسي ٢٥٠/١، التذييل ٢٦١/٩، تمهيد القواعد ٢٣٩٠/٥.

[٦] المقتضب ٣٦/٣.

وقد استدل أصحاب هذا المذهب بالقياس والسماع:

أولًا: القياس على سائر الفضلات المنصوبات بفعل متصرف[١].

فالحال يجوز تقديمه على العامل فيه في نحو: (رَاكِبًا جَاءَ زَيْد)، فإنَّ أصله: جاء راكبًا، فقدَّم (راكبًا) ونصب بمقتضى الحالية، وأصالة فاعلية التمييز كأصالة فاعلية الحال، ومع هذا يجوز تقديمه، فكما تنوسي الأصل في الحال تنوسي في التمييز[٢].

ثانيًا: السماع: حيث ورد تقديمه في الكلام الفصيح الوارد عن العرب، ومنه قول الشاعر:

أَتَهْجرُ لَيْلَى لِلْفُرَاقِ حَبِيْبَهَا وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفُرَاقِ تَطِيْبُ[٣]

فقد نصب (نفسًا) على التمييز، وقدَّمه على العامل فيه، وهو (تطيب)؛ والتقدير: وما كان الشأن تطيب سلمى نفسًا.

وقوله أيضًا :

إِذَا الْمَرْءُ عَيْنًا قَرَّ بِالأَهْلِ مثريًا وَلَمْ يعْنَ بِالإِحْسَانِ كَانَ مُذَمَّمًا[٤]

حيث تقدَّم التمييز (عينًا) على عامله (قرَّ) .

---

[١] التذييل ٢٦٢/٩.

[٢] ينظر الإنصاف ٦٨٢/٢، تمهيد القواعد ٢٣٩١/٥.

[٣] البيت من الطويل للمخبل السعدي

وهو بلا نسبة في: المقتضب ٣٧/٣، وشرح السيرافي ٧٨/٢، والإنصاف ٦٨٢/٢، ونُسب له ولأعشى همدان في المقاصد النحوية صـ١١٨٧.

[٤] تمهيد القواعد ٢٣٩٠/٥.

وقوله[1] :

ضَيَّعْتُ حَزْمِيَ في إبعَادِيَ الأمَلَا وما ارْعَوَيْتُ وشَيبًا رَأسِي اشْتَعَلَا

حيث قدم التمييز (شيبًا) على عامله (اشتعلا) .

وقول بعض الطائيين [2]:

أنَفْسًا تَطِيبُ بِنَيْلِ المُنى وداعِي المَنون يُنادِي جِهَارَا

وقول الآخر [3] :

وَلَسْتُ إذَا ذرْعًا أضِيقُ بضارعٍ ولا يائسٍ عندَ التعَسُّر من يُسْرٍ

---

[1] البيت من البسيط ، وقائله مجهول .

ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣٨٩/٢ ، التذييل والتكميل لأبي حيان ٢٦٦/٩ ، تمهيد القواعد لناظر الجيش ٢٣٩١/٥ ، المقاصد الشافية للشاطبي٥٥٣/٣ ، المقاصد النحوية للعيني ١١٩٠/٣ ، شرح شواهد المغني للسيوطي ٨٦١/٢ .

[2] البيت من المتقارب ، ونسب لرجل من طيء .

ينظر البيت بلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك ٣٨٩/٢ ، التذييل والتكميل لأبي حيان ٢٦٥/٩ ، تمهيد القواعد لناظر الجيش ٢٣٩٢/٥ ، المقاصد الشافية للشاطبي ٥٥٣/٣ ، شرح المكودي على الألفية ١٤٦/١ ، المقاصد النحوية للعيني ١١٩١/٣ ، شرح شواهد المغني للسيوطي ٨٦٢/٢ .

[3] البيت من الطويل ، وقائله مجهول .

ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣٨٩/٢ ، شرح ابن الناظم على الألفية صـ ٢٥٤ ، التذييل والتكميل ٢٦٥/٩، المقاصد الشافية للشاطبي ٥٥٣/٣ ، شرح المكودي على الألفية ١٤٦/١ ، المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية للعيني ١١٨٦/٣ .

ومن أدلتهم –أيضًا– أنَّ النائب إنَّما ناب عن الفاعل في وجه لا يصح معه تقدّم وهو شغل الفعل به، وبناؤه له، وجعله معه كالشيء الواحد، وامتناع حذفه، كما أنَّ الفاعل كذلك، بخلاف التمييز فإنَّه لم يُشبه المفعول إلَّا في مجرد النصب خاصة من حيث اشتغل الفعل بغيره لفظًا، فأشبه الفضلات فانتصب انتصابها[١].

وقد رُدَّت أدلتهم بأنَّ في نحو: (راكبًا جاء زيد) فـ(راكبًا) فاعل في المعنى، وجاز تقديمه؛ لأنَّ الفرق بينه وبين التمييز ظاهر؛ وذلك لأنَّ (زيد) فاعل لفظًا ومعنى، وإذا استوفى الفعل فاعله من جهة اللفظ والمعنى صار (راكبًا) بمنزلة المفعول، فجاز تقديمه كالمفعول، أمَّا في (تصبَّب زيد عرقًا) لم يكن (زيد) هو الفاعل في المعنى، بل الفاعل في المعنى هو (العرق)، كما أنَّ استدلال بعض الكوفيين بتقديم الحال على العامل لا حجة لهم فيه؛ لأنَّهم لا يقولون به ،فكيف يجوز أن يستدلُوا بما لا يعتقدون صحته[٢].

وقد تأوَّلوا البيت الذي استشهد به المبرد على جواز التقديم على أنَّه خبر (كان) على حذف مضاف، أي: وما كان ذا نفس بالفراق تطيب، أو على أنَّه خبر (كان) بغير إضمار؛ لأنَّ النفس يراد بها الإنسان، وقيل إنَّه ضرورة، فلا يكون حجة، كما قيل إنَّ الرواية : (وما كان نفسي بالفراق تطيب) بـ (التاء) فلا يكون فيه حجة؛ لأنَّ (تطيب) يمكن أن يكون صفة (النفس)، وتكون (نفسًا) خبرًا لـ(كان)، فيكون المعنى: وما كان حبيبها نفسًا بالفراق طيبة[٣].

---

[١] المقاصد الشافية ٣/٥٥٧.

[٢] الإنصاف ٢/٦٨٣.

[٣] ينظر شرح الجمل لابن عصفور ٢/٤٢٨، التذييل ٩/٢٦٣.

ورد أبو حيان الاعتراض على الاحتجاج بالبيت بأن الرواية لا تعارض برواية أخرى لا بتخطئة، ولا بتكذيب [1] .

من خلال ما تقدم يتبين أن في حكم تقديم التمييز على عامله إذا كان متصرفًا خلافًا بين النحاة، وهذا الخلاف يدور بين مذهبين : القول بالمنع، والقول بالجواز، وأن المذهب الثاني قد كثرت الشواهد المؤيدة له .

والذي يتراءى لي أن الراجح هو المذهب الثاني، وهو مذهب المبرد، وذلك لما يأتي :

أن المذهب الأول قد اعتمد في اختياره على الدليل العقلي؛ حيث قدر أصل وضع التمييز فراعى هذا الجانب، فاعتبر المنع لذلك، بينما اعتمد المذهب الثاني في اختياره على السماع والقياس، وقوي استدلالهم بالسماع؛ لكثرته كثرة تبنى عليها القواعد الكلية، كما ذكر أبو حيان، وإن رُدَّ القياس : بأنه قياس مع الفارق، فالسماع كافٍ لذلك، وهو الأصل الأول في التقعيد، ومع ذلك فإن القول بالتقديم لا يترتب عليه لبس ولا مخالفة، بل رُوعِي فيه قوة الفعل لتصرفه، وهذا جانب مرعي عند العرب في غيره، فللتصرف قوة تبيح التقديم، والتأخير، والحذف، والتقدير.

---

[1] التذييل والتكميل ٩/٢٦٤.

حركة المنادى الموصوف بابن مضافاً إلى علم

الأصل في المنادى العلم المفرد أن يبنى على الضم في محل نصب، ولكن إذا وصف هذا المنادى بكلمة (ابن) أو(ابنة) مضافين إلى علم جاز في المنادى الضم والفتح، وهذا يكاد يكون محل إجماع، ولكن ورد خلاف في أيهما أرجح النصب أو الضم، وهذا الخلاف بين المبرد وجمهور النحاة، وهو كالآتي :

المذهب الأول : مذهب جمهور النحاة [1] :

أن المنادى العلم المفرد إذا وصف بابن أو ابنة مضافًا إلى علم غير مفصول جاز فيه الفتح والضم، والفتح أرجح .

قال سيبويه :" هذا باب ما يكون الاسم والصفة فيه بمنزلة اسم واحد ينضم فيه قبل الحرف المرفوع حرف، وينكسر فيه قبل الحرف المجرور الذي ينضم قبل المرفوع، وينفتح فيه قبل المنصوب ذلك الحر، وهو :ابنم ، وامرؤ، فإن جررت قلت : في ابنمٍ وامريءٍ، وإن نصبت قلت :ابنمًا وامرأ، وإن رفعت قلت :هذا ابنمُ وامرؤُ، ومثل ذلك قولك :يا زيدَ بنَ عمرو، وقال الراجز [2]:

---

[1] ينظر الكتاب ٢٠٣/٢،الأصول ٣٤٥/١ ، الإيضاح العضدي صـ٢٣٥، المقتصد في شرح الإيضاح ٧٨٥/٢، المفصل صـ٣٨ ، التخمير ٣٣٥/١ ، شرح المفصل لابن يعيش ٥/٢ ،الإيضاح في شرح المفصل ٢٦٧/١ ، المقرب لابن عصفور ١٧٩/١ ،شرح الكافية الشافية ١٢٩٧/٣ ، االرضي ٣٧١/١ ،ارتشاف الضرب ٢١٨٨/٤ .

[2] البيت من الرجز ، وهو لرؤبة .

يَا حَكَمَ بْنَ المُنْذِرِ بْنِ الجارُودْ"[١] .

وإنما يجوز هذا الحكم في المنادى بالشروط الآتية :

١ـ أن يكون المنادى علمًا .

٢ـ أن يكون موصوفًا بابن أو ابنة .

٣ـ أن يكون ابن أو ابنة متصلين بالمنادى .

٤ـ أن يكون ابن أو ابنة مضافين إلى علم [٢].

واستدلوا على مذهبهم بما يأتي :

١ـ كثرة هذا الأسلوب في اللفظ والاستعمال؛ أما اللفظ فلأنه كلمات متعددة في حكم كلمة واحدة، وأما الاستعمال فلأن الإتيان بابن مضافًا إلى العلم صفة أكثر من مجيئه مضافًا إلى غيره، فلما كثر من هذين الوجهين خففوه بإبدال الضمة فتحة، وتحقيق الخفة من وجهين :

أحدهما : أن الفتحة أخف من الضمة في نفسها .

والثاني : أن فيها إتباعًا، والإتباع أخف من مخالفة الحركات[٣] .

ينظر ديوان رؤبة صـ ١٧٢ ، ونسب لرجل من بني الحرماز في الكتاب ٢٠٣/٢ ، وهو بلا نسبة في المقتضب ٤ /٢٣٢ ، وتمهيد القواعد ٣٥٤٩/٧ ، ومنسوب لرؤبة في المقاصد النحوية ١٦٩١/٤ .

(١) الكتاب ٢٠٣/٢ .

(٢) شرح الرضي ٣٧١/١

(٣) الإيضاح في شرح المفصل ٢٦٨/١ .

٢- لكثرة وقوع ابن وابنة بين علمين؛ ولأن للأعلام خواصًا، ومنها هذا الموضع[١].

٣- ذكر ابن يعيش أن حركة الفتح غريبة، وإنما كانت كذلك؛ لأن حق الصفة أن تتبع الموصوف في الإعراب، وههنا قد تبع الموصوف الصفة، والعلة في ذلك أنهما جعلا لكثرة الاستعمال كالاسم الواحد، فجعلا كالاسمين اللذين ركب أحدهما مع الآخر [٢] .

وقد ذكر الفراء أن النصب هو الأكثر في كلام العرب، وكذلك ابن كيسان[٣].

المذهب الثاني : وهو مذهب المبرد [٤] :

أن العلم الموصوف بابن أو ابنة مضافين إلى العلم يجوز فيه الوجهان الضم والفتح، والضم أجود .

قال المبرد في باب الاسمين اللذين يجعلان بمنزلة اسم واحد :" ....، وذلك في قولك: يا زيد بن عمر، فجعلت زيدًا وابنًا بمنزلة اسم واحد، وأضفته إلى ما بعده،

والأجود أن تقول : يا زيدُ بنُ عمرو على النعت والبدل " [٥] .

---

(١) الإرشاد إلى علم الإعراب صـ ٢٧٩ .

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٥/٢ .

(٣) ينظر معاني القرآن للفراء ٣٢٦/١ ، ارتشاف الضرب صـ ٢١٨٧ .

(٤) ينظر المقتضب ٢٣١/٤ ، شرح الكافية الشافية ١٢٩٧/٣ ، ارتشاف الضرب ٢١٨٧/٤ .

(٥) المقتضب ٤/ ٢٣١ .

وذكر ابن عصفور أنه في حالة رفع العلم يجوز فيما بعده أربعة أوجه :

أحدها : أن يكون بدلًا .

والثاني : أن يكون نعتًا .

والثالث : أن يكون عطف بيان .

والرابع : أن يكون منادى محذوفًا منه حرف النداء .

أما في حالة النصب فلا يكون ما بعده إلا نعتًا [1].

من خلال ما تقدم يتضح الخلاف الوارد بين المبرد وجمهور النحاة في حركة المنادى الموصوف بابن أو ابنة، وهي : جواز الرفع والنصب مع ترجيح النصب عند الجمهور والرفع عند المبرد .

تعقيب :

بالنظر في كلا المذهبين يتضح أن الخلاف غير جوهري؛ حيث أجاز كلا المذهبين الوجهين معًا، وإنما الخلاف بينهما في الأجود من الوجهين والمختار منهما، وهذه مسألة شكلية فقط، ولكنها تظهر لنا اعتداد المبرد بالقياس في هذه المسألة؛ حيث إن الرفع هو الأصل والقياس في هذه المسألة؛ لأن المنادى المفرد يبنى على الضم، ولأن الأصل أن تتبع الصفة موصوفها لا العكس، أما الجمهور فقد بنوا مذهبهم على اعتبار أخف الوجهين مع الاستناد إلى السماع الوارد بمثل ذلك عن العرب، فقد روى سيبويه عنهم قول الراجز :

يَا حَكَمَ بْنَ الْمُنْذِرِ بْنِ الجارُودْ

---

[1] شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ١٩٦ .

وكذلك قول العجاج [١]:

يا عُمَرَ بنَ مَعْمَرٍ لا مُنْتَظَرْ

وذلك مع وجود النظير في : ابنم وامرؤ؛ من حيث الإتباع في حركات الحروف المتجاورة، ولهذا فمذهبهم أقوى بخلاف مذهب المبرد الذي تجاهل السماع الوارد بالنصب، وتجاهل وجود النظير، مع مراعاة الخفة لكثرة الاستعمال .

ترخيم المنادى النكرة

الترخيم حذف آخر الكلمة في النداء للتخفيف غالبًا، أو لداعٍ آخر كالتلميح، والاستهزاء، وهو ثلاثة أنواع: ترخيم اللفظ للنداء، وترخيمه للضرورة، وترخيمه للتصغير، وتختص المعرفة بالترخيم؛ لأنَّها التي يكثر نداؤها[٢].

وقد اتفق النحاة على أنَّ النكرة غير المقصودة لا يجوز ترخيمها، ثم اختلفوا في ترخيم المقصودة، فمذهب سيبويه جواز ترخيم ذي التاء منها، وقد استدلَّ بقول العرب: (يَا شا ارْجُنِي)[٣] ، يقول سيبويه:" اعلم أنَّ كُلَّ اسم كان مع الهاء ثلاثة أحرف أو أكثر من ذلك، كان اسمًا خاصًّا غالبًا، أو اسمًا عامًّا لكلِّ واحد من أمَّة، فإن حذف الهاء منه في النداء أكثر في كلام العرب"[٤].

---

[١] البيت من الرجز .

وهو منسوب له في الكتاب ٢٠٤/٢ ، شرح أبيات سيبويه للسيرافي ٣٢١/١ ، المقاصد الشافية ٥ /٢٧٦ .

[٢] ينظر التبصرة والتذكرة ٣٦٦/١، وهامش أوضح المسالك ٥١/٤.

[٣] الكتاب ٢٤١/٢.

[٤] الكتاب ٢٤١/٢.

كما جعل منه –أيضًا–قول الشاعر: **جَارِي لَا تَسْتَنْكِرِي عَذِيرِي**[١].

أراد: يا جارية، وفيه شاهدان: الأول: حذف حرف النداء ضرورة، والثاني: ترخيم (جارية)، وهو اسم منكور، رُخّم بحذف التاء، وهو اسم شائع في جنسه، نُقل إلى النداء وهو نكرة.

بينما ذهب المبرد إلى أنَّه لا يجوز ترخيم النكرة مطلقًا سواء أكانت مقصودة أم غير مقصودة[٢].

وقد جعل ترخيم (جارية) في البيت الذي استدلَّ به سيبويه دليلًا على تعريفها، حيث يقول:" لو كانت نكرة لزمها في النداء التنوين والنصب، فلم يجز ترخيمها؛ لأنَّ المضاف لا يُرخَّم في النداء؛ لأنَّه جار على الأصل، وكذلك النكرة، ولو جاز ترخيمها في النداء لجاز في غير النداء"[٣].

وقد ردَّه ابن ولَّاد بأنَّ تسمية سيبويه لنحو (جارية) بالنكرة صواب؛ لأنَّها إنَّما صارت معرفة في حال اختصاصها بالنداء[٤]، أي إنَّها كانت اسمًا شائعًا قبل النداء، ثم انتقلت بالنداء إلى التعريف.

وكذلك نحو: (يَا شَا ارجُني)، فالمعنى: يا أيتُهَا الشاة ارجني، فإنَّما حدث لها التعريف بالنداء، يقول ابن ولاد: "" فكأنَّه قال: إذا أردت أن تنادي اسمًا

---

(١) من الرجز للعجاج في ديوانه صـ٢٢٧، ونُسب له في الكتاب ٢٤١/٢، ٦٠، والمقتضب ٢٦٠/٤، والأصول ٣٦١/١، والتبصرة والتذكرة ٣٦٨/١، و المقاصد الشافية ٤٠٧/٥، وبلا نسبة في تمهيد القواعد ٣٦٢٣/٧.

(٢) المقتضب ٢٦١/٤.

(٣) الانتصار لسيبويه على المبرد صـ١٥١.

(٤) الانتصار صـ١٥١.

شائعًا يقع على كلّ واحد من أمته ليس بمختص غالبًا، وأردت اختصاصه بالنداء جاز لك فيه كذا وكذا"[١].

ونص سيبويه في الكتاب يدُلّ على أنَّه لا يُجيز ترخيم النكرة إلا ما كان مختومًا بالهاء، بينما أنكر عليه المبرد ذلك؛ لأنَّه يرى أنَّه لا يجوز ترخيم النكرة البتة، وهو يرى أنَّ قول الشاعر: (جاري لا تستنكري عذيري)، معناه: يا أيتها الجارية، فكأنَّه رخَّم معرفة[٢].

وقد فسَّر الأعلم نص سيبويه على أنَّ مراده أنَّ الأسماء غير الأعلام لا تُرخَّم، إلَّا أنَّ العرب قد رخمت بعض النكرات إذا كثر استعمالها، نحو قولهم: يا صاح، وهم يريدون: يا صاحب؛ لكثرة استعمالهم له؛ لأنَّ كل من كان معك في سفر فهو صاحب لك، فشبه بالأسماء، وإن كان في الحقيقة صفة[٣].

فالأعلم يرى أنَّ ما ذهب إليه سيبويه في ترخيم نحو: (جارية) ؛لأنَّه اسم شائع في الجنس نقل إلى النداء وهو نكرة، فاختص بالنداء.

والمتتبع لآراء النحاة في ترخيم النكرة يجد أنَّهم اتفقوا على أنَّ ترخيم الاسم المختوم بالهاء أكثر في كلام العرب من الترخيم فيما لا (هاء) فيه، سواء أكان علمًا أم اسمًا عامًّا غير علم، فالاسم المختوم بالهاء يجوز ترخيمه مطلقًا بلا شرط [٤].

---

[١] الانتصار صـ١٥٢.

[٢] شرح االقصائد التسع المشهورات ١/١٨٨، ١٨٩.

[٣] النكت للأعلم ١٩١/٢.

[٤] ينظر الأصول ٣٦٠/١، المقاصد الشافية ٤٠٧/٥، تمهيد القواعد ٧/ ٣٦٢٣.

يقول الصيمري: " واعلم أنَّ هاء التأنيث إذا كانت في آخر اسم لم يُحذف في الترخيم سواها قلت حروفه، أو كثرت، كانت معرفة، أو نكرة" [١].

فنص الصيمري يشير إلى أنَّ الاسم المختوم بالتاء يجوز ترخيمه وإن كان نكرة، وقد اشترط العلمية في الاسم المراد ترخيمه في أوَّل الباب، حيث يقول: " ولا يُرخَّم إلَّا ما استحق البناء على الضم" [٢].

وهذا ما اشترطه الفارسي، والزمخشري والخوارزمي[٣]، والعديد من النحاة، وقد فسَّر الخوارزمي اشتراط العلمية في الترخيم بأنَّ العلم أشهر، فيكون الحذف منه أقلّ التباسًا، والترخيم إنَّما يكون ولا محل التباس [٤].

كما أنَّ الأعلام يدخلها التغيير كثيرًا، فهي يكثر نداؤها، فناسب أن يُخفَّف[٥].

ولكنهم أجازوا ترخيم الاسم النكرة الذي يستعملونه في النداء كثيرًا، نحو: يا صاحِ، في : صاحب[٦]، كما أجاز بعضهم ترخيم النكرة المقصودة؛ لأنَّها في معنى المعرفة[٧].

يقول الشاطبي: " فإن كان الاسم غير علم لم يصح ترخيمه، فلا تقول في (ضارب): يا ضار...، وما جاء من ذلك شيء فشاذ لا يُقاس عليه، وذلك

---

[١] التبصرة والتذكرة ٣٦٦/١.

[٢] السابق ٣٦٦/١.

[٣] ينظر التخمير ٣٦٦/١، الهمع ٦٠/٢، ٦١.

[٤] التخمير ٣٦٦/١.

[٥] تمهيد القواعد لناظر الجيش ٣٦٢٣/٧.

[٦] ينظر المقتصد في شرح الايضاح ٧٩١./٢، الهمع ٦١/٢.

[٧] الهمع ٦١/٢.

قولهم: يا صاحِ، يريد: يا صاحب؛ لأنَّه لما كثر استعمالهم لهذا اللفظ حذفوه"[١].

وكذلك لم يشترطوا العلمية في ترخيم المؤنث؛ لأنَّه قد كبر بتاء التأنيث؛ ولأنَّ العلمية قد خلفها التأنيث فصار مستحقًّا للتخفيف[٢].

كما أنَّ الهاء شيء مضاف إلى الاسم، وليس من بنيته؛ لأنَّها لا تعود في جمع مكسر، ولا جمع سالم، كما تعود ألف التأنيث، ولأنَّها لا يُكْسر الحرف الذي قبلها إذا وقعت بعد ياء التصغير، ودخولها في الكلام أكثر من دخول ألفي التأنيث، فكان حذفها أولى؛ إذ لا يختل الكلام بحذفها[٣].

وعلى هذا فقد خالف المبرد الجمهور في إطلاق القول بجواز ترخيم ذي التاء، حيث ذهب إلى أنَّه لا يجوز ترخيم النكرة منها، فهو يشترط في المؤنث بالهاء العلمية[٤].

والذي أراه أولى بالقبول هو ما ذهب إليه سيبويه وجمهور النحاة من جواز ترخيم النكرة المختومة بالتاء؛ لورود السماع المعضد لمذهبهم، كما أنَّ النكرة قد كثرت حروفها بالتاء، والتاء ليست من بنية الكلمة، ويكثر نداؤها، كما أرى صحة ما ذهب إليه الأعلم من تفسيره لقول سيبويه في ترخيم نحو: (جارية) بأنَّه اسم شائع في الجنس نقل إلى النداء وهو نكرة، فاختص بالنداء، ومن خلال هذا التفسير يمكن التوفيق بين ما ذهب إليه المبرد وما ذهب إليه الجمهور؛ فالنكرة اختصت بالنداء؛ فجاز ترخيمها.

---

[١] المقاصد الشافية ٥/٤٢٤.

[٢] تمهيد القواعد ٧/٣٦٢٢.

[٣] المقاصد الشافية ٥/٤١١، ٤١٢.

[٤] ينظر الانتصار صـ١٥١، تمهيد القواعد ٧/ ٣٦٢٣، الهمع ٢/٦٠.

ترخيم غير المنادى

اشترط النحاة لترخيم الاسم أن يكون منادى مفردًا، معرفة، زائدًا على ثلاثة أحرف[١]، فالنحاة لا يُرخمون في غير النداء إلا في ضرورة الشعر[٢]، فلا يجوز أن يُقال في الاختيار: (قام عام).

يقول ابن يعيش: " ومن خصائص النداء الترخيم؛ لأنَّ الترخيم المطرد إنَّما يكون في النداء، وفي غير النداء إنَّما يكون على سبيل الندرة، وهو من قبيل الضرورة"[٣].

وترخيم المنادى يكون على وجهين: الأول: على لغة من لا ينتظر، أو على نية الاستقلال، أي: ترخيم الاسم مع قطع النظر عن الحرف الذي حذف للترخيم، فتكون حركات الإعراب على الحرف الذي صار آخر الكلمة.

الثاني: ترخيم الاسم على لغة من ينتظر، أو على نية المحذوف، أي ترخيمه مع اعتبار الحرف الذي حذف للترخيم، فيبقى الحرف الذي صار آخر الكلمة على حركته التي كانت عليها قبل الترخيم، فتكون حركة الإعراب مقدرة على الحرف الذي حذف[٤].

وقد اتفق النحاة على جواز الترخيم في غير النداء اضطرارًا على لغة من لا ينوي رد المحذوف، بينما اختلفوا في الترخيم على اللغة الأخرى[٥].

---

[١] الإنصاف ٢٨٧/١.

[٢] ينظر الكتاب ٢٦٩/٢، شرح الكافية للرضي ٣٩٢/١، ٣٩٤.

[٣] شرح المفصل لابن يعيش ٣٧٤/١.

[٤] المرجع السابق ٣٧٩/١.

[٥] ينظر أمالي ابن الشجري ١٩٠/١، ضرائر الشعر لابن عصفور صـ١٣٦.

حيث أقر سيبويه الوجهين مستدلًّا بما ورد عن العرب[١]، وتبعه عدد من النحاة مستدلين على الجواز بالقياس، فالترخيم في غير النداء محمول على الترخيم في النداء، ولذلك لا يجوز أن يُرخَّم فيه إلا ما يجوز أن يُرخم في النداء، ولما كان الترخيم في النداء على وجهين كان في غير النداء – أيضًا– على الوجهين من انتظار الحرف وعدم انتظاره[٢].

وقد استدل سيبويه على جواز ترخيم غير المنادى في الضرورة الشعرية على نية المحذوف بشواهد شعرية تدل على جواز ذلك.

يقول سيبويه:" (هذا باب ما رخمت الشعراء في غير النداء اضطرارًا)

قال الراجز: وَقَدْ وَسَطْتُ مَالِكًا وحَنْظَلا[٣]..."[٤].

ففي البيت ترخيم (حنظلة) في غير النداء للضرورة الشعرية، إلَّا أنَّه لا يظهر من البيت إن كان الترخيم على نية المحذوف، أم لا، فالحرف الذي صار آخر الكلمة بعد الحذف مفتوح في الأصل، وحركة الإعراب المستحقة الفتح، فتحتمل أن تكون الفتحة فتحة البناء التي في (حنظلة) على لغة من قال (يا حار) بالكسر، وتحتمل أن تكون نصبًا على اللغة الأخرى بالعطف

---

[١] الكتاب باب ما رخمت الشعراء في غير النداء اضطرارًا ٢/٢٧٠.

[٢] المقاصد النحوية ٤/١٧٥٩.

[٣] من الرجز، لغيلان بن حريث، نُسب له في مجالس ثعلب صـ٢٥٤، وهو بلا نسبة في الكتاب ٢/٢٦٩، و أمالي ابن الشجري ١/١٩٣، وضرائر الشعر صـ١٣٧، والصحاح تاج اللغة ٣/١١٦٧.

[٤] الكتاب ٢/٢٦٩.

على (مالك)، والألف في القول الأول للإطلاق، وفي القول الثاني بدل من التنوين[١].

إلَّا أنَّ سيبويه قد استدل بشواهد متعددة تدل على أن ترخيم غير المنادى قد جاء في أشعار العرب على نية المحذوف، وهي لغة من ينتظر، ومنها قول الشاعر:

أَبُو حَنَشٍ يُؤرِقُنَا وطَلْقٌ وَعَمَّارٌ وآونَةً أُثَالا [٢]

فقد رخَّم الشاعر (أثالة) في غير النداء ضرورة، وهو هنا على نية رد المحذوف؛ فلفظ (أثالة) في موضع رفع بالعطف على فاعل (يؤرقنا)، وقد ترك الشاعر الحرف الذي صار أخيرًا بعد الحذف على حركته دون تغيير[٣].

واستدلال سيبويه بهذا البيت يدل على أنَّه يُجيز معاملة غير المنادى في الترخيم معاملة المنادى على نية الاستقلال، وعلى نية رد المحذوف.

وممَّا استشهد به سيبويه –أيضًا– قول الشاعر:

إنَّ ابْنَ حَارِثَ إنْ أشْتَقْ لِرُؤْيَتِهِ أوْ أمْتَدِحْهُ فَإنَّ النَّاسَ قَدْ عَلِمُوا[٤].

---

[١] أمالي ابن الشجري ١٩٣/١.

[٢] من الوافر نُسب لابن أحمر في الكتاب ٢٧٠/٢، وأمالي الشجري ١٩٢/١، وبلا نسبة في الإنصاف ٢٩٠/١، وتمهيد القواعد ٣٦٥٠/٧.

[٣] تمهيد القواعد ٣٦٥٠/٧.

[٤] البيت من البسيط، ونُسب لابن حبناء التميمي في الكتاب ٢٧٢/٢، وأمالي الشجري ١٩١/١، وضرائر الشعر صـ١٣٩، وبلا نسبة في أسرار العربية صـ١٨١، وتمهيد القواعد ٣٦٥٠/٧.

ففي البيت ترخيم (حارثة)، مع تركه على لفظه مفتوحًا كما كان قبل الترخيم، وكان حقه أن يُجرّ بالكسرة، ممَّا يؤيد مذهب سيبويه في إجازة ترخيم غير المنادى في الضرورة على الوجهين: على لغة من ينتظر، ولغة من لا ينتظر.

ومن شواهد النحاة على جواز الترخيم على نية رد المحذوف قول زهير:

خُذُوا حَظَّكُمْ يا آل عِكْرِمَ واحْفَظُوا ... أوَاصِرَنَا والرِّحْمُ بالغَيْبِ تُذْكَرُ[1].

فقول الشاعر(يا آل عِكْرِمَ): يريد يا آل عكرمة، فحذف التاء، وأبقى ما بقي من الاسم على حاله؛ لأنَّه نوى رد المحذوف[2].

ولكن المبرد لا يجيز في ترخيم غير المنادى في الضرورة إلَّا أن يكون على نية الاستقلال، بحيث يُجعل ما بقي من الاسم كاسم غير مرخم، وإعراب الحرف الأخير بعد الحذف بوجوه الاعراب المختلفة .

وقد خرَّج الأبيات التي استشهد بها سيبويه بما يوافق مذهبه، أو برواية أخرى غير رواية سيبويه[3].

---

[1] البيت من الطويل لزهير بن أبي سلمى في الكتاب ٢/٢٧١، وأمالي الشجري صـ١٩١، وأسرار العربية صـ١٨٠، والإنصاف ١/٢٨٤، ونُسب له في شرح المفصل لابن يعيش بلفظ خذوا حذركم ١/٣٧٥.

[2] ضرائر الشعر صـ١٣٨.

[3] ينظر أمالي الشجري ١/١٩٣، ٢/٣١٧، شرح الكافية للرضي ١/٣٩٥.

فخرَّج قول الشاعر: (وَعَمَّارٌ وآوِنَةٌ أُثَالا) على أنَّه ليس في العرب (أُثال)، ونصب (أثالا) محمول على الضمير المنصوب في (يؤرقنا)، وفيه تخريج آخر، وهو نصب (أثالا) بفعل مضمر تقديره: (اذكر)[1].

فقول الشاعر (أثالا) على مذهب سيبويه يقصد به من كان قتل أو مات يومئذ؛ لأنَّه معطوف على الأسماء المرفوعة، وفتحة اللام هي فتحتها التي في (أثالة)، وفي قول المبرد ممن كان يومئذ حيًّا، وفتحة اللام على مذهبه إعراب[2].

وقد تأوَّل المبرد بيت زهير السابق على أنَّ (عكرم) غير مرخم، بل هو اسم للقبيلة، فمنع من الصرف للعلمية والتأنيث.

بينما تأوَّل استشهاد النحاة بقول جرير:

ألا أضحتْ حِبالكمُ رِماما وأضحتْ منكَ شاسِعةً أماما[3]

فقد استشهد النحاة بقول الشاعر: "أماما" على أن أصله "أمامة" فرخّمه الشاعر بحذف التاء في غير النداء؛ لأنه اسم (أضحت)، وأبقى الحرف الذي قبل التاء على حركته التي كانت له قبل حذف التاء وهي الفتحة؛ فهذا يدل على أن ترخيم غير المنادى في الضرورة يجيء على الوجهين اللذين يجيء عليهما ترخيم المنادى، فهذا البيت جاء على لغة من ينتظر.

---

[1] أمالي الشجري. ١٩٤/١.

[2] السابق ١٩٤/١.

[3] من الوافر، وهو بلا نسبة في الإنصاف ٢٨٨/١، ونسب لجرير بن عطية في ضرائر الشعر صـ١٣٨، وأمالي الشجري ١٩١/١، وتمهيد القواعد ٣٦٥١/٧.

وردَّه المبرد بأنَّ الرواية الصحيحة للبيت : وَمَا عَهْدٌ كَعَهْدِكَ يَا أمَامَا[١].

وقد ردَّه ابن عصفور بأنَّ ما تأوَّله في (عكرم) ممكن، وأمَّا البيت الثاني فحجة عليه ، وما رواه ليس فيه طعن على رواية غيره[٢].

كما ردَّه المرادي بأنَّ حذف بعض الاسم مع بقاء دليل على المحذوف أحق بالجواز من حذف دون بقاء دليل، كما ذهب إلى أن روايته لا يُلتفت إليها مع مخالفته نقل

سيبويه، فإمَّا أن تُدفع روايته، أو أن تكون رواية ثانية[٣].

وهذا أولى بالقبول فرواية أحدهما لا تُرد برواية الآخر .

وقد تناقلت كتب النحاة مذهب المبرد، فنسبوا له ما مجمله أنَّ الشاعر إذا اضطر إلى أن يرخم في غير النداء، رخَّم على مذهب من يقول (يا حار) بضم (الراء)؛ لأنَّه يجعل الكلمة كأنَّها غير مرخمة، ويجري عليها ما يجري على الأسماء التي ليست بمرخمة[٤]، ولم أجد نصًّا صريحًا للمبرد في كتبه- حسب اطلاعي- في هذه المسألة ، ولكنه ألمح إلى ذلك في قوله: " وأمَّا قول رؤبة:

إِمَّا تَرَيْنِي اليَوْمَ أُمَّ حَمْزِ قاربْتُ بَعْدَ عَنَقى وجَمْزى[٥]

---

[١] ينظر ضرائر الشعر صـ١٣٨، تمهيد القواعد ٧/ ٣٦٥١.

[٢] ضرائر الشعر صـ١٣٨.

[٣] تمهيد القواعد٧/٣٦٥١.

[٤] ينظر ضرائر الشعر صـ١٣٨، تمهيد القواعد ٧/ ٣٦٥١.

[٥] الرجز لرؤبة في ديوانه٣٥٦/١ ، ونسب له في الكتاب ٢٤٧/٢، والمقتضب ٢٥١/٤، و بلا نسبة في أسرار العربية صـ١٨٠.

فليس من هذا، ولكنه قدر حمزة أولًا مرخمًا على قولك : (يا حار)، فجعله اسمًا على حياله، فأضاف إليه كما تضيف إلى زيد " [١].

كما يقول أيضًا:" ألا ترى أنَّ النحويين لا يجيزون ترخيم رجل في النداء يسمى (حُبْلَويّ) في قول من قال: (يا حارُ) فرفع؛ لأنَّ الذي يقول: (يا حار) لا يعتد بما ذهب، ويجعله اسمًا على حياله"[٢].

فقد اقتصر في حديثه عن ترخيم غير المنادى على لغة من لا ينتظر، ولم يذكر اللغة الأخرى.

تعقيب :

من خلال ما تقدم نجد أن مذهب الجمهور أولى بالقبول لأنه استند على السماع الوارد بذلك عن العرب دون تأويل أو تقدير لمحذوف، وهذا أولى من مذهب المبرد الذي لا يؤيده سماع فضلًا عن تأويله للوارد على خلاف الظاهر، وهو تأويل لا دليل عليه .

---

[١] المقتضب ٤/٢٥١، ٢٥٢.

[٢] المقتضب ٤/٤.

مجيء صلة الموصول جملة إنشائية

يفتقر الاسم الموصول إلى صلة توضحه، لذلك اشترط جمهور النحاة في جملة الصلة أن تكون خبرية[١]، فالجملة الطلبية لم يتحصل معناها بعد حتى يتحصل بها وضوح غيرها[٢]، وفي مجيء صلة الموصول جملة إنشائية مذهبان:

المذهب الأول: جملة الإنشاء لا تقع صلة، وعليه جمهور النحاة، فالجملة الإنشائية هي التي حصول معناها مقارن لحصول لفظها، فلا يصلح وقوعها صلة[٣].

فحجة المانعين أنَّ الإنشاء يكون في الحال، والصلة لا تكون أبدًا إلَّا معهودة بين المتكلم والمخاطب، والإنشاء ليس فيه تقدم عهد، فلا يجوز[٤].

المذهب الثاني: أجاز المبرد أن تأتي جملة الصلة إنشائية، حيث يقول: " وتقول: سرَّ ما إنَّ زيدًا يحبه من هند جاريته. فوصلت (ما) وهي في معنى الذي بـ(إنَّ)، وما عملت فيه؛ لأنَّ (إنَّ) إنَّما دخلت على الابتداء والخبر، والمعنى كذلك، وكذلك أخواتها، قال الله عزَّ وجل: ﴿ وَآتَيْنَاهُ مِنَ الكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ أُولِي القُوَّة ﴾[٥]، وتقول على هذا: جاءني الذي كأنَّ زيدًا أخوه، ورأيت الذي ليته عندنا، وكذلك كل شيء يكون جملة"[٦].

---

[١] ينظر التذييل ٧/٣، توضيح المقاصد ٤٤٤/١.

[٢] التذييل ٧/٣.

[٣] السابق ٧/٣، ٩.

[٤] السابق ١١/٣.

[٥] القصص/ الآية ٧٦.

[٦] المقتضب ١٩٤/٣.

يفهم من نص المبرد أنَّه جعل صلة (الذي) جملة إنشائية، فأجاز أن تكون جملة الصلة مصدرة بـ(إنَّ) أو إحدى أخواتها، مستدلًّا بوروده في القرآن الكريم، وقاس عليه.

وقد أجازه سيبويه مع الجملة المصدرة بـ(إنَّ) خاصة، حيث يقول: " وقال الله عزَّ وجل: ﴿وَآتَيْنَاهُ مِنَ الكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ أُولِي القُوَّة ﴾[١]، فـ(إنَّ) صلة لـ(ما)، كأنَّك قلت: ما والله إنَّ شرَّه خير من جيّد ما معك"[٢].

ونسب أبو حيان القول بالجواز لهشام من النحويين، حيث أجاز في (ليت، ولعلَّ، وعسى) أن يقعن صلة للموصول[٣]، واستدلَّ لصحة هذا المذهب بقول الشاعر:

وَإِنِّي لَرَامٍ نَظْرَةً قِبَلَ التي لَعلِّي-وَإِنْ شَطَّتْ نَوَاهَا-أزورُهَا[٤]

فقد جاءت جملة الصلة مصدرة بـ(لعلَّ) التي تأتي لإنشاء الترجي.

وجعلوا منه أيضًا قول الشاعر:

وَمَاذَا عَسَى الوَاشُونَ أن يَتَحَدَّثُوا سِوَى أنْ يَقُولُوا: إِنَّني لَكِ عَاشِقٌ[٥]

---

(١) القصص/الآية ٧٦.

(٢) الكتاب ١٤٦/٣.

(٣) التذييل ٩/٣.

(٤) البيت من الطويل للفرذدق في ديوانه ص٤٥١، ونصه:

وَإِنّي لَرَامٍ رَمْيَةً قِبَلَ الَّتِي لَعَلَّ، وَإِنْ شَفَّت عَلَيَّ، أَنَالُهَا

يُنظر: شرح الجمل لابن عصفور ١٢٣/١، التذييل ٩/٣، ومغني اللبيب ٢٣٧/٦.

(٥) البيت من الطويل لجميل بثينة في ديوانه صـ٧٧، والتذييل ١٠/٣، والخزانة ١٥٠/٦.

و(عسى) مثل (لعلَّ) في إنشاء الترجِّي، وقد جاءت مع مدخولها صلة لـ(ذا).

وقد تأوَّل المانعون ما ورد عن العرب بما يوافق مذهبهم، فالبيت الأول يحتمل وجهين:

الأول: إضمار القول بعد الاسم الموصول في البيت الأول، فيكون التقدير: قبل التي أقول لعلِّي.

الثاني- إضمار خبر (لعلِّي)، وجعل (أزورها) صلة لـ(التي)، والتقدير: قبل التي أزورها وإن شطت نواها لعلِّي أبلغ ذلك، وفصل بين الصلة والموصول بجملة الاعتراض التي هي: لعلِّي أبلغ ذلك[1].

يقول أبو حيان: " وأمَّا كأنَّ ولعلَّ وليت فالأحسن أن لا تكون في الصلة؛ لأنَّها غيرت الخبر عن مقتضاه"[2].

كما تأوَّلوا البيت الثاني بأنَّ (ذا) زائدة لا موصولة، أو ماذا كلها اسم واحد، وليست موصولة، فالصلة لا تكون عندهم إلَّا خبرية، والجملة المصدرة بـ(عسى) ليست بخبر[3].

كما ردَّ المانعون بأنَّ (الذي) يقتضي الإيضاح بصلته، وليست (إن) كذلك، فهي حرف لا يرجع إليها ذكر من الصلة.

خلاصة القول فقد أجاز المبرد مجيء صلة الموصول مصدرة بـ(إنَّ) مستدلًّا بورودها في القرآن الكريم، ثم قاس عليها أخواتها، فأجاز مجيء الصلة

---

(1) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ١٢٤/١، التذييل ١٠/٣، مغني اللبيب ٢٣٧/٦.

(2) التذييل ١٢/٣.

(3) ينظرشرح الأشموني ١٥٠/١، خزانة الأدب ١٥٠/٦.

مصدرة بـ(ليت، ولعل)، وقد استدلَّ له النحاة بمجيئه في الشعر كثيرًا ممَّا يدُل على صحة مذهبه، فهذا أولى من تكلُّف تأويل كل ما ورد عن العرب بما يوافق مذهب المانعين.

وأرى أنَّ خير ما قيل في الرد على المانعين، وتقوية لمذهب المبرد ما قاله السمين الحلبي تعليقًا على قوله تعالى: ﴿ وَآتَيْنَاهُ مِنَ الكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ أُولِي القُوَّة ﴾ [1]: " صلتها (إنَّ)، وما في حيّزها، ولهذا كسرت، ونقل الأخفش الصغير عن الكوفيين منع الوصل بـ(إنَّ)، وكان يستقبح ذلك عنهم، يعني لوجوده في القرآن"[2].

---

[1] القصص/ الآية ٧٦.

[2] الدر المصون ٦٩٣/٨.

المبحث الثاني

المسائل المتعلقة بالأفعال

(كان) الزائدة بين الإعمال والإهمال .
حذف(كان) في قولهم" أما أنت منطلقًا انطلقت " .
الفعل (دخل) بين اللزوم والتعدي .
حقيقة (حاشا) .

(كان) الزائدة بين الإعمال والإهمال

ورد الفعل (كان) في كلام العرب في عدة صور:

الأولى: (كان) الناقصة، وهي تحتاج إلى اسمين، أحدهما مرفوع اسمًا لها، والآخر منصوب خبرًا لها، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ وَكَانَ اللَّه سَمِيْعًا بَصِيرًا ﴾ [1].

الثانية: (كان) التامة التي تكتفي بمرفوع يُعرب فاعلًا، نحو: ﴿ وَإِن كَانَ ذُ عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ ﴾ [2].

الثالثة: (كان) الزائدة[3]–وهي المقصودة بالدراسة– وقبل البدء في الحديث عن خلاف النحاة حول زيادتها في بعض النصوص الواردة عن العرب، لابد من التطرق إلى الحديث عن الوظيفة التي تؤديها (كان) الزائدة في التركيب النحوي.

ودراسة هذه المسألة على جانب من الأهمية في اللغة العربية؛ فهي تدور حول اللفظ الزائد في اللغة العربية، والغرض الذي يؤديه في الكلام، فالكلمة لها المعنى اللغوي الذي تؤديه منفردة، والمعنى النحوي من فاعلية ومفعولية، وهذا المعنى تكتسبه بعد إدراجها في التركيب، والدراسة هنا تهدف إلى الإجابة عن عدد من التساؤلات:

أهمها: هل وجود اللفظ الزائد كعدمه، وهل معنى كون الكلمة زائدة أنها مجردة عن كل وظيفة في التركيب؟

---

[1] النساء / الآية ١٣٤.

[2] البقرة /الآية ٢٨٠.

[3] شرح الجمل لابن الفخار ٣٢٩/١.

فقد اختلف النحاة في الحكم بزيادة (كان) في قول االفرزدق:

فَكَيْفَ إذا مَرَرْتُ بِدَارِ قَوْمٍ. وَجِيْرَانٍ لَنَا كَانُوا كِرَامٍ[1]

حيث خالف المبرد النحاة في الحكم بزيادة (كان) في هذا البيت، وأرى أنَّه من المفيد قبل البدء في الحديث عن اختلاف النحاة في هذا البيت أن أذكر تصور النحاة للفظ الزائد، وما معنى الزيادة في العربية.

فنصوص سيبويه في كتابه تدل على أنَّه لم يشترط لزيادة اللفظ أن يكون عاريًا عن الإسناد، فقد نص على زيادة (كان) في بيت الفرزدق–وسيأتي الحديث عنه مفصلًا–كما أنَّه يقول في قوله تعالى: ﴿ قُلْ كَفَى بِاللَّهِ شَهِيْدًا بَيْنِي وبَيْنَكُم ﴾[2]، إنَّما هو (كفى الله)، ولكنك لما أدخلت الباء عملت، والموضع نصب، وفي معنى النصب، وهذا قول الخليل –رحمه الله–..."[3].

فقد نص على زيادة (الباء)، مع بقائها محتفظة بوظيفتها النحوية، وقد نسب هذا القول للخليل.

---

(1) البيت من الوافر للفرزدق في ديوانه صـ٥٩٧ وصدره : فَكَيْفَ إِذَا رَأَيْتُ دِيَارَ قَوْمِي

الشاهد فيه: قوله٠ وجيران لنا كانوا كرام حيث فصل بين الموصوف وهو جيران ، والصفة وهي كرام بـ كانوا الزائدة، هذا قول سيبويه، بينما قال المبرد بعدم زيادتها، لإسنادها إلى الضمير.

نُسب للفرزدق في: المقتضب ١١٦/٤، والمسائل البصريات صـ٨٧٥، المغني لابن فلاح ٧٧٣/٢، وشرح الكافية للرضي ١٩٢/٤، والبسيط ٧٤١/٢.

(2) الإسراء / الآية ٩٦.

(3) الكتاب ٩٢/١.

بينما نلمح من نص المبرد- كما سيأتي - أنَّ حكمه بعدم زيادة (كان) اعتمادًا على أنَّ (كان) عاملة في البيت، و(لنا) خبرها، مما يدُلّ على أنَّ وصف اللفظ بالزيادة لا يتأتَّى إلا إذا كان عاريًا عن العمل، والتأثير في غيره، فتقتصر وظيفته على تأكيد الكلام، فاللفظ الزائد يتجرد عن المعاني النحوية التي يكتسبها في التركيب[1]،ف (كان) الزائدة لا فاعل لها عنده؛ لأنَّها تصير جملة فتكثر الزيادة، كما أنَّ الفعل إذا استعمل استعمال مالا يحتاج إلى فاعل استغنى عن الفاعل، وذلك نحو: (قلَّما) لما استعملته العرب للنفي لم يتطلب فاعلًا، ووافقه الرضي على أنَّ معنى زيادة الكلمة في كلام العرب أنَّها غير مفيدة لشيء إلَّا محض التأكيد[2].

وقد استدلَّ المبرد ومن تبعه على تجرد (كان) الزائدة عن معنى المضي، وعن التأثير

في غيرها، واقتصارها على التأكيد بقوله تعالى: ﴿ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا﴾ [3].

فلو كانت (كان) في هذه الآية مفيدة لمعنى المضي، فأين المعجزة، فالمعنى على القول بذلك: أنَّه كلمهم بعد انقضاء فترة الطفولة، فلم يكن عيسى – عليه السلام– بائنًا من الناسَّ ، ولا دلَّ الكلام على أنَّه تكلَّم في المهد[4].

---

[1] المقتضب ١١٦/٤.

[2] ينظر المغني لابن فلاح ٧٧٠/٢، شرح الكافية للرضي ١٩٠/٤، التذييل ٤/ ٢١٤.

[3] مريم/ الآية ٢٩.

[4] ينظر المقتضب ١١٧/٤، المسائل البصريات صـ٨٧٥، شرح الكافية للرضي ١٩٢/٤.

فـ(كان)هاهنا لمجرد التوكيد، على أن يكون المعنى: كيف نكلم من هو في المهد صبيًّا، ونصب (صبيًّا) على الحال[١].

ومنه أيضًا قول العرب: (وَلَدَتْ فَاطِمَةُ بِنْت الخُرْشُب الكَمَلَة من بَنِي عبْس لَم يُوجَدْ كَانَ مِثْلُهم)[٢].

في حين ذهب السيرافي، والصيمري إلى أنَّ معنى قولنا (كان زائدة) أنَّها لا اسم لها ولا خبر، ولكنَّها دالَّة على الزمان، وفاعلها مصدر، أي: كان الكون، أو ضمير المصدر الدال عليه الفعل، أي: كان هو، ويُعنى بـ (الكون) كون الجملة التي تزاد فيها[٣].

وردَّه ابن مالك بأنَّه لا حاجة إلى ذلك؛ لأنَّ (كان) المحكوم بزيادتها تشبه الحرف الزائد، فلا يُبالى بخلوها من الإسناد، وذلك قياسًا على ضمير الفصل لما قُصد به ما يُقصد بالحروف من الدلالة على معنى في غيرها استُجيز أن لا يكون له موضع من الإعراب[٤].

---

[١] المسائل البصريات صـ٨٧٥.

[٢] المراد بـ الكملة : الجماعة، وهو جمع كامل، والمراد: أنَّ هذه المرأة ولدت الجماعة المشهورين بالكمال الذين لم يوجد مثلهم في الكمال والفضل، و كان زائدة، وهؤلاء الكملة هم بنو زياد العبسي، وأمهم فاطمة بنت الخرشب الأنمارية، وهي إحدى المنجبات، ولدت ربيعًا، وعمارة، وأنسًا، وكل واحد منهم أبو قبيلة. يُنظر: المقتضب ١١٦/٤، شرح المفصل لابن يعيش ١٠٠/٧، المغني لابن فلاح ٧٧٢/٢، التذييل ٢١٣/٤.

[٣] ينظر شرح الكتاب السيرافي ٤٨٠/٢، التبصرة والتذكرة ١٩٢/١.

[٤] ينظر شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٦١ ، التذييل ٢١٤/٤.

كما أنَّ (كان) قد زيدت بين (على) ومجرورها، فإذا نوي معها فاعل لزم الفصل بين الجار والمجرور بجملة، ولا نظير لذلك[١].

ووصف الرضي ما ذهب إليه السيرافي بأنَّه هوس؛ إذ لا معنى لقوله: ثبتَ الثبوت[٢].

أمَّا ابن يعيش فقد ذهب مذهبًا وسطًا، حيث نص على أنَّ زيادة (كان) على وجهين:

أحدهما: أن تُلغى عن العمل مع بقاء معناها، نحو: (مَا كَانَ أَحْسَنَ زَيْدًا)، فالمراد: أنَّ ذلك كان فيما مضى مع إلغائها عن العمل.

الآخر: أن تُلغى عن العمل والمعنى معًا، وإنَّما تدخل لضرب من التأكيد، نحو قوله تعالى: ﴿كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا﴾ [٣]، فالمراد: كيف نُكلِّم من في المهد صبيًّا[٤].

وقد أدَّى هذا الاختلاف الواقع بين النحاة حول احتفاظ اللفظ الزائد في التركيب بوظيفته النحوية إلى وقوع الخلاف بينهم في الحكم بزيادة (كان) في بيت الفرزدق السالف الذكر ، وذلك على النحو التالي :

ذهب سيبويه إلى أنَّ (كان) زائدة مع الفاعل؛ لأنَّه كالجزء منها[٥].

---

(١) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣٦١/١، التذييل ٢١٤/٤.

(٢) ينظر شرح الكافية للرضي ١٩٢/٤، التذييل ٤/ ٢١٣.

(٣) مريم/ الآية ٢٩.

(٤) شرح المفصل لابن يعيش ١٠٠/٧.

(٥) الكتاب ١٥٣/٢.

فهي عند سيبويه زائدة؛ لأنَّ المراد وصف الجيران بالكرم مطلقًا، لا فيما مضى، وإنَّما يستقيم هذا على تقدير زيادتها[١].

كما نصَّ سيبويه على زيادة (كان) في قولهم: (إنَّ من أَفضلهم كان زيدًا)[٢]، ونسبه للخليل، بينما يرى المبرد أنَّ (زيدًا): اسم (إنَّ)، ومن أفضلهم: خبر كان، واسم (كان) مضمر فيها، واسمها وخبرها في محل خبر (إنَّ)[٣].

وردَّه ابن يعيش، وأبو حيان بأنَّه يؤدي إلى جعل الخبر جملة مقدمة مع (إنَّ)، وليس بظرف، وهذا لا يجيزه أحد[٤].

أمَّا الفارسي، وابن مالك فقد وافقا سيبويه في الحكم بزيادة (كان) في بيت الفرزدق، فقد ذهبا إلى أنَّه لم يمنع من زيادتها إسنادها إلى الضمير، وذلك قياسًا على (ظنَّ)؛ حيث لم يمنع من إلغائها إسنادها في نحو: (زَيْدٌ ظَنَنْتُ قَائِمٌ)[٥].

يقول أبو علي: " إنَّما قيل في (كان) هنا إنَّها زائدة، كأنَّهم لم يستجيزوا أن يجعلوا (لنا) خبر (كان)، فيقدروا به غير موضعه، وقد جرى صفة على (جيران)"[٦].

---

[١] المغني لابن فلاح ٢/٧٧٤.

[٢] الكتاب ٢/١٥٣.

[٣] ينظر شرح المفصل لابن يعبش ٧/٩٩، التذييل ٤/٢١٣.

[٤] ينظر التذييل ٤/٢١٣،المغني لابن فلاح ٢/٧٧٣.

[٥] ينظرالمسائل البصريات صـ٨٧٥، شرح التسهيل لابن مالك ١/٣٦١.

[٦] التذييل ٤/٢١٩.

إلَّا أنَّ الفارسي ذهب إلى إلغاء (كان) وحدها، والضمير الذي فيها تأكيد للضمير الذي في (لنا) متعلقًا بـ(جيران) ، ووقعت (كان) بين (لنا) والضمير المؤكد[١].

وما نصَّ عليه ابن مالك هنا مخالف لما قررَّه من قبل من أنَّ (كان) الزائدة تشبه الحرف الزائد، وهي خالية من الإسناد، بل إنَّه قد رد على السيرافي قوله بإسناد (كان) الزائدة لضمير مصدر منوي، محتجًّا بأنَّه يلزم من قوله الفصل بين الجار والمجرور بجملة، فكيف يُنكر القول بزيادتها مع إسنادها لضمير مستتر، وأجاز هنا الحكم بزيادتها مع إسنادها إلى ضمير بارز!

وقد خرج ابن عصفور القول بزيادتها مع إسنادها إلى الضمير– وهو قول الخليل وسيبويه– على أنَّ أصل المسألة: وجيران لنا هم كرام، فـ(لنا) في موضع الصفة، و(هم) فاعل بـ(لنا)، ثم زيدت (كان) بين (لنا) و (هم)؛ لأنَّها تُزاد بين العامل والمعمول، فصار: لنا كان هم، ثم اتصل الضمير بـ(كان) وإن كانت غير عاملة فيه؛ لأنَّ الضمير قد يتصل بغير عامله في الضرورة[٢]، بينما ذهب المبرد إلى أنّ (كان) في البيت ليست بزائدة؛ وذلك لثبوت اسمها، وهو الضمير المتصل بها، و(لنا) خبرها، أي: جيرانٍ كرامٍ كانوا لنا، والجملة في موضع الصفة لـ(جيران)، وكرام صفة بعد صفة[٣] .

---

[١] البسيط ٧٤٣/٢.

[٢] شرح الجمل لابن عصفور ٣٩٩/١,

[٣] ينظر المقتضب ١١٧/٤، التذييل ٢١٨/٤.

حيث يقول: "والقوافي مجرورة. وتأويل هذا سقوط (كان) على (وجيران لنا كرام) في قول النحويين أجمعين. وهو عندي على خلاف ما قالوا من إلغاء (كان). وذلك أنَّ خبر (كان) (لنا)، فتقديره: وجيران كرام كانوا لنا" [١].

ووافقه الرضي[٢]مدلِّلًا لصحة هذا الرأي بإفادتها معنى، وعملها لفظًا، فلا يُتصوَّرُ زيادتها مع وجود اسمها وخبرها.

وقد اختار أبو حيان ما ذهب إليه المبرد من القول بأنَّ كان هنا ناقصة، ومعنى اللام في (لنا) الاختصاص، والجملة في موضع صفة، كما خرج ما ذهب إليه الخليل وسيبويه على أنَّ المراد بزيادة (كان) هنا أنَّها لا يُستفاد بها إلا تأكيد ما فُهم من المضي قبل دخولها[٣].

كما أنَّه ذهب إلى أنَّه لا يمتنع أن تكون (كان) تامة، ويكون على حذف مضاف، أي وجدت جيرتهم في الزمان الماضي وحدثت[٤].

وقد اعتُرض على المبرد بأنَّها لو كانت ناقصة لأفادت المضي، والمراد بها هنا الدوام[٥] .

وقد ردَّ ابن فلاح هذا الاعتراض ، واصفًا مذهب المبرد بالقوة بقوله:" ومذهب المبرد أقوى؛ لأنَّ الحكم بزيادتها مع وجود اسمها وخبرها ضعيف، وأمَّا عدم إفادتها للدوام، قلنا: قد جاءت تفيد الدوام.... كقوله تعالى: ﴿ وَكَانَ

---

[١] المقتضب ١١٧/٤.

[٢] شرح الكافية للرضي ١٩٣/٤.

[٣] التذييل ٢٢١/٤.

[٤] التذييل ٢٢١/٤.

[٥] شرح المفصل لابن يعيش ٩٩/٧.

اللَّهُ غَفُورًا رَحِيْمًا ﴾ [١]، وأمَّا المضي فإنَّه لا يرجع إلى الكرم، بل إلى الجوار في الزمان الماضي، وقد ماتوا"[٢].

وممَّا سبق يتبين أنَّ مدار الخلاف الواقع بين النحاة حول زيادة (كان) في بيت الفرزدق كان يدور حول نقطة واحدة، وهي هل اللفظ الزائد يعمل ويؤثر في غيره، أم لابد أن يكون عاريًا عن أي وظيفة نحوية؟

فالمبرد قال بعدم زيادة (كان) في بيت الفرزدق؛ لأنها مسندة إلى ضمير، وهو يرى أن الزائد لا يعمل، ولا يُسند، بينما يرى سيبويه زيادتها، وذلك لأنه لا يمنع إسنادها مع القول بزيادتها.

والذي أراه راجحًا عندي هو ما ذهب إليه سيبويه من أنَّ الزائد لا يَشترط فيه عدم إسناده، كما أميل إلى صحة ما ذهب إليه السيرافي من أنَّ (كان) الزائدة فيها ضمير يعود على المعنى المفهوم من الجملة؛ وذلك لعدم تصوري لوجود فعل بلا فاعل.

وممَّا يدِّلّ على صحة هذا الرأي الشرط الذي وضعه النحاة لزيادة (كان)، فقد اشترطوا لزيادتها عدم التقدم، معلِّلين بأنَّ التقدم يدِّلّ على فرط العناية به، والِغائه يدِّلُّ على قلَّة الاحتفال به[٣].

والذي أراه أنَّ في اشتراط توسطها دليلًا على أنَّ في (كان) ضميرًا يعود على متقدم، لذلك اشترط مجيئها حشوًا، حتى يتم المعنى.

---

[١] النساء / الآية ٩٦.

[٢] المغني لابن فلاح ٢/٧٧٤.

[٣] ينظر المسائل البصريات صـ٨٧٦، المغني لابن فلاح ٢/٧٧٠.

كما أنَّهم قد نصَّوا على زيادتها بين مسند ومسند إليه، نحو: ما كان أحسن زيدًا، ولم يقولوا بزيادتها في مثل: قَامَ كَانَ زيْدٌ[1].

وذلك لشدة طلب الفعل للفاعل، ولو كانت (كان) كلمة واحدة غير مسندة إلى فاعل مضمر، وليست جملة ، لأجازوا زيادتها بين الفعل والفاعل.

أمَّا بيت االفرزدق فالذي أميل إلى صحته هو أنَّ (كان) في البيت تامَّة، والضمير فاعلها، والجملة اعتراضية للدلالة على أنَّ الجيرة كانت فيما مضى، أي وجدت جيرتهم في الزمان الماضي.

[1] التذييل ٤/٢١٢.

حذف (كان) في قولهم: " أما أنت منطلقاً انطلقت "

القاعدة النحوية تقتضي عدم الجمع بين العوض والمعوض عنه بمعنى أنه إذا حذف لفظ ثم عوضنا عنه بآخر، فلا يجوز أن نجمع بين المحذوف وما أتينا به عوضًا عن المحذوف، وهذا ينطبق على المسألة التي هي محل الدراسة ؛ حيث حذفت (كان) في قول العرب : "أما أنت منطلقًا انطلقت "، وأصل المثال : لأن كنت منطلقًا انطلقت، فحذفت اللام الجارة من (أن) على المألوف في كلامهم، ثم حذفت (كان)؛ لجواز حذفها في كلام العرب أيضًا، فوجب العدول عن الضمير المتصل إلى المنفصل، فصار : أن أنت منطلقًا، فزادوا (ما) على (أن) للتأكيد؛ ولتكون عوضًا عن (كان) المحذوفة، فصار : أن ما أنت منطلقًا، ثم قلبت النون ميمًا، وأدغمت الميم في الميم، فصار :أما أنت منطلقًا انطلقت، هذا أصل المسألة،ولكن ورد خلاف بعد اتفاقهم على حذف (كان)في حكم الحذف، هل هو واجب أم جائز بحيث يجوز إظهار (كان) في مثل هذا الأسلوب، والجمع بينها وبين (ما)المعوض بها عنها، وهذا الخلاف كالآتي :

ذهب جمهور النحاة إلى وجوب حذف (كان) وعدم إظهارها، وحجتهم على ذلك: أنه لا يجوز الجمع بين العوض والمعوض عنه [1] .

---

[1] ينظر الكتاب لسيبويه ٧/٣ ، الأصول لابن السراج ٢٥٤/٢ ، الخصائص لابن جني ٣٨٢/٢ ، المفصل صـ ١٠٣ ، الإنصاف ٦١/١، ٤٧٥/٢ ، الكافية لابن الحاجب صـ ٢٦ ، شرح المفصل لابن يعيش ٩٠/٢ ،
شرح التسهيل لابن مالك ٢١٦/١ ، الكناش ٢٠٥/١ ، ارتشاف الضرب ١١٩١/٣ ، التذييل ٢٣٥/٤، توضيح المقاصد ٥٠٤/١ ، الجنى الداني صـ ٣٣٣، تمهيد القواعد ١١٧٣/٣ ،١١٧٥، التصريح ٢٥٧/١، حاشية الصبان ٢٢٤/١ .

وفي ذلك يقول سيبويه :" (وأما) لا يذكر بعدها الفعل المضمر؛ لأنه من المضمر المتروك إظهاره، حتى صار ساقطًا، بمنزلة تركهم ذلك في النداء، وفي : من أنت زيدًا، فإن أظهرت الفعل قلت : إما كنت منطلقًا انطلقت؛ إنما تريد : إن كنت منطلقًا انطلقت، فحذف الفعل لا يجوز هاهنا كما لم يجز ثَمَّ إظهاره؛ لأن (أما) كثرت في كلامهم واستعملت حتى صارت كالمثل المستعمل" [١] .

وقال في موضع آخر : "واعلم أن لا تظهر بعد (حتى) و (كي)، كما لا يظهر بعد (أما) الفعل في قولك : "أما أنت منطلقًا انطلقت " [٢] .

ففي النص الثاني يذكر لنا سيبويه حكم حذف (كان) في هذا الأسلوب، وهو وجوب الحذف، وفي النص الأول يضيف معللًا لهذا الحكم بأن الحذف لكثرة الاستعمال حتى صار هذا المستعمل من كثرته كالمثل الدائر على الألسنة، فالتزموا فيه الخفة لكثرته ودورانه .

وذكر هذه العلة السيوطي مضيفًا: أن الأمثال لا تخضع للقياس ناقلًا ترجيح الزجاجي لقول سيبويه ؛ حيث قال :" قال سيبويه: لا يجوزُ إظهار الفعل في نحو أمَّا أنتَ منطلقا انطلقت، وأجازه المبرد، والقول ما قال سيبويه؛ لأن هذا كلام جرَى كالمثل، والأمثالُ قد تخرج عن القياس، فتُحْكَى كما سُمِعت، ولا يطَّرِدُ فيها القياس فتخرج عن طريقه الأمثال" [٣] .

---

(١) الكتاب ٢٩٤/١ .

(٢) السابق ٧/٣ .

(٣) المزهر في علوم اللغة وأنواعها ٣٧٥/١ .

هذا مذهب جمهور النحاة بينما ذهب المبرد إلى جواز إظهار (كان) مع (ما) [١] .

قال الدماميني : " وأجاز المبرد ظهور (كان) على أن (ما) زائدة لا عوض، ولم يبد مستندًا من جهة السماع"[٢] .

وقد ذكر ابن ولاد في معرض دفاعه عن سيبويه رادًا على المبرد في هذه المسألة بأنه يلزمه أن يأتي من كلام العرب بما يدل على أنها قد حملتها على القياس في معنى الكلام من شعر أو مثل، وأنه إنما رد ذلك من جهة أنه منساغ له في القول والقياس، فالباب كله منساغ فيه ذلك نحو : النداء، ومرحبًا، وأهلاً، وإما لا، وكل ما ترك فيه إظهار الفعل؛ لأنه غير ممتنع في القياس أن يذكر الأفعال التي ذكرها ،فتقول : أتيت مرحبًا، وأتيت أهلاً، أو صادفت، وما أشبه ذلك من القول، وإنما القضية أن سيبويه حكى ما سمع من العرب، ولا يستساغ أن يأتي أحد برأيه وقياسه طاعنًا به على أمثال العرب وكلامها[٣].

تعقيب

من خلال ما تقدم نجد أن المبرد قد خالف فيما نسب إليه جمهور النحاة في الأسلوب الوارد عن العرب بحذف (كان)، والتعويض عنها بـ (ما)؛حيث أجاز خلاف ما سُمع من حذف (كان)، فأجاز إظهارها، وهذا مخالف

---

(١) ينظر التعليقة على كتاب سيبويه ١٨٧/١ ، شرح المفصل لابن يعيش ٩٠/٢ ، ارتشاف الضرب ١١٩٢/٣ ،التذييل ٤ /٢٢٣٤ ،توضيح المقاصد ٥٠٤/١ ، تعليق الفرائد ٢٣٢/٣ ، المزهر في علوم اللغة وأنواعها ٣٧٥/١ .

(٢) تعليق الفرائد ٢٣٢/٣ .

(٣) الانتصار لسيبويه على المبرد صـ٩٩ ، ١٠٠

للسماع الوارد بحذفها، وللقاعدة التي تقول بعدم الجمع بين العوض والمعوض عنه، ولم يقتصر الوارد عن العرب على هذا الأسلوب فحسب، بل ورد عنهم أيضًا من ذلك قول الشاعر[1]:

أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ فَإِنَّ قَوْمِيَ لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ

بحذف (كان) والتعويض عنها بـ (ما)، ولم يرد السماع بذكر (كان)، والجمع بينها وبين العوض.

---

[1] البيت من البسيط ، وهو لعباس بن مرداس .

ينظر الديوان صـ ١٠٦ ، والكتاب ١/ ٢٩٣ ، وبلا نسبة في منازل الحروف للرماني صـ ٣٩ ، الجنى الداني صـ ٥٢٨ ، تخليص الشواهد صـ ٢٦٠ .

الفعل (دخل) بين اللزوم والتعدي

الفعل في التعدي إلى المفعول به على ضربين: فعل متعد بنفسه، نحو: ضربت عليًا، وفعل متعد بحرف جر، نحو : مررت بزيد.

وقد وضع المبرد ميزانًا لضبط تعدي الفعل ولزومه تمثَّل في قوله: " فكلُّ ما كان في الجملة ممَّا يدلُّ عليه الفعل فهو متعد إليه، وما امتنع من ذلك فهو ممتنع منه"(١).

وعليه فقد وقع خلاف بين النحاة في نحو : (ذهبت الشام)، و(دخلت البيت)، وذلك على النحو التالي :

المذهب الأول: ذهب سيبويه إلى أنَّ تلك الأفعال لازمة لا تتعدى إلى المفعول إلَّا بحرف الجر، حيث يقول:" ويتعدَّى إلى ما اشتق من لفظه اسمًا للمكان، وإلى المكان؛ لأنَّه إذا قال : ذهب، أو : قعد، فقد عُلم أنَّ للحدث مكانًا وإن لم يذكره.... وذلك قولك: ذهبت المذهب البعيد.... وقال بعضهم: ذهبت الشام، يشبهه بالمبهم، إذ كان مكانًا يقع عليه المكان والمذهب. وهذا شاذ؛ لأنَّه ليس في (ذهب) دليل على الشام، وفيه دليل على المذهب والمكان. ومثل: ذهبت الشام: دخلت البيت"(٢).

والذي يُفهم من نص سيبويه أنَّه جعل الأصل في : (ذهب، ودخل) التعدي بالحرف، وحذف حرف الجر معهما شاذ، فالقياس: دخلت في البيت،

(١) المقتضب ٣٣٧/٤.

(٢) الكتاب ٣٥/١.

وذهبت إلى الشام، إلا أنهم حذفوا حرف الجر، وجعلوه كالظروف؛ لأنَّها أماكن[١].

وقد فسَّر ابن ولاد قول سيبويه في (دخلت البيت، وذهبت الشام) بأنَّ العرب استعملت الحذف في تلك الأفعال، وذلك لكثرة الاستعمال، فتُوهِّم أنَّ ما استعمل فيه الحذف أصله التعدِّي، وليس الأمر كذلك[٢].

المذهب الثاني: يرى المبرد أنَّ نحو: (ذهب، ودخل) يُستعمل معهما الوجهان: حذف حرف الجر، وإثباته، حيث يقول: " فأمَّا (دخلت البيت) فإنَّ البيت مفعول. تقول: البيت دخلته. فإن قلت: فقد أقول : دخلت فيه. قيل: هذا كقولك: عبد الله نصحت له، ونصحته.....فتعديه إن شئت بحرف، وإن شئت أوصلت الفعل؛ كما تقول: نبأت زيدًا يقول ذاك، ونبأت عن زيد"[٣].

فالمبرد يرى أنَّ: (ذهب، ودخل) استعمل معهما الوجهان، فإذا انتصب الاسم بعد تلك الأفعال نصب على المفعولية، بخلاف ما ذهب إليه سيبويه من أنَّ النصب على تقدير حذف الخافض.

وقد استدلَّ المبرد على صحة مذهبه بالسماع، فقد ورد استعمال الوجهين في القرآن الكريم، وعن العرب، ومنه قول الله تعالى: ﴿ لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الحَرَامِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ﴾ [٤]، وقوله تعالى: ﴿ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً ﴾ [٥].

---

[١] شرح السيرافي ٢٧٢/١.

[٢] الانتصار صـ٤٧.

[٣] المقتضب ٣٣٧/٤، ٣٣٨.

[٤] الفتح/ الآية ٢٧.

[٥] البقرة/الآية ٢٠٨.

كما علَّل بأنَّ الفعل (دخل) إنَّما هو عمل فعلته، وأوصلته إلى الدار في نحو: (دخلت الدار)، لا يمتنع منه ما كان مثل الدار، فنقول: دخلت المسجد، ودخلت البيت[١].

وقد وافق المبرد في مذهبه هذا أبا عمر الجرمي، فقد سبقه في القول بأنَّ (دخل) فعل يتعدى تارة بنفسه، وتارة بحرف الجر[٢].

وقد ردَّ السيرافي وابن ولاد مذهبهما بعدة أمور:

١-أنَّه قد قيل: (دخلت في الأمر)، و(دخلت في كلام زيد)، ولا يجوز أن يُقال:

(دخلت الأمر)، ممَّا يدُل على أنَّهم توسعوا في حذف حرف الجر من الأماكن فقط، وتركوا غيرها على القياس.

٢-أنَّ الدخول هو نقيض الخروج، والخروج لا يكون إلَّا بحرف جر، فكذلك يُحمل عليه نقيضه، وقلَّما نجد فعلًا متعدِّيًا إلَّا وخلافه ومضاده كذلك[٣].

٣-أنَّ الدخول في الشيء إنَّما هو انتقال من مكان إليه، وهذا الانتقال إنَّما هو شيء تفعله في نفسك وتصير به إلى المكان الثاني، والانتقال لا يتعدَّى إلا بحرف.

٤-أنَّ (ذهب، ودخل) مصدرهما مصدر مالا يتعدَّى، وهو(فعول)، نقول: دخل/ دخولًا، كما نقول: قعد/ قعودًا[٤].

---

(١) المقتضب ٣٣٩/٤.

(٢) شرح السيرافي ٢٧١/١.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٢٩٦/١.

(٤) ينظر شرح السيرافي ٣٧٢/١، الانتصار صـ٤٦.

والذي أراه أنَّ سبب الخلاف الواقع بين النحاة في الفعل (دخل) استعمال العرب له تارة مع حرف الجر، وتارة بغيره، وأرى أن السماع الذي استدلَّ به المبرد حجة عليه، فاستعمال العرب له متعديًا بحرف الجر دليل لزومه، وإنَّما حذف منه حرف الجر توسعًا لكثرة الاستعمال، وهذا الرأي أولى بالقبول لأنَّ فيه إجراء للباب على وتيرة واحدة، فمصدر هذا الفعل على (فعول) وهو يأتي من اللازم، نحو : (الجلوس).

حقيقة (حاشا)

(حاشا) لها ثلاثة أنواع :

الأول :أن تكون فعلًا ماضيًا، بمعنى :أستثني، ومضارعها : أحاشي .

الثاني : أن تكون للتنزيه، كقولنا : حاشا لزيد، وهذه ليس معناها الاستثناء، بل معناها التنزيه عما لا يليق بالمذكور .

الثالث : أن تكون من أدوات الاستثناء ، نحو : قام القوم حاشا زيد، وهذه موضع خلاف بين جمهور النحاة والمبرد وجماعة من النحويين، وهذا الخلاف كالآتي :

المذهب الأول : مذهب سيبويه،وأكثر البصريين [(١)] :

أن (حاشا) حرف وليست فعلًا .

قال سيبويه في باب (لا يكون، وليس، وما أشبههما) : "وأما (حاشا) فليس باسم، ولكنه حرف يجر ما بعده، كما تجر (حتى) ما بعدها، وفيه معنى الاستثناء، وبعض العرب يقول : ما أتاني القوم خلا عبدِالله " [(٢)] .

وقد استدل أصحاب هذا المذهب على حرفية (حاشا) بما يأتي :

أولًا : السماع .

---

(١) ينظر الكتاب ٣٤٩/٢، الأصول لابن السراج ٢٨٨/١ ،التعليقة على كتاب سيبويه ٧٦/٢ ، أسرار العربية صـ ١٦٠ ، الإنصاف ٢٢٦/١ ، شرح المقدمة المحسبة ٢٣٩/١ ،التبيين عن مذاهب النحويين صـ ٤١٠ ،اللباب في علل البناء والإعراب ٣٠٩/١ ، اللمحة في شرح الملحة ٢٣٨/١ ، توضيح المقاصد ٦٨٨/٢ ، الجنى الداني صـ ٥٦١ ، شرح ابن عقيل ٢٣٨/٢ ، التصريح ٥٣٨/١ ،

(٢) الكتاب ٣٤٩/٢.

حيث ورد السماع بالجر بـ (حاشا)، ومنه قول الشاعر[١] :

حَاشَا أبِي ثَوبانَ إنّ به ضنّا عن المَلْحاةِ والشَّتْمِ

فجر بها ما بعدها، وليس (أبي) في البيت مضافًا لياء المتكلم، بدليل قوله : (إن أبا ثوبان) .

ومنه قول الشاعر [٢]:

فَلا أهلَ إلاَّ دُونَ أهلِكَ عِندَنا ومالَكِ حاشاَ بَيتِ مَكّةَ من عَدْلِ

ثانيًا : القياس .

ـ أنه يقال : حاشاي ولا يقال : حاشاني، ولو كانت فعلًا لقيل : حاشاني، كما يقال : رماني .

ورد بأن هذا ورد على استعمالها حرفًا؛ لأنه أكثر من استعمالها فعلًا .

ـ أنه لا يجوز أن تكون صلة (ما) المصدرية، فلا نقول: قام القوم ما حاشا زيدًا، كما نقول : قاموا ما خلا زيدًا، وهذا يدل على أنها حرف .

---

[١] البيت من الكامل ، وهو للجميح الأسدي .

ينظر بلا نسبة في شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٩٩/٣ ، والإنصاف ٢٢٨/١ ، والتبيين عن مذاهب النحويين صـ ٤١٠ ، ومنسوب في المقاصد النحوية ١١٠٢/٣.

[٢] لم يُنسب لقائل، وهو من بحر الطويل، يُنظر: التبيين صـ٤١١ ، التذييل ٣١٨/٨.

ـ أنها لو كانت فعلًا لكان له فاعل، وليس له فاعل؛ حيث يقال : حاشاك من كذا، فتتصل به الكاف، وحاشاي، فيدخل على الياء، وليس هناك فاعل[١] .

المذهب الثاني : وهو مذهب الكوفيين :

أن (حاشا) فعل [٢] .

قال الأنباري : "ذهب الكوفيون إلى أن (حاشا) في الاستثناء فعل ماضٍ، وذهب بعضهم إلى أنه فعل استعمل استعمال الأدوات، وذهب البصريون إلى أنه حرف جر"[٣] .

وقد استدل أصحاب هذا المذهب بما يأتي :

ـ الدليل على فعليته أنه يتصرف، ودليل تصرفه قول النابغة [٤]:

وَلاَ أَرَى فَاعِلًا في النَّاسِ يُشبِهُهُ ولا أُحَاشِي مِنَ الأَقْوَامِ مِنْ أَحَد

والتصرف من خصائص الأفعال .

ـ دليل فعليته أن لام الخفض تتعلق به، قال الله تعالى :

---

(١) ينظر أسرار العربية صـ ١٦٠ ، الإنصاف ٢٢٧/١ ، التبيين عن مذاهب النحويين صـ ٤١٠،٤١١ .

(٢) ينظر الإنصاف ١/ ٢٢٦،٢٢٧،أسرار العربية صـ ١٦٠ ، التبيين صـ ٤١٠ ، اللباب ١/ ٣٠٩ ، التصريح ٥٣٨/١ .

(٣) الإنصاف ٢٢٦/١ .

(٤) البيت من البسيط .

ينظر الديوان صـ ٣٤ ، وهو منسوب في الأصول ٢٨٩/١ ، وعلل النحو للوراق صـ ٣٩٧ ، والجنى الداني صـ ٥٥٩ ، وبلا نسبة في المقاصد النحوية ١ / ٣٤٢ .

﴿ **حَاشَ لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا** ﴾ [1]، وحرف الجر إنما يتعلق بالفعل لا بالحرف؛ لأن الحرف لا يتعلق بالحرف، وإنما حذفت اللام لكثرة استعماله في الكلام .

ـ دليل فعليته أنه يدخله الحذف، والحذف يكون في الفعل دون الحرف؛ حيث قالوا في حاشا لله : حاش لله [2] .

وأجيب عما استدلوا به بالآتي :

١ـ أن التصرف ليس دليلًا على الفعلية، فإن الحرف تصرف منه فعل، كقولك : سألته حاجة فلولا؛ أي: قال : لو كان كذا، ويقال : بسمل ، إذا قال: بسم الله، وهو كثير .

وأن قول الشاعر: أحاشي مأخوذ من لفظ (حاشى)، وليس متصرفًا كما قالوا.

٢ـ أما قولهم إنه يوصل بالحرف فليس كذلك، والدليل عليه : حاشى زيد، وحاشاي، ولو كان حرف الجر فصلًا لما جاز حذفه، فعلم أن اللام زائدة، وزيادة الحروف كثيرة .

٣ـ أما قولهم : إنه حذف منه، وهذا دليل فعليته، فجوابه من وجهين :

أحدهما : أن القراءة الواردة بالحذف في (حاشا) قد أنكرها إمام القراء أبو عمرو .

---

(١) يوسف / الآية ٣١ .

(٢) ينظر الإنصاف ١/ ٢٢٧ ، التبيين صـ ٤١٢،٤١٣ ، اللباب ٣٠٩/١ .

والثاني : أن الحروف قد دخلها الحذف، كما في (ربَّ) وغيرها، فيقال : (رب) بالتخفيف، وقد قرئ بالتخفيف والتشديد [١] .

المذهب الثالث : وهو مذهب المبرد[٢] :

أن (حاشا) تكون فعلًا وتكون حرفًا .

وهو مذهب الجرمي، والمازني، والزجاج، وابن جني، وابن مالك .

وممن حكى النصب بها عن العرب أبوزيد، والفراء، والأخفش، والشيباني، وابن خروف [٣] .

قال المبرد : " وقد تكون (خلا) حرف جر، فتقول : جاءني القوم خلا زيد، مثل : سوى زيد، فإن قلت : فكيف يكون حرف خفض وفعلًا على لفظ واحد، فإن ذلك كثير منه (حاشا)، وقد مضى تفسيرها " [٤] .

وقال ابن مالك : " وكون (حاشا) حرفًا جارًا هو المشهور، ولذلك لم يتعرض سيبويه لفعليتها والنصب بها، إلا أن ذلك ثابت بالنقل الصحيح عمن يوثق بعربيته، فمن ذلك قول بعضهم : " اللهم اغفر لي ولمن سمعني حاشا الشيطان وأبا الأصبع "[٥].

---

(١) ينظر أسرار العربية صـ ١٦١ ، التبيين صـ ٤١٤،٤١٥ .

(٢) ينظر شرح كتاب سيبويه ٩٩/٣ ،اللمع صـ ٦٩ ،الإنصاف ٢٢٦/١ ، التبيين صـ ٤١٠ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣٠٦/٢ ، شرح الكافية الشافية ٧٢٣/٢، الجنى الداني صـ ٥٦٢ .

(٣) الجنى الداني صـ ٥٦٢ .

(٤) المقتضب ٤٢٦/٤، وينظر الأصول لابن السراج ١/ ٢٨٩ .

(٥) شرح التسهيل ٣٠٦/٢ .

واحتجوا لمذهبهم أيضًا بقولهم : حاشا لزيد، ولو كان (حاشا) حرف جر لم يجز دخولها على اللام [١] .

وقال السيرافي : " ومما يقوي قول أبي العباس أن أبا عمرو الشيباني وغيره حكى أن العرب تخفض بها وتنصب " [٢] .

خلاصة ما تقدم :

أنه قد ورد في حقيقة (حاشا) ثلاثة مذاهب كما تقدم، وأن الجمهور من البصريين والكوفيين بين قائل بالحرفية فقط وقائل بالفعلية فقط، ويتوسطهما مذهب المبرد ومن تبعه القائل بجواز كون (حاشا) حرفًا، وكونها فعلًا؛ لورود السماع بهما معًا، وهذا هو القول الراجح عندي، وذلك لما يأتي :

١ـ ورود السماع بالجر والنصب بها، وحكاية الثقات ذلك دليل على استعمالها بالوجهين معًا .

٢ـ أن أصحاب هذا المذهب لم يأخذوا بالسماع بأحدهما دون الآخر، بل وفقوا بين الوارد عن العرب بأن (حاشا) تستعمل حرفًا كما تستعمل فعلًا .

٣ـ أن لها نظيرًا في ذلك، وهي : خلا ، وعدا، فهما يستعملان حرف جر ويستعملان فعلًا .

٤ـ أن سيبويه لم يسمع النصب بها، ولذلك عدها حرف جر بينما سُمِع النصب بها عند من اعتد به، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ .

---

(١) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣/٩٩ .

(٢) السابق ٣/ ٩٩ .

المبحث الثالث

المسائل المتعلقة بالحروف

إلحاق تاء التأنيث بالفعل إذا كان الفاعل مؤنثًا.
حكم حذف لام الجزم .

إلحاق تاء التأنيث بالفعل إذا كان الفاعل مؤنثاً

تأنيث لفظ الفاعل غير موثوق به؛ لجواز اشتراك المؤنث والمذكر في لفظ واحد نحو: (صبور، وقتيل)، كما أنَّ المذكر قد يُسمى به مؤنث والعكس، فقد اتفق النحاة على أنَّه إذا كان الفاعل مؤنثًا اتصلت تاء التأنيث بآخر الفعل الماضي، وتاء المضارعة بأول الفعل المضارع [١]، وهذا التأنيث قد يكون واجبًا أو جائزًا [٢].

إلَّا أنَّه قد ورد عن العرب ما خالف ما اتفق عليه النحاة، ومنه ما حكاه سيبويه: "قال فلانة"[٣].

وقد انتقد المبرد ما نقله سيبويه عن العرب؛ لأن فيه إسناد الفعل إلى مؤنث حقيقي التأنيث، يقول المبرد: " فأمَّا ضرب جاريتك زيدًا، وجاء أمتك، وقام هند، فغير جائز؛ لأن تأنيث هذا تأنيث حقيقي"[٤]، كما يقول أيضًا:" ومن أولى الفعل مؤنثًا حقيقيًا، لم يجز عندي حذف علامة التأنيث" [٥].

فقد أنكر المبرد هذا الاستعمال، واصفًا إياه بأنه خطأ لم يوجد في قرآن، ولا كلام فصيح، ولا شعر، بينما لم ينكره سيبويه اعتمادًا على السماع الوارد عن العرب.

---

[١] ينظر التذييل ١٩٦/٦، تمهيد القواعد٤ /١٥٨٦ ، شرح شذور الذهب للجوجري ٣٤٥/١ .

[٢] التذييل ١٩٤/٦ .

[٣] الكتاب ٢ /٣٨ .

[٤] المقتضب١٤٤/٢.

[٥] السابق ٢ /١٤٦ .

وهذه القضية تتفرع إلى أكثر من مسألة:

أوَّلًا: اتفق النحاة بصريون، وكوفيون على أنَّه إذا كان الفاعل مؤنثًا حقيقي التأنيث، متَّصلًا بالفعل، نحو: (قَامَتْ هِنْد)، لحقت الفعل علامة التأنيث، سواء أكان الفاعل أو نائبه اسمًا ظاهرًا حقيقي التأنيث، أو ضميرًا مؤنثًا مفسره اسم حقيقي التأنيث نحو: (هِنْدٌ قَامَتْ)، أو مجازيًّا، نحو: (الشَّمْسُ طَلَعَتْ) [١].

فالأسماء إمَّا مذكرة، وإمَّا مؤنثة، والأصل منه التذكير، ولا يُدرك التأنيث بوجه، فيحتاج ما لا يُدرك إلى علامة، ولذلك جعلوا في الفعل علامة لتأنيث فاعله [٢].

وقد اختلف النحاة في جواز حذف التاء إذا كان الفاعل مؤنثًا حقيقي التأنيث، والذي أثار هذا الخلاف هو ما حكاه سيبويه من قول بعض العرب: (قَالَ فُلَانَة) [٣].

ومنه قول الشاعر : لَقَدْ وَلَدَ الأَخَيْطِلَ أُمُّ سُوْءٍ[٤]

وقد أنكر عدد من النحاة ما ورد عن العرب من تذكير الفعل مع إسناده إلى مؤنث حقيقي التأنيث، واختلفت عباراتهم في وصف ما ورد عن العرب من

---

[١] ينظر الارتشاف ٧٣٤/٢ ، تمهيد القواعد ١٥٨٨/٤ ، شرح شذور الذهب للجوجري ٣٤٥/١ .

[٢] التوطئة صـ١٦١/ ١٦٢.

[٣] الكتاب ٣٨/٢ .

[٤] صدر بيت من الوافر، من قول جرير، وعجزه : عَلَى بَابِ استِها صُلبٌ وشَامٌ وهو منسوب له في شرح السيرافي ٣٦٩/٢ وبلا نسبة في الخصائص ٤١٦/٢ ، والتوطئة صـ١٦٢، والتذييل ١٩٥/٦ .

هذا القبيل، فقد أنكره المبرد أشد الإنكار، ووصفه بأنَّه خطأ لم يرد في قرآن، ولا فصيح الكلام [١]، ورد الاستدلال ببيت جرير بأنَّ (أم) في الأصل صفة، ولأنَّه قد فصل بين الفاعل وبين الفعل بفاصل، فصار هذا الكلام عوضًا من علامة التأنيث، كما أنَّه يرى أن هذا الاستعمال جائز في الشعر للضرورة[٢]، يقول المبرد معلقًا على البيت السابق: " فإنَّما جاز للضرورة في الشعر جوازًا حسنًا. ولو كان مثله في الكلام لكان عند النحويين جائزًا على بُعد...ومن أولى الفعل مؤنثًا حقيقيًّا لم يجز عندي حذف علامة التأنيث"[٣].

وقد وافقه ابن السراج، فقصر جواز الحذف على الضرورة الشعرية، ووصفه بالقبح[٤]، وعليه ابن مالك أيضًا، حيث يقول: "ولا تحذف التاء غالبًا" احترازًا مما حكاه سيبويه[٥]، ووصفه البعض بأنَّه لغة من لغات العرب[٦]، بل قيل: لُغيَّة، تنبيهًا على قلته، وقيل: شاذ لا يُقاس عليه، وقصره البعض على الضرورة الشعرية، بينما أجازه الأخفش ، وابن جني، والرماني" [٧].

إلّا أنَّ ابن جني أجاز التذكير مع المؤنث حملًا على المعنى، وهذا ما عليه الرماني –أيضًا–حيث أجازا هذا الاستعمال الوارد عن العرب على اعتبار أنَّ لفظ (فلانة) مبهم يصلح أن يُحمل على التأويل، فمن قال: (أَيُّهُنَّ فُلَانةُ)

---

[١] ينظر الانتصار لابن ولاد صـ١٢٣، وشرح السيرافي للكتاب ٣٦٩/٢ ، البديع ١٠٤/١ .

[٢] المقتضب ١٤٦/٢، ويُنظر الهامش ١٤٤/٢ .

[٣] المقتضب ١٤٦/٢.

[٤] الأصول ١٧٣/١ .

[٥] تمهيد القواعد ١٥٨٨/٤ .

[٦] التذييل ١٩٦/٦ .

[٧] ينظر البديع ١٠٤/١ ، الارتشاف ٧٣٤/٢ ، المقاصد الشافية ٥٧٥/٢ .

فإنَّما ذكر حملًا على اللفظ، ومن قال: (أيَّتُهُنَّ فُلانة؟) بالتأنيث على المعنى[١].

أمَّا الشلوبين فقد اعتبر إلحاق علامة التأنيث بالفعل هي اللغة المشهورة، وإسقاط العلامة قليل جدًا [٢].

وبالرجوع إلى نص سيبويه في كتابه، نجده قد نقل هذا الاستعمال عن العرب، وهو في ذلك كان حريصًا على حكاية كلام العرب على اختلاف لهجاته، ثم بعد ذلك يُعلق عليه بما يميل إليه، وهذا المنهج هو الذي جعل لكتابه هذه المكانة، فهو حجة فيما ينقله عن العرب، وقد علق على هذا الأسلوب الوارد عن العرب بقوله: " قال بعض العرب: قَال فُلانَةُ، وكلما طال الكلام فهو أحسن، نحو قولك: (قال بعض العرب: حَضَرَ القَاضِي امْرَأَةُ)؛ .....وكأنَّه شيء يصير بدلًا من شيء... وإنَّما حذفوا التاء؛ لأنهم صار عندهم إظهار المؤنث يكفيهم عن ذكر التاء [٣].

وفي قول سيبويه ما يدل على أنَّه أجاز هذا الأسلوب ولم يرده، إلَّا أنَّ فيه أيضًا ما يدّل على أنَّه جعل الأصل والأولى إثبات التاء؛ بدليل أنَّه جعل الحذف مع الفصل أحسن، بل إنَّه استحسن إطالة الفصل؛ حتى يكون كالعوض عن التاء التي يرى أنَّها في هذا القول محذوفة، كما أنَّه برَّر لهم بأنَّ إظهار تأنيث الفاعل قد وفَّى بأداء المعنى المراد.

كل هذا يدُلُّ على أَنَّه حكى هذا القول كلغة واردة عن العرب، لكنَّ الأصل التأنيث.

---

[١] ينظر الخصائص ٤١٣/٢ ، شرح الكتاب للرماني صـ٧٢٤.

[٢] التوطئة صـ١٦٢.

[٣] الكتاب ٣٨/٢ .

وقد ردَّ ابن ولَّاد إنكار المبرد على سيبويه هذا النقل، محتجًّا بأنَّه ليس بقياس قاسه سيبويه فيَرِدُّ عليه بخطأٍ فيه، وإنَّما ذكر أنَّ بعض العرب قال ذلك، كما أنَّه بإنكاره لما روي عن العرب جعل كلامه في النحو أصلًا، فاستجاز أن يُخطئها إذا تكلمت بفرع يخالف أصله[١].

وقد استند المبرد في إنكاره لما حكاه سيبويه على أنّه لم يرد في قرآن، ولا شعر، ولا فصيح الكلام[٢]، كما أنَّه يرى أنَّ التأنيث معنى لازم غير مفارق، وإذا لزم المعنى لزمت علامته[٣].

يقول السيرافي في ردّ ما اعتمد عليه المبرد: " والذي قاله سيبويه أصح؛ لأنَّه حكاه عن العرب، وهو غير متهم في حكايته، واحتج له بما لا مدفع له...وليس كل لغة توجد في كتاب الله عز وجل، ولا كل ما يجوز في العربية يأتي به القرآن أو الشعر"[٤].

وفي قول السيرافي ما يدل على أنَّه اعتبر هذا الاستعمال لغة واردة عن العرب، والأصل التأنيث، ويرى ابن جنّي أنَّ الذي سوَّغ تذكير المؤنث أن فيه ردّ فرع إلى أصل[٥].

ثانيًا: إذا كان الفاعل مجازي التأنيث، فالأرجح عند أكثر النحاة تأنيث الفعل، نحو: (طَلَعَتْ الشَّمْسُ)[٦] ، يقول المبرد: " ولو كان من غير الحيوان

---

[١] الانتصار صـ١٢٣.

[٢] ينظر الانتصار صـ١٢٣، شرح السيرافي٢/٣٦٩ .

[٣] الأصول ١/١٧٣ .

[٤] شرح السيرافي ٢/٣٦٩ .

[٥] الخصائص ٢/٤١٧.

[٦] ينظر البديع، صـ١٠٦، التوطئة صـ١٦٣، شرح الجوجري ١/٣٤٧ .

لصلح، وكان جيدًا، نحو: (هُدِم دَارُك)..؛ لأنَّه تانيث لا حقيقة تحته"[١].

ثالثًا: إذا كان الفاعل مؤنثًا منفصلًا من فعله بفاصل غير (إلَّا) كالفصل بالظرف، والمفعول، فإنَّه لا يجب تأنيث الفعل، نحو: (حَضَرَ الْقَاضِي امْرَأة)، فقد جاز ترك التأنيث هنا للفصل بين الفعل وفاعله بالمفعول[٢].

يقول سيبويه مُعلِّلًا سقوط التاء مع الفصل: " وكلما طال الكلام فهو أحسن، نحو: (حضر القاضي امرأة)؛ لأنَّه إذا طال الكلام كان الحذف أجمل، وكأنَّه شيء يصير بدلًا من شيء، كالمعاقبة نحو قولك: زنادقة وزناديق"[٣].

إذا كان الفاعل مفصولًا من فعله بـ(إلَّا)، نحو: (مَا قَامَ إِلَّا هِنْدُ)، فقد اتفق النحاة على جواز إثبات التاء ، وحذفها، والمرجوح التأنيث؛ لأن الفاعل في المعنى مذكر؛ إذ إنَّ المقصود: ما قام أحدٌ إلَّا هند، وقد يؤنث قليلًا حملًا على اللفظ، فيُقال:(مَا قَامَتْ إِلَّا هِنْدُ)[٤] .

رابعًا: أجاز النحاة سقوط التاء وثبوتها إذا كان العامل (نعم) أو بئس)، يقول المبرد معلِّلًا الجواز:" فأمَّا قولك: نعمت، وبئست، إذا عنيت المؤنث فلأنَّهما فعلان لم يخرجا من باب الأفعال...ومن قال: نَعِمَ المرْأة، وما أشبهه؛ فلأنَّهما فعلان قد كثرا وصارا في المدح والذم أصلًا، والحذف موجود في كل ما كثر استعمالهم إيَّاه" [٥].

---

[١] المقتضب ١٤٤/٢ .

[٢] التوطئة صـ١٦٢.

[٣] التذييل ١٨٦/٦ .

[٤] ينظر الارتشاف ٧٣٧/٢ . التصريح ٢٧٩/١ .

[٥] المقتضب ١٤٤/٢ .

فمدار جواز سقوط تاء التأنيث مع (نعم، وبئس) هنا على المعنى المقصود، فالجنس هو المقصود بفاعل (نعم، وبئس) على سبيل المبالغة في المدح والذم[1]، ولا خلاف أنَّ أسماء الأجناس والجموع يجوز تذكير أفعالها وتأنيثها[2]، فيقال : (نِعْمَ الْمَرْأَة هِنْد، ونِعْمَتْ المَرْأَةُ هِنْد)، مع أنَّ الفاعل حقيقي التأنيث.

خامسًا: إذا كان الفاعل مذكرًا مؤولًا بمؤنث فإنَّه لا يجوز أن تلحق الفعل المسند إليه (التاء) إلَّا في قليل من الكلام حملًا على معنى التأنيث، والتذكير أعرف، وذلك نحو: (فَلَانٌ لَغُوبٌ أَتَتْهُ كِتَابِي فَاحْتَقَرَهَا)، حيث إنَّه لمَّا كان الكتاب في معنى الصحيفة، لحقت التاء الفعل المسند إليه، على تأويل المذكر بالمؤنث[3].

وبعد، فقد قمت بهذا السرد السريع لما ذهب إليه النحاة في إلحاق التاء بالفعل المسند إلى مؤنث لإلقاء الضوء على ظاهرة تأنيث الفعل وتذكيره في العربية، فإنَّنا إذا قمنا باستقراء هذه الآراء، وتحليلها، والنظر في الشواهد الواردة عن العرب والآيات القرآنية التي ورد فيها مجيء الفعل مذكرًا وحقه التأنيث، سنجد أنّ ملابسات المقام، والمعنى المقصود، هو العامل الأساسي الذي يحكم الاستعمال اللغوي.

فالفعل تلحقه علامة التأنيث إذا كان الفاعل مؤنثًا ظاهر التأنيث، أو مذكرًا مؤولًا بمؤنث، ولا تلحقه علامة التأنيث– وإن كان الفاعل مؤنثًا –إذا كان

---

(1) ينظر اللمع صـ١٤١، شرح الجوجري ٣٤٥/١ .

(2) الإنصاف ٩١/١ .

(3) الارتشاف ٧٣٧/٢ .

الفاعل المقصود في الحقيقة مذكرًا، فإلحاق التاء بالفعل أو إسقاطها يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالفاعل المراد في الحقيقة، سواء أكان مذكورًا، أو مؤولًا.

وتتبع هذه الظاهرة في القرآن الكريم خير دليل على أنَّ المعنى المقصود هو الذي يترتب عليه تأنيث الفعل، أو تذكيره، إذ أننا نجد في آيات القرآن تذكير المؤنث، وتأنيث المذكر، والإشارة للمذكر بما وضع للمؤنث والعكس، وتارة يلحق التاء بالفعل مع الفاعل مجازي التأنيث، وتارة يسقطها، وقد يؤنث الفعل مع وجود الفاصل بينه وبين الفاعل[١].

فمن تذكير الفعل مع المؤنث حقيقي التأنيث، قوله تعالى: ﴿إِذَا جَاءَكُمُ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ﴾[٢]، وإنما ذُكِّر الفعل هنا للفصل بالمفعول، ومن استخدام المؤنث المجازي في القرآن الكريم مرة مؤنثًا ومرة مذكرًا حسب المعنى المراد، قوله تعالى: ﴿فَمَن جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ﴾ [٣]، وقوله تعالى: ﴿ قَدْ جَاءَتْكُمْ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّكُم ﴾[٤]، فتأنيث الموعظة غير حقيقي، وهي بمعنى الوعظ[٥].

ومن التذكير حملًا على المعنى، والتأنيث حملًا على اللفظ، قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً وَتَصدِيَةً ﴾[٦]، وقوله تعالى:

---

[١] دراسة المتشابه اللفظي من آي التنزيل من صـ١٤٨ حتى ١٥١.

[٢] الممتحنة / الآية ١٠.

[٣] البقرة / الآية ٢٧٥.

[٤] يونس/ الآية ٥٧.

[٥] ينظر الأصول ١٧٣/١ ، الجامع لأحكام القرآن ٣٩٧/٤، شرح التسهيل ١١٣/٢ .

[٦] الأنفال / الآية ٣٥.

﴿إِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ﴾[١].

لمَّا كان المراد من الصلاة معنى التصفيق والتصفير لم يؤنث، فالمعنى المراد أنَّهم وضعوا مكان الصلاة والتقرب إلى الله التصفير والتصفيق[٢]، ولما كانت الصلاة في معناها الحقيقي أنث الفعل[٣].

ويدُلُّ على ذلك أيضًا أنَّنا نقول: (جَاءَ طَلْحَةُ)، إذا كان (طلحة) علمًا لمذكر، رغم اتصال تاء التأنيث به، ونقول: (قَامَتْ جَعْفَر)، إذا كان (جعفر) علمًا على مؤنث فمدار التأنيث من عدمه يعتمد على المعنى المراد، وملابسات الأحوال، وقد أفرد ابن جنّي فصلًا في كتابه الخصائص عن الحمل على المعنى في العربية، وجعل منه تأنيث المذكر، وتذكير المؤنث، ومثَّل له بالعديد من الشواهد من القرآن الكريم، والشعر[٤].

ومن هنا يتبين لنا أنَّه لا وجه لإنكار المبرد لما حكاه سيبويه عن العرب؛ فاستقراء القواعد كان سماعًا عن العرب، والمبرد قد خالف النحاة في العديد من المسائل محتجًا بما ورد عن العرب[٥]، وسيبويه حجة فيما ينقله، كما أنَّه كان حريصًا على محاولة الإحاطة باللغات الواردة عن العرب، وحرص

---

[١] العنكبوت /الآية ٤٥.

[٢] البحر المحيط ٣١٤/٥ .

[٣] التذكير والتأنيث في القرآن الكريم دراسة تطبيقية صـ٥٨١، رسالة دكتوراة، إعداد: محمد عبد الناصر، جامعة أم القرى، السعودية.

[٤] الخصائص من ٣١٤/٢ إلى ٤١٩/٢.

[٥] ومن ذلك أنَّه قاس ما لم يسمع على ما سمع من نظائر صيغتي: فعل، ومفعل. المقتضب ٣٨٠/٣ ، ويُنظر أيضًا: أبو العباس محمد بن يزيد في ميزان النقد النحوي صـ١٧٤، تأليف: أحمد محمد توفيق، من أعمال المؤتمر العلمي الدولي العاشر، العدد ١، ٢٠١٤م.

أيضًا على أن يشير إلى ما استحسنه، فقد يكون العرب الذين نقل عنهم سيبويه يتكلون على القرائن، وملابسات الأحوال في آداء المعنى المراد، من غير دلالة لفظية، أو يكتفون بظهور تأنيث الفاعل عن إلحاق علامة التأنيث بفعله، أو أن يكون عدولهم عن تأنيث الفعل لمعنى يقصدونه، ولخصوصية اقتضت ذلك.

وهناك توجيه آخر ذكره أبو حيان في الاعتذار عن التذكير في قول الله تعالى:﴿ فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَذَا رَبِّي ﴾[١]، وهو أنَّه أشار بلفظ المذكر؛ لأنَّه حكى قول إبراهيم، ولم يكن في لسانه فرق بين المذكر والمؤنث[٢] ، وقيل للمطابقة بين المبتدأ والخبر[٣] .

ومن خلال ما تقدم يتبين لنا أنَّ التمييز بين المذكر والمؤنث لا يقتصر على العلامة، وأن المقام وملابسات الأحوال، والمعنى المراد من العوامل التي يُعتمد عليها في التمييز بين إرادة التذكير أو التأنيث، ومن خلال استقراء آيات القرآن الكريم يتبين لنا أنَّه لا يُعدل في الأغلب عن صيغة التذكير إلى التأنيث أو العكس إلَّا لغرض اقتضى ذلك.

وقد فسر إبراهيم السامرائي هذه الظاهرة تفسيرًا آخر، فبعد أن ذكر بعض آي الذكر الحكيم التي اتخذ منها أمثلة على عدم لزوم تاء التأنيث لبيان المؤنث لزومًا مطلقًا مطردًا، وجعل تلك الأمثلة دليلًا على أنَّ التأنيث بالعلامة طارئً في العربية من الناحية التاريخية، غير أنَّ النحويين قد قرَّروا ما

---

(١) الأنعام / الآية ٧٨.

(٢) التذييل ١٩٤/٦ .

(٣) دراسات لأسلوب القران ٢٣٢/٨ .

وجدوه في العربية، فأفادوا منه قواعدهم في وجوب تأنيث الفعل وجوازه، كما حاولوا أن يكون استقراؤهم في هذه المسألة مستوعبًا جميع الأحوال[١].

بينما وجه الدكتور فاضل السامرائي التذكير والتأنيث في بعض آي الذكر الحكيم بأنَّ تذكير الفعل يدُلُّ على القلّة، وتأنيثه يدلّ على الكثرة[٢].

وما نخلص إليه ممَّا تقدم هو أنَّه على الرغم من جواز إلحاق تاء التأنيث بالفعل في بعض المواطن، وجواز إسقاطها، فإنَّه ينبغي ألا يكون هذا بصورة عشوائية، ولكن يجب أن نراعي ما يقتضيه المقام، وذلك اقتداء بما جاء به القرآن الكريم.

---

[١] في التذكير والتانيث: نظرة تاريخية في هذه المسألة، للدكتور ابراهيم السامرائي، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد المزدوج ٢٨- ٢٩ لسنة ١٩٨٥م، صـ ١٤١ ، ١٤٣ ،١٤٤ .

[٢] دراسة المتشابه اللفظي من آي التنزيل، تأليف: محمد فاضل السامرائي صـ١٥٠.

حكم حذف لام الجزم

من أنواع اللامات لام الطلب وتسمى بلام الأمر، وهي مبنية على الكسر؛ لأنه أقرب إلى الجزم، ومن العرب من يبنيها على الفتح، وهذه اللام الأصل فيها أن تلزم فعل غير الفاعل المخاطب، وهو فعل الفاعل الغائب أو المتكلم، وفعل ما لم يسم فاعله مطلقًا، وهذا في النثر[١]، وهذا موضع اتفاق، ولكن ورد خلاف في حكم حذفها مع بقاء عملها الجزم للفعل بعدها، وهذا الخلاف كالآتي:.

المذهب الأول: وهو مذهب سيبويه، وجمهور النحاة: وهو جواز حذف اللام مع فعل الأمر[٢] .

فأجاز الكوفيون حذفها مع عملها الجزم مطلقًا، وأجاز الكسائي حذفها في النثر بعد قول أمر، كما في قوله تعالى:﴿ قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾ [٣] .

بينما أجاز سيبويه حذفها في الشعر للضرورة مع بقاء عملها،وفي ذلك يقول سيبويه في باب ما يعمل في الأفعال فيجزمها : " واعلم أن هذه اللام قد

---

(١) ينظر شرح التسهيل ٤ / ٥٨ ، ٥٩ .

(٢) ينظر الكتاب ٨/٣ ، الأصول في النحو ٢ / ١٧٤ ، إعراب القرآن للنحاس ١ / ١٣٦ ، شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣ / ١٩٧ ، شرح كتاب سيبويه للرماني ٧٩٥ ، المفصل ٤٥١ ، أسرار العربية ٢٢٨ ، الإنصاف ٢/ ٤٣٢ ، شرح ابن الناظم ٤٩٢ ، اللمحة في شرح الملحة ٢/ ٨٥٨ ، توضيح المقاصد ٣/ ١٢٦٨ ، الجنى الداني ١١٢، تمهيد القواعد ٩ / ٤٣٠٨.

(٣) إبراهيم /الآية ٣١ .

يجوز حذفها في الشعر، وتعمل مضمرة، كأنهم شبهوها بـ(أن) إذا أعملوها مضمرة، وقال الشاعر[١] :

مُحَمَّد تَفدِ نَفسَكَ كُلُّ نَفسٍ إِذا ما خِفتَ مِن شَيءٍ تَبالا[٢]

إذًا يتبين أن النحاة لا خلاف بينهم في جواز حذف لام الأم، وإن كان هناك من أجاز حذفها في النثر، ومنهم من أجازه في الشعر فقط للضرورة، ومنهم من أجاز حذفها في النثر بشرط أن يكون بعد قول أمر، كما بينت في نسبة هذه الأقوال، ولكن لم يمنع أحدهم الحذف مطلقًا .

المذهب الثاني : وهو مذهب أبي العباس المبرد، وهو منع حذف لام الأمر مطلقًا، في نثر أو شعر. [٣] .

وفي ذلك يقول المبرد :" النحويون يجيزون إضمار هذه اللام للشاعر إذا اضطر، ويستشهدون على ذلك بقول متمم بن نويرة [٤] :

على مِثْلِ أَصْحَابِ البَعُوضَةِ فَاخْمُشِي لَكِ الوَيْلُ حُرَّ الوَجْهِ أو يَبْكِ مَنْ بَكَى

---

[١] البيت من الوافر ، وهو بلا نسبة .

ينظر البيت بلا نسبة في الكتاب ٨/٣ ، والمقتضب ١٣٢/٢ ، والأصول في النحو ٢/ ١٧٥ خزانة الأدب ١١/٩ .

[٢] الكتاب ٣ / ٨ .

[٣] ينظر الأصول في النحو ٢ / ١٧٥ ، إعراب القرآن للنحاس ١ / ١٣٦ ، شرح كتاب سيبويه للرماني ٧٩٥ ، أسرارالعربية ٢٢٩ ، الإنصاف ٢ / ٤٤٢ ، توضيح المقاصد ٣ / ١٢٦٨ ، الجنى الداني ١١٣ ، المقاصد النحوية ٤ / ١٩٠٧.

[٤] البيت من الطويل .

وهو منسوب في الكتاب ٩/٣ ، وشرح أبيات سيبويه ١٠٦/٢، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٥٩٩/٢ .، وبلا نسبة في الإنصاف ٤٣٣/٢ ، واللباب ١٧/٢ .

يريد أو ليبك من بكى، وقول آخر : [١]

مُحَمَّد تَفدِ نَفسَكَ كُلُّ نَفسٍ إِذا ما خِفتَ مِن شَيءٍ تَبالا

فلا أرى ذلك على ما قالوا؛ لأن عوامل الأفعال لا تضمر، وأضعفها الجازمة؛ لأن الجزم في الأفعال نظير الخفض في الأسماء، ولكن بيت (متمم) حمل على المعنى؛ لأنه إذا قال : فاخمشي، فهو في موضع فلتخمشي، فعطف الثاني على المعنى، وأما هذا البيت الأخير فليس بمعروف على أنه في كتاب سيبويه على ما ذكرت لك " [٢] .

وحجته على ذلك كالآتي :.

١ . أن الجازم لا يضمر[٣] .

٢ . أن حروف الجر لا تعمل مع الحذف فحروف الجزم أولى[٤] .

٣ . أن الجازم لا يضمر من غير عوض؛ لأنه أضعف من الجار، والجار لا يضمر إلا بعوض[٥].

من خلال ما تقدم نجد أن المبرد قد أنكر الوارد عن العرب بحذف اللام، ولحن قائله، وشكك في البيت بأنه غير معروف، أما البيت الثاني وهو بيت (متمم) فقد ذكر أن فيه عطفًا على المعنى، وهذا يعد كالدليل على الحذف، فكأنه لا حذف مطلقًا .

---

(١) سبق تخريجه صـ٨٥ .

(٢) المقتضب ٢ / ١٣٢ ، ١٣٣ .

(٣) إعراب القرآن للنحاس ١ / ٢٠٢ .

(٤) أسرار العربية ٢٢٩ .

(٥) شرح كتاب سيبويه للرماني ٧٩٤ ، ٧٩٥ .

وقد خرَّج النحاة البيت على غير ما ذكره المبرد، فمنهم من خرَّجه على الضرورة، كما حمله سيبويه وغيره، ومنهم الأنباري حيث قال بعد ما ذكره من إنكار المبرد للبيت :" ولئن سلمنا صحته، وهو الصحيح، فنقول :" وقوله " تفد نفسك" ليس مجزومًا بلام مقدرة وليس الأصل فيه : لتفد نفسك، وإنما الأصل : تفدي نفسك، من غير تقدير لام، وهو خبر يراد به الدعاء، كقولهم: غفر الله لكَ، ويرحمك الله، وإنما حذف الياء لضرورة الشعر اجتزاء بالكسرة عن الباء"[1] .

من خلال ما سبق يتبين أن الجمهور قد أقر السماع الوارد بحذف اللام، ولم يرد السماع الوارد بحذفها كما فعل المبرد، ومن الواضح أن المبرد لم يصله غير البيتين اللذين أوردهما ورد عليهما، ولكن هناك أبيات أخرى قد وردت بحذف اللام ومنها، قول الشاعر[2] :

فلا تَسْتَطِلْ منِّي بقائي ومُدَّتي ولكنْ يكنْ للخيرِ منك نصيبُ

والتقدير : وليكن للخير منك نصيب .

وقوله[3] :

مَنْ كانَ لا يَزْعُمُ أنّي شاعِرُ فَيَدَنْ منّي تَنهَهُ المَزاجِرُ

---

[1] الإنصاف ٢ / ٤٤٢ ، وينظر شرح التسهيل لابن مالك ٤ / ٦٠ .

[2] البيت من الطويل ، وهو لمجهول .

ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٥٩/٤ ، شرح ابن الناظم ٤٩٢ ،الجنى الداني صـ ١١٤ ، المقاصد الشافية ٦ / ٩٨ ، المقاصد النحوية١٩٠٨/٤ .

[3] البيت من الرجز ، وهو بلا نسبة .

ينظرالخصائص ٣٠٦/٣ ، الإنصاف ٤٣٤/٢، شرح التسهيل ٤ / ٦٠ ، تمهيد القواعد ٩/ ٤٣٠٣ .

وقوله [١] :

قُلتُ لِبَوَّابٍ لَدَيه دَارُهَا تَأذنْ فإني حَمْؤُها وجارُهَا

وذكر الشاطبي : أن هذا الوارد كله لا دليل فيه لشذوذه [٢] .

وذكرالأعلم أن هذا من أقبح الضرورات؛ لأن الجازم أضعف من الجار، وحرف الجر لا يضمر"[٣].

وقد ذكر النحاس في بيت " محمد تفد نفسك ....." أن علي بن سليمان يقول : سمعت محمد بن يزيد ينشد هذا البيت، ويلحّن قائله، وقال : أنشده الكوفيون، ولا يعرف قائله، ولا يحتج به، ولا يجوز مثله في شعر ولا غيره؛ لأن الجازم لا يضمر، ولو جاز هذا لجاز يقم زيد، بمعنى : ليقم.

وحروف الجزم لا تضمر "، فبعد أن حكى لنا أبو الحسن هذه الحكاية وجدت هذا البيت في كتاب سيبويه يقول فيه : وحدثني أبو الخطاب أنه سمع هذا البيت ممن قاله"[٤].

من خلال ما تقدم يتبين أن الوارد بهذا ليس ما رده المبرد، بل هناك سماع آخر يؤيده، وبالرغم من حكم النحاة عليه بالشذوذ، أو الضرورة ،أو التأويل إلا أن كل ذلك دون ادعاء إنكاره، بل يدخل تحت مفهوم الضرورة، وما ذكره

---

(١) البيت من الرجز، وهو لمنظور بن مرثد الأسدي .
ينظر شرح التسهيل ٤ / ٥٩، ارتشاف الضرب ٢٤٢٠/٥، الجنى الداني صـ ١١٤، المقاصد النحوية ١٩٣٧/٤، وهو منسوب في شرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي٣٤١/٤.

(٢) المقاصد ٦ / ٩٩ .

(٣) شرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي٤ / ٣٣٥ .

(٤) السابق ٤ /٣٣٥ .

النحاس من رواية الأخفش عن المبرد، وما ذكره عن البيت الوارد بأنه لم يعرف قائله، ولا يحتج به، وأنه من إنشاد الكوفيين، ثم ذكر الأخفش بعد ذلك أنه وجد البيت في كتاب سيبويه ، وهو من رواية أبي الخطاب عن العرب كل هذا يؤيد أن إنكار المبرد مبني على أن البيت من إنشاد الكوفيين، وهم يتوسعون في قبول المروي عن العرب، ولا يحتاطون فيه بالضوابط التي يلتزم بها البصريون، وإن كان هذا مخالفًا لما ذكره المبرد من أن هذا البيت من أبيات الكتاب المجهولة.

تعقيب :.

حذف لام الأمر في ضرورة الشعر يعد من أقبح الضرورات لضعف العامل المحذوف كما ذكر النحاة، ولكن لا يصل بنا الأمر لإنكار السماع الوارد بذلك عن العرب خاصة وأنه قد ورد في ذلك عدة أبيات لا مجال لإنكارها وردها كلها حتى وإن ثبت ضعف بعضها في اضطراب النسبة لقائلها، فهذا لا يعني أن نعمم الحكم، ونرد الوارد منها جميعه، ولكن الأفضل قصره على الضرورة دون السعة في الكلام، وبذلك يتم التوفيق بين القاعدة والسماع الوارد بما يخالفها .

خاتمة البحث

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات حمدًا يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه أن جعلني ممن خصهم بالبحث في أجل العلوم قدرًا بعد كتاب الله ـ تعالى ـ وسنة نبيه ـ صلى الله عليه وسلم ـ وشرفني بالإسهام في خدمة لغة القرآن الكريم من خلال النظر فيما خلفه لنا السابقون؛ لإبراز فضلهم، والنهل من معينهم، ومما يستلزمه الاعتراف بالفضل ذكر أهم ما توصل إليه البحث من نتائج، وهي كالآتي:

١ـ أن المبرد علم من أعلام المدرسة البصرية، ومن علمائها الأوائل المشهود لهم بالتفرد والاستقلال في الرأي والمذهب، وهذا ما ظهر لنا جليًا في هذا البحث؛ حيث خالف المبرد جمهور النحاة من البصريين والكوفيين السابقين عليه في العديد من المسائل النحوية .

–تناول المبرد الشاهد النحوي بصور مختلفة إمَّا وسيلة للاعتراض على المذهب المخالف لمذهبه، وتفنيده، وإظهار ضعفه، وإمَّا لإثبات صحة مذهبه، وقد اعتمد على وسائل عدة في سبيل الوصول لذلك، وذلك إمَّا بتخطئة الرواية للشاهد الشعري الذي اعتمد عليه المذهب المخالف له، وإمَّا بتأويله بما يوافق مذهبه، أو حمله على الشذوذ.

٢–التزم المبرد بأسس وقواعد المنهج النحوي البصري في السماع والقياس والتعليل، وعلى الرغم من اعتنائه بالسماع عناية بالغة، إلا أنه قد ردَّ العديد من الروايات لأنَّها لا تطرد مع قواعده، حتى وإن كان الراوي سيبويه، وهو– لا شك– غير متهم في حكايته، كما فعل في مسألة تأنيث الفعل المسند إلى مؤنث حقيقي التأنيث.

٣- إسراف المبرد في رد الروايات الواردة عن العرب، وقد ظهر ذلك جليًا من خلال الآتي :

- إنكاره السماع الوارد بنحو : لولاي ، ولولاك، بل والحكم عليه بأنه خطأ .

- أنكر السماع الوارد عن العرب بحذف اللام، ولحن قائله، وشكك في البيت بأنه غير معروف.

- خالف المبرد - كما نُسِب إليه - الأسلوب الوارد عن العرب بحذف (كان) ، والتعويض عنها بـ (ما)؛ حيث أجاز خلاف ما سُمع من حذف (كان)، فأجاز إظهارها، وهذا مخالف للسماع الوارد بحذفها، وللقاعدة التي تقول بعدم الجمع بين العوض والمعوض عنه، فهنا خالف السماع والقياس معًا .

- لم يعتد المبرد بالشعر الوارد عن العرب في مسألة وقوع الضمير المتصل بعد (إلا)، ولم يحمله على الضرورة كالجمهور، ولكن أنكر الرواية كما نُسِب إليه، ورواه بغير ما رواه النحاة.

- خالف في مسألة حقيقة أسماء الأيام من حيث التعريف والتنكير السماع الوارد عن العرب الذي يعد أصلًا يستند عليه ويحتكم إليه خاصة إذا لم يوجد في موضع الخلاف دليل غيره، فيصبح الاعتماد عليه والاستناد إليه، واللغة إنما تؤخذ بالسماع ، فضلًا عن أن قول الجمهور مع ورود السماع المؤيد له عن العرب يعد كالإجماع ، وهذا دليل ثان، فكأنه خالف السماع والإجماع معًا، كما أنه في مسألة حذف (كان)، والتعويض عنها، أجاز الجمع بين العوض والمعوض عنه، وخالف الإجماع دون الاعتماد على سماع يعضده.

وقد ظهر من خلال البحث مدي احتجاجه بالقياس، وذلك على النحو التالي:

ـ في مسألة حركة المنادى العلم الموصوف بابن أو ابنة مضافين إلى علم؛ حيث إن الرفع هوالأصل والقياس في هذه المسألة؛ لأن المنادى المفرد يبنى على الضم، ولأن الأصل أن تتبع الصفة موصوفها لا العكس وهذا ما اختاره المبرد، أما الجمهور فقد بنوا مذهبهم على اعتبار أخف الوجهين مع الاستناد إلى السماع الوارد بمثل ذلك عن العرب .

ـ مذهب المبرد في مسألة رتبة المضاف إلى معرفة؛ حيث لم يرد به سماع، وإنما قاسه على المضاف للضمير، وهذا قياس مع الفارق؛ لأن الضمير أعرف المعارف على الأصح، ومع أنه لم يرد به سماع فقد ورد السماع بما يخالفه ويرده .

ـ اهتم المبرد بالقياس المطرد في إجازة مجي صلة الموصول جملة مصدرة بـ(إنَّ) أو إحدى أخواتها قياسًا على وروده في القرآن الكريم، وكذلك في مجيء المصدر حالًا.

٥ ـ لم يسر المبرد على وتيرة واحدة في اختياره للراجح في المسائل النحوية، فعلى الرغم من اعتماده في اختياراته ـ كما سبق ـ على رد السماع الوارد عن العرب، إلا أننا نجده يعتد بالسماع حينًا آخر، ويبني رأيه على ما ورد به السماع، بل ويوفق بين النصوص الواردة، ومن ذلك مذهبه في حقيقة (حاشا)؛ حيث خالف مذهب البصريين ومذهب الكوفين، واختار مذهبًا وسطًا، وهو القول بجواز كون (حاشا) حرفًا، وكونها فعلًا؛ لورود السماع بهما معًا ،

٦-على الرغم من أنَّ المبرد كان مغاليًا في ردّ العديد من الروايات، ومخالفة سيبويه في العديد من المسائل، إلَّا أنَّ آراءه قد تناقلها النحاة فأحدث ذلك حركة علمية واسعة، حيث اشتغل العديد من العلماء بمناقشة رأيه والحكم عليه، فقد كان المبرد ذا حضور بارز في كثير من القضايا النحوية.

٧- ربما يرجع موقف المبرد من السماع وإنكاره لبعض الروايات الواردة عن العرب إلى تشدده في قبول الوارد من السماع، فما وافق القاعدة منه اعتد به وبنى عليه، وما لم يوافق رده وغالى في رده وإنكاره، واستعاض عنه بالقياس، ولم يمنعه هذا المسلك من معارضة الإجماع أو ما هو بمنزلة الإجماع؛ مما جعله يتفرد بمذهبه المستقل في العديد من المسائل، وهذا ما جعله جديرًا بالدراسة؛ لإلقاء الضوء على شخصيته المستقلة، وتفرده غير المسبوق .

وبعد، فهذه بعض النتائج التي أظهرها البحث، والله أسأل أن يجعل بحثي هذا خالصًا لوجهه الكريم، وأن ينفعني به يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

هذا، وفي نهاية هذا البحث، ومن خلال ما ظهر لي من نتائج أوصي بإلقاء الضوء على النحاة ذوي الشخصية البارزة الذين أسهموا بمذاهبهم الفردية المبنية على فكر صائب وبصيرة نافذة في إثراء الحقل النحوي دون تعصب لمن سبقهم .

وإبراز ما اعتمدوا عليه من أصول نحوية دفعتهم للقول بما تفردوا به؛ حتى يُعطَى كل ذي حق حقه، ويكون هذا حافزًا لمن نهج نهجهم، وسار على دربهم؛ وحتى لا يهيمن الجمود والتقليد الأعمى على الدراسات النحوية والصرفية لابد وأن يكون هناك من يمدهما بمعين لا ينضب من البحث والتمحيص والتدقيق .

المصادر والمراجع

- ابن فلاح النحوي حياته وآراؤه ومذهبه مع تحقيق الجزء الأول من كتابه الموسوم بـ (المغني)، رسالة دكتوراه مقدمة من الطالب: عبد الرازق عبد الرحمن السعدي، سنة ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية.

- أبو العباس محمد بن يزيد المبرد في ميزان النقد النحوي، الناشر: جامعة آل البيت- وحدة الدراسات العمانية وجامعة السلطان قابوس- مركز الدراسات العمانية، تأليف: السوداني، أحمد محمد توفيق، من أعمال المؤتمر العلمي الدولي العاشر، المجلد رقم: ١، ٢٠١٤م.

- أبو عبد الله بن الفخار وجهوده في الدراسات النحوية مع تحقيق كتابه شرح الجمل، رسالة دكتوراه، إعداد: حماد بن محمد حامد الثمالي، العام الجامعي ١٤٠٩-١٤١٠هـ، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية.

- أخبار النحويين البصريين، تأليف: الحسن بن عبد الله السيرافي، تحقيق: طه محمد الزيني- محمد عبد المنعم خفاجي، الناشر: مصطفى البابي الحلبي، الطبعة: ١٣٧٣هـ- ١٩٦٦م.

- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: د/ رجب عثمان محمد، د/ رمضان عبد التواب، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ=١٩٩٨م.

- الإرشاد إلى علم الإعراب للكيشي، تحقيق د/ عبد الله علي الحسيني البركاتي، د/ محسن سالم العميري، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى . مكة المكرمة، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧ م.

– أسرار العربية للأنباري ،الناشر: دار الأرقم بن أبي الأرقم ،الطبعة: الأولى ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م .

–الأصول في النحو لأبي بكر بن السراج، تحقيق: د/ عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت–لبنان.

– إعراب القرآن للنحاس، وضع حواشيه ، وعلق عليه/ عبد المنعم خليل إبراهيم، منشورات محمد على بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ .

– الأمالي لابن الحاجب ، تحقيق د/ فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار. الأردن، دار الجبل . بيروت . لبنان ، ١٤٠٩ هـ . ١٩٨٩م .

– الأمالي لابن الشجري، تحقيق د/ محمود محمد الطناجي، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ . ١٩٩١م.

– الانتصار لسيبويه على المبرد لأبي العباس أحمد بن محمد بن ولاد، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ–١٩٩٦م.

– الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين للأنباري، الناشر: المكتبة العصرية، الطبعة: الأولى ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.

– أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ومعه عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، تأليف: محمد محيي الدين عبد الحميد، منشورات المكتبة العصرية–صيدا –بيروت.

– إيضاح شواهد الإيضاح للحسن بن عبد الله القيسي أبو علي، تحقيق: محمد بن محمود الدعجاني، الناشر: دار الغرب الإسلامي، سنة النشر: ١٤٠٨هـ–١٩٨٧م، الطبعة الأولى .

– الإيضاح العضدي للفارسي، تحقيق وتقديم د/ حسين شاذلي فرهود، كلية الآداب . جامعة الرياض، الطبعة الأولى ، ١٣٨٩هـ . ١٩٦٩ م .

–الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب، تحقيق وتقديم د/ موسى بناي العليلي، إحياء التراث الإسلامي، وزارة الأوقاف والشئون الدينية . العراق .

– البحر المحيط في التفسير لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: صدقي محمد جميل، الناشر: دار الفكر– بيروت، الطبعة الأولى:١٤٢٠هـ.

– البديع في علم العربية لابن الأثير، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ١٤٢٠هـ.

– البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع الإشبيلي، تحقيق: د/ عياد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، بيروت– لبنان١٤٠٧هـ–١٩٨٦م.

– بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الأولى، مطبعة عيسى البابي الحلبي، الطبعة: الأولى، سنة النشر: ١٣٨٤هـ–١٩٦٤م.

– تاج العروس من جواهر القاموس للزبيدي، تحقيق / مجموعة من المحققين، دار الهداية.

–التبصرة والتذكرة لأبي إسحاق الصيمري، تحقيق: د/ فتحي أحمد مصطفى، دار الفكر بدمشق، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ–١٩٨٢م.

–التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين للعكبري، تحقيق ودراسة د/ عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت . لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ . ١٩٨٦ م .

–تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام الأنصاري، تحقيق د/ عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، ١٤٠٦. ١٩٨٦م.

– التخمير شرح على المفصل في صنعة الإعراب للخوارزمي، تحقيق د/ عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت . لبنان، الطبعة الأولى،١٩٩٠م.

– التذكير والتأنيث في القرآن الكريم (دراسة تطبيقية)، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، إعداد الطالب: محمد عبد الناصر، إشراف الدكتور: محمد مصباح أحمد نصر، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية.

– التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: د/ حسن هنداوي، من (ج١ –ج٣ـج٤– ج٥ دار القلم . دمشق)، و(ج٦ ج٩ـ ج ١٢ ، دار كنوز إشبيليا، الطبعة الأولى ، ١٤٢٦هـ . ٢٠٠٥م) .

– التصريح بمضمون التوضيح في النحو للأزهري، تحقيق / محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ . ٢٠٠٠م.

– التعليقة على كتاب سيبويه للفارسي، تحقيق د/ عوض بن حمد القوزي، الطبعة الأولى ، ١٤١٠هـ . ١٩٩٠م .

– تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدماميني، تحقيق د/ محمد عبد الرحمن بن محمد المفدي، الطبعة الأولى ،١٤٠٣هـ . ١٩٨٣ م .

– تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش، دراسة وتحقيق مجموعة منهم: أ.د/ علي محمد فاخر، أ.د/ جابر محمد البراجة، أ.د/ إبراهيم جمعة العجمي، أ.د/ جابر السيد المبارك، أ.د/ علي السنوسي محمد، أ.د/ محمد راغب نزال، دار السلام، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م .

ـ توجيه اللمع لابن الخباز، دراسة وتحقيق د/ فايز زكي محمد دياب، دار السلام للطباعة، مصر، الطبعة الثانية ، ١٤٢٨هـ . ٢٠٠٧م. (أصل الكتاب رسالة دكتوراه).

– توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي، شرح وتحقيق / عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ . ٢٠٠٨م.

–التوطئة لأبي علي الشلوبين، تحقيق: د/ يوسف أحمد المطوع، الطبعة الثانية، ١٤٠١هـ–١٩٨١م. –

– الجامع لأحكام القرآن للقرطبي، تحقيق: محمد رضوان عرقسوسي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ–٢٠٠٦م.

– الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي، تحقيق د/ فخر الدين قباوة، أ / محمد نديم فاضل ، دار الكتب العلمية ، بيروت ـ لبنان ،الطبعة الأولى ، ١٤١٣ هـ ، ١٩٩٢ م .

– حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك، المؤلف: أبو العرفان محمد بن علي الصبان ،الناشر: دار الكتب العلمية بيروت–لبنان ، الطبعة: الأولى ١٤١٧ هـ –١٩٩٧م .

– الحجة للقراءات السبعة للفارسي، تحقيق بدر الدين قهوجي، بشير جويجاني، راجعه: عبد العزيز رباح، أحمد يوسف الدقاق . دار المأمون للتراث . دمشق . بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٣هـ . ١٩٩٣ م.

– خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تأليف: عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الرابعة ١٤١٨هـ–١٩٩٧م.

– الخصائص لابن جني ،الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب ،الطبعة: الرابعة.

. دراسات لأسلوب القرآن للشيخ / عبد الخالق عضيمة، تصدير / محمود محمد شاكر، دار الحديث القاهرة .

ـ دراسة المتشابه اللفظي من آي التنزيل في كتاب (ملاك التأويل)، تأليف: د/ محمد فاضل السامرائي، دار ابن كثير، الطبعة الأولى ١٤٣٧هـ-٢٠١٦م.

– الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي، تحقيق: أحمد محمد الخراط .

– ديوان ابن أبي ربيعة، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه د/ فايز محمد، دار الكتاب العربي، الطبعة الثانية ، ١٤١٦هـ . ١٩٩٦م .

– ديوان امرئ القيس وملحقاته، بشرح أبي سعيد السكري، تحقيق د/ أنور عليان أبو سويلم، د/ محمد على الشوابكة، إصدارات مركز زايد للتراث والتاريخ، الإمارات ، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م .

– ديوان عباس بن مرداس ، تحيق د/ يحيى الجبوري، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ١٤١٢ ـ ١٩٩١ . –

– ديوان العجاج، رواية: عبد الملك بن قريب الأصمعي، تحقيق: د/ عزة حسن، دار الشرق العربي، بيروت-لبنان ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.

– ديوان الفرزدق، تحقيق: علي فاعور، الناشر: دار الكتب العلمية، سنة النشر: ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

– ديوان الكميت ، د/ داود سلوم، الناشر: مكتبة الأندلس ،مطبعة النعمان ، بغداد ، ١٩٦٩ .

– رسالة منازل الحروف للرماني ، المحقق: إبراهيم السامرائي ،الناشر: دار الفكر – عمان .

– سير أعلام النبلاء للذهبي، تحقيق مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ / شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة ،١٤٠٥هـ .

– شرح أبيات سيبويه للسيرافي، تحقيق د/ محمد علي الريح هاشم، راجعه/ طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر . القاهرة ،١٣٩٤هـ . ١٩٧٤م .

– شرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي . تحقيق: عبد العزيز رباح – أحمد يوسف دقاق، الناشر: دار المأمون للتراث، بيروت،: الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ – ١٩٩٣م.

– شرح الألفية لابن الناظم، تحقيق / محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ . ٢٠٠٠م.

– شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق: د/ عبد الرحمن السيد، د/ محمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ–١٩٩٠م.

– شرح الجمل لابن عصفور، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه/ فواز الشعار، إشراف د/ إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ . ١٩٩٨م.

– شرح جمل الزجاجي لابن خروف، من أوله حتى نهاية باب المخاطبة، إعداد د/ سلوى محمد عمر عرب، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه من كلية اللغة العربية بمكة المكرمة، ١٤١٩هـ .

– شرح درة الغواص في أوهام الخواص للخفاجي . المحقق: عبد الحفيظ فرغلي علي قرني ، الناشر : دار الجيل ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦ م .

– شرح ديوان رؤبة بن العجاج لعالم لغوي قديم، تحقيق: د/ ضاحي عبد الباقي محمد، د/ محمود علي مكي، إصدار مجمع اللغة العربية –القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٣٣هـ–٢٠١١م.

– شرح شذور الذهب، تأليف: محمد عبد المنعم الجوجري، تحقيق: د/نواف بن جزاء الحارثي، الطبعة الأولى–١٤٢٤هـ.

– شرح شواهد المغني للسيوطي، علق على حواشيه/ أحمد ظاهر كوجان، تذييل وتعليق/ الشيخ محمد محمود ابن التلاميذ التركزي الشنقيطي، الناشر / لجنة التراث العربي، ١٣٨٦هـ . ١٩٦٦ م .

– شرح القصائد التسع المشهورات لأبي جعفر النحاس، تحقيق: أحمد خطاب، دار الحرية للطباعة–بغداد ١٣٩٢هـ–١٩٧٣م.

– شرح الكافية الشافية لابن مالك، تحقيق د/ عبد المنعم أحمد هريدي، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى ،١٤٠٢هـ . ١٩٨٢م .

– شرح الكافية للرضي، طبعة جديدة مصححة ومذيلة بتعليقات مفيدة، تصحيح وتعليق/ يوسف حسن عمر ، منشوارات جامعة قار يونس . بنغازي، الطبعة الثانية ، ١٩٩٦ م.

- شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، لبنان، الطبعة الأولى١٤٢٩هـ، ٢٠٠٨م.

- شرح كتاب سيبويه للرماني من باب الندبة إلى نهاية باب الأفعال، أطروحة دكتوراه لـ / سيف بن عبد الرحمن بن ناصر العريفي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية . الرياض ـ السعودية ، ١٤١٨هـ . ١٩٩٨ م .

- شرح المفصل لابن يعيش، تحقيق: د/ إميل بديع يعقوب، منشورات: محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ–٢٠٠١م.

- شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ، تحقيق / خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية. الكويت، الطبعة الأولى ، ١٩٧٧م

- الصحاح تاج اللغة، وصحاح العربية، تأليف: أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الناشر: دار العلم للملايين–بيروت، الطبعة الرابعة ١٤٠٧هـ–١٩٨٧م.

- ضرائر الشعر لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة والنشر، الطبعة الأولى ١٩٨٠م.

- علل النحو للوراق، تحقيق/ محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد . الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ . ١٩٩٩م .

- الفهرست لابن النديم، تحقيق: إبراهيم رمضان، الناشر: دار المعرفة، بيروت– لبنان، الطبعة: الثانية، ١٤١٧هـ–١٩٩٧م.

– في التذكير والتأنيث: نظرة تاريخية في هذه المسألة، للدكتور ابراهيم السامرائي، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد المزدوج (٢٨– ٢٩) لسنة ١٩٨٥م، صـ ١٤١/١٤٣/١٤٤.

– الكامل في اللغة والأدب، للمبرد، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار الفكر العربي – القاهرة ،الطبعة الثالثة ١٤١٧هـ – ١٩٩٧م .

– الكتاب لسيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الثالثة ١٤٠٨هـ–١٩٨٨م.

– الكناش في فني النحو والصرف، لأبي الفداء، تحقيق: الدكتور رياض بن حسن الخوام، الناشر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، عام النشر: ٢٠٠٠ م .

– اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري، تحقيق / غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر، بيروت، دمشق . سوريا، الطبعة الأولى ، ١٤١٦هـ . ١٩٩٥ م .

–لسان العرب لابن منظور، الناشر دار صادر ، بيروت، الطبعة الثالثة، سنة ١٤١٤هـ .

– اللمحة في شرح الملحة لابن الصايغ، دراسة وتحقيق / إبراهيم بن سالم الصاعدي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية ، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٢٤ هـ . ٢٠٠٤م .

– اللمع في العربية لابن جني، المحقق: فائز فارس، الناشر: دار الكتب الثقافية – الكويت.

– مجالس ثعلب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف بمصر.

– مجموع أشعار العرب، وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجاج وعلى أبيات مفردات منسوبة إليه، اعتنى بتصحيحه وترتيبه/ وليم بن الورد البروسني، دار ابن قتيبة . الكويت.

– المدارس النحوية: لشوقي ضيف، الناشر: دار المعارف .

– المزهر في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي، المحقق: فؤاد علي منصور، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ ١٩٩٨م .

– المسائل البصريات لأبي على الفارسي، تحقيق: محمد الشاطر أحمد محمد، مطبعة المدني، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

– المسائل الحلبيات للفارسي، تقديم وتحقيق د/ حسن هنداوي، دار القلم . دمشق، دار المنارة . بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ . ١٩٨٧م .

– المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل لمحيي الدين عبد الحميد ١٤٠٠هـ . ١٩٨٠م .

– معاني القرآن للفراء، عالم الكتب، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣هـ . ١٩٨٣م .

– معجم الأدباء= إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، تأليف: شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت الحموي، تحقيق: إحسان عباس، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.

– مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري، تحقيق: د/ عبد اللطيف الخطيب، الطبعة الأولى ٢٠٠٠م، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت. الناشر: دار القلم، دمشق.

– المفصل في صنعة الإعراب، المحقق: د. علي بو ملحم، الناشر: مكتبة الهلال – بيروت ، الطبعة: الأولى، ١٩٩٣.

– المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية شرح على ألفية ابن مالك، للشاطبي، تحقيق مجموعة من المحققين وهم : الجزء الأول د/ عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، الجزء الثاني د / محمد إبراهيم البنا، الجزء الثالث د/ عياد بن عيد الثبيتي، الجزء الرابع د/ محمد إبراهيم البنا، د/ عبد المجيد قطامش، الجزء الخامس د/ عبد المجيد قطامش، الجزء السادس د/ عبد المجيد قطامش، الجزء السابع د/ إبراهيم البنا ، د/ سليمان بن إبراهيم العايد، د/ السيد تقي ، الجزء الثامن والجزء التاسع د/ محمد إبراهيم البنا ، الجزء العاشر/ معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى . مكة المكرمة، الطبعة الأولى ، ١٤٢٨هـ . ٢٠٠٧ م.

– المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية، تأليف: بدر الدين محمود بن أحمد العيني، تحقيق: أ.د/ علي محمد فاخر، أ.د/ أحمد محمد توفيق، د.عبد العزيز محمد فاخر، دار السلام للطباعة والنشر، الطبعة الأولى ١٤٣١هـ–٢٠١٠م.

– المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق: د/ كاظم بحر المرجان، وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد للنشر ١٩٨٢م.

– المقتضب للمبرد، تحقيق الشيخ/ محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة . مصر، الطبعة الثانية، ١٤١٥هـ . ١٩٩٤م.

– المقدمة الكافية في علم النحو لابن الحاجب، تحقيق د/ صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب . القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠١٠م.

– المقرب لابن عصفور، تحقيق/ أحمد عبد الستار الجواري، عبدالله الجبوري، الطبعة الأولى، ١٣٩٢هـ . ١٩٧٢م.

- النجم الثاقب شرح كافية ابن الحاجب للمهدي الزيدي، تحقيق د/محمد جمعة حسن نبعة، مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية، الطبعة الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣م .

- النكت في تفسير كتاب سيبويه وتبيين الخفي من لفظه وشرح أبياته وغريبه، تحقيق أ / رشيد بلحبيب ، ١٤٢٠ هـ . ١٩٩٩ م .

- الوافي بالوفيات، تأليف: صلاح الدين خليل الصفدي، الجزء الخامس، تحقيق: مصطفى أحمد الأرناؤوط- تركي مصطفى، دار إحياء التراث العربي، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.

- وفيات الأعيان لابن خلكان، تحقيق/ إحسان عباس،الناشر: دار صادر- بيروت، جـ٤ ،الطبعة الأولى ، ١٩٧١م .

-همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق/ أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ . ١٩٩٨م .

فهرس المحتويات

الموضوع
ملخص البحث
المقدمة .
الفصل الأول: التعريف بالمبرد، ومنزلته العلمية، وأقوال العلماء فيه.
الفصل الثاني: دراسة وصفية لبعض المسائل .
المبحث الأول / المسائل التي تتعلق بالأسماء .
وقوع الضمير المتصل بعد (لولا) .
وقوع الضمير المتصل بعد (إلا) .
أسماء الأيام بين التعريف والتنكير.
رتبة المضاف إلى معرفة .
مجيء المصدر حالًا .
حكم تقديم التمييز على عامله .
حركة المنادى الموصوف بابن مضافًا إلى علم .
ترخيم المنادى النكرة .

ترخيم غير المنادى .
مجيء صلة الموصول جملة إنشائية .
المبحث الثاني /المسائل التي تتعلق بالأفعال .
(كان) الزائدة بين الإعمال والإهمال .
حذف(كان) في قولهم" أما أنت منطلقًا انطلقت " .
الفعل (دخل) بين اللزوم والتعدي .
حقيقة (حاشا) .
المبحث الثالث : المسائل المتعلقة بالحروف .
إلحاق تاء التأنيث بالفعل إذا كان الفاعل مؤنثًا.
حكم حذف لام الجزم .
الخاتمة
المصادر والمراجع
فهرس المحتويات